

Forecasting the Economic and Social Effects of Globalization in Iraq

By
Kamel Bidan Salih

Supervised by
Prof. Dr. Abbas Kudair Abbas

**Doctor of Philosophy
(General Administration)**

2012

Matriculation Number: 16447

Abstract

The Arab states' economies are experiencing structural imbalances in the infrastructure of the economic development process, embodied by population growth with rates which could exceed the whole local growth. The weakness of capital accumulation rates and efficiency of investment as well as the failure of the productive structures and the disruption of the structure of commodities for exports and imports as well as increased employment in the service sectors on the expense of commodity sectors and increased operating expenses at the expense of investment expenditure, when compared to the developing and advanced countries, is reflecting in the appearance of gaps interior and exterior as well as food gap, economic disclosures, high debts, a deficit in the balance of payment and exchange rate depreciation against foreign currencies.

The study aimed to diagnose the structural imbalances in globalization, the economic structure of Arab states in the light of globalization, for the period (1986 – 2010), and predict future values for the period (2011 – 2030) of most of economic changes compared to developing and advanced countries, and drawing its tracks through the possible concepts which is based on the action and capacity movable by building mathematical models for each imbalance according to multiple strategies in light of the philosophy of globalization, its mechanisms and tools, data and communication.

According to the hypothesis. The methods of development adopted by the Arab countries after the Second World War has been failed to correct the structural imbalances of materials, which helped to increase its dependence for the capital states, especially in light of the provisions and terms of globalization. The capital states seek to integrate these countries into the global economy and try to make them lose any space for freedom and independence in its approach to building an independent development.

To investigate the hypothesis and to achieve the target, studies has been done through four axes: -axe1- Includes contents and dimensions of intellectual and philosophical of

the structural imbalances in the economic structure of Arab world. The second one examines the reality and the sources of structural imbalances in the economic structure of Arabs while we dedicated the third axis to study the strategic and common development programs and economic effects of the structural imbalance.

The study found that the Arab economies have suffered from the structural imbalances within a period (1985 – 2010) and that these imbalances have been deepened and grown for most economies changes within the period (2011 – 2030) and despite the efforts, carried on, for the procedures and policies adopted. According to, the researcher suggests the adoption of strategic comprehensive development based on (dependant development) with positive interaction of globalization, data and tools.



جامعة سانت كلمنتس العالمية

العراق
قسم الاقتصاد

التنبؤ بالاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة للمدة (1985- 2030)

رسالة مقدمة إلى

مجلس جامعة سانت كلمنتس St Clements University
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في
اختصاص الاقتصاد

من قبل الطالب
كامل بدن صالح

بإشراف
الأستاذ الدكتور عباس خضير عباس

2012م

1433 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا
العلم درجات والله بما تعملون خبير

صدق الله العلي العظيم
القرآن الكريم (سورة المجادلة آية
11)

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة (التنبؤ بالاختلالات الهيكلية في
البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة للمدة 1985-2030)
التي تقدم بها الطالب كامل بدن صالح .

قد جرى تقويمها لغويا من قبلي وإنها مستوفية لمتطلبات اللغة .
ولأجله وقعت

التوقيع :

الاسم :

التاريخ : / / 2012

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة المرسومة (التنبؤ بالاختلالات الهيكلية بالبنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة للمدة 1985 – 2030) التي تقدم بها طالب الدكتوراه (كامل بدن صالح) قد جرى بإشرافي في جامعة سانت كلمنتس وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد.

التوقيع

المشرف: د. عباس خضير عباس
اللقب العلمي: أستاذ

توصية المجلس الأكاديمي للجامعة

إشارة إلى التوصية التي تقدم بها الأستاذ المشرف

(الأستاذ الدكتور عباس خضير عباس)

أحيل هذه الرسالة إلى لجنة المناقشة لدراساتها وبيان

الرأي فيها .

الأستاذ الدكتور

رئيس الجامعة /العراق

الإهداء

إلى.....

- ربي سندي الحميد المجيد الغفور من عبد صبور شكور
- النور السائر في الأرض سيدنا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) نهنيكم بذكرى مولده المبارك.
- من كنت أتمنى أن أضع هذا الجهد بين يديه لأنعم بدمعتي فرحاً لأبوي بنقاء الروح وبسمو العاطفة أبي المحبة والعطاء والكلمة الطيبة.
- إلى من استقيت منهم معاني العطاء والحب .. أمي الحنان والتضحية
- إلى أحبتي/ أم محمد وأبنائي وأخوتي وأخواتي.. الوفاء والاخلاص

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له، القائل وقوله الحق بسم الله الرحمن الرحيم (وما بكم من نعمة فمن الله) والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد (صلى الله عليه وسلم) وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد..

أسجل فائق شكري وتقديري وامتناني إلى الدكتور (عباس خضير عباس) الذي تفضل بإشرافه على أطروحتي وأعانني على إكمال مستلزمات بحثي فقد كانت بصماته واضحة في البحث، فجزاه الله عني أحسن ما يجزي عباده الصالحين..

وأقدم شكري وتقديري إلى الهيئة التدريسية وأخص كل من:-

(الدكتور كاظم) و(الدكتور علي) و(الدكتور محمد). لإبدانهم المشورة وملاحظاتهم القيمة في أغناء هذا البحث ...

كلمة وفاء خالصة وعرفان بالجميل أقدمها الى الأستاذ (جاسم) مدير مكتب بغداد لمتابعته المستمرة وتزويدي بكل ما احتاجه في البحث..

عرفاناً بالجميل أود أن أقدم شكري الى منتسبي الجامعة (مكتب بغداد إدارة ومنتسبين) لتعاونهم المستمر في مساعدتي وتهيئة المصادر الضرورية لانجاز هذا البحث.

وأود أن أخص بالشكر والتقدير الى الأخوة كل من (علي عبيد كاظم) و (سعد محمد حسن) و(حسين عباس إبراهيم) و (مازن رحمن علي) و (سيد كاظم لازم) و (وثيق مجيد حميد) و(ماجد عبد علي حميد) و(ومهدي عبد الرضا) و (خالد عبد الله محمد) تثنياً ووفاءً لمساعدتهم ووقوفهم معي طيلة فترة إعداد البحث.

التمس العذر من كل من وقف بجانبني من الأهل والأصدقاء ونسيت أن أشكره دون قصد والله أعلم لأنني نسيته ولم أتناساه.

في الختام أشكر الله كثيراً وأحمده

والله ولي التوفيق

الباحث

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	العنوان
أ	الآية القرآنية
ب	إقرار الخبير اللغوي
ج	إقرار المشرف
د	توصية المجلس الأكاديمي للجامعة
هـ	الإهداء
و	الشكر والعرفان
	المحتويات
	فهرست الجداول
	فهرست الإشكال
	فهرست الملاحق
1	المقدمة

المحتويات

الصفحة	الموضوع
10	الفصل الأول: المضامين والأطر الفكرية والفلسفية للاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية
11	تمهيد
11	المبحث الأول : مفهوم وطبيعة الاختلالات الهيكلية ومظاهرها
12	أولا . مفهوم الهيكل الاقتصادي
15	ثانيا . مفهوم الاختلال الهيكلي
19	ثالثا . طبيعة الاختلالات الهيكلية
21	رابعا . الاختلالات الهيكلية الداخلة في الاقتصادات العربية
32	خامسا . الاختلالات ذات النشاط الخارجي
36	المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاختلال في الأنظمة الاقتصادية
68	المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية والدوال والاختبارات المستخدمة في قياس الاختلالات الهيكلية المادية
68	أولا . المؤشرات الاقتصادية
71	ثانيا . الدوال المستخدمة في التحليل
73	ثالثا . النماذج الاقتصادية والأختيارات الأحصائية
81	الفصل الثاني: واقع ومصادر الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية
82	تمهيد
82	المبحث الأول: واقع الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية
83	أولا . اختلال العلاقة بين الموارد المادية والبشرية
88	ثانيا . اختلال الهيكل الانتاجي
90	ثالثا . اختلال هيكل الصادرات والواردات

95	رابعا . البطالة
98	المبحث الثاني : مصادر الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية
98	أولا . الإنفاق الاستهلاكي
102	ثانيا . الإنفاق الاستثماري والادخار
105	ثالثا . الإنفاق العسكري
106	رابعا . المساعدات الإنمائية العربية
109	خامسا . المديونية
112	الفصل الثالث: الاستراتيجيات والبرامج التنموية المشتركة والآثار الاقتصادية للاختلالات الهيكلية
113	تمهيد
114	المبحث الأول. الاستراتيجيات والبرامج التنموية المشتركة
114	أولاً. استراتيجيات التنمية الاقتصادية
120	ثانيا . البرامج والسياسات التنموية
134	المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية للاختلالات الهيكلية
134	أولاً. آثار الاختلالات الهيكلية في معدلات البطالة العربية
140	ثانياً. آثار الاختلالات الهيكلية في حدوث التضخم وتغير سعر العملات الأجنبية
149	ثالثاً . آثار الاختلالات الهيكلية في حجم المديونية العربية الخارجية
163	الفصل الرابع : المشاهد المحتملة لمستقبل البنية الاقتصادية العربية للمدة (2010-2030)
164	تمهيد
165	المبحث الأول : توصيف النماذج للقيم المتنبأ بها
168	المبحث الثاني : المشاهد المحتملة لمستقبل البنية الاقتصادية العربية
168	المشهد الأول : إستراتيجية التنمية الاقتصادية في ظل الهيمنة الجزئية لآليات العولمة للمدة (2011-2015)

182	المشهد الثاني : إستراتيجية التنمية الاقتصادية في ظل الهيمنة المطلقة لآليات العولمة للمدة (2020-2016)
196	المشهد الثالث: إستراتيجية التحرير الجزئي من التبعية بالاعتماد على الذات للمدة (2025-2021)
200	المشهد الرابع : إستراتيجية التحدي والاستجابة للعلاقات الدولية بالاعتماد على التنمية العربية المستقلة للمدة (2030-2026)
	الاستنتاجات والتوصيات
209	أولا . الاستنتاجات
211	ثانيا . التوصيات
214	المصادر
224	الملاحق

فهرست الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	ت
56	مقارنة بين مسارات النمو والتنمية	1
72	النماذج المعتمدة في تفسير سلوك القيم المتنبأ بها.	2
84	المتوسط السنوي للنمو الحقيقي للناتج الإجمالي في العالم مقوماً (بالدولار) مقارنة بالنمو السكاني للمدة (1985- 2010)	3
87	معدل التراكم الرأسمالي وكفاءة الاستثمار للدول العربية للمدة (2010 - 2085)	4
91	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للمدة (1985 - 2010) نسبة مئوية	5
93	التركيب السلعي للصادرات والواردات للدول العربية للمدة (1985-2010)	6

94	اتجاه التجارة العالمية للدول العربية (2003-2008) نسبة مئوية	7
97	معدلات البطالة السائدة في البلدان العربية (نسبة مئوية).	8
100	الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي إلى إجمالي الناتج المحلي (1995-2008)	9
101	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2008)	10
103	نسبة الاستثمار والاستهلاك النهائي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2008)	11
104	الاستثمار والادخار المحلي في الدول العربية لعام 2008.	12
105	مقارنة الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي مع باقي المجموعات الدولية (نسبة مئوية)	13
الصفحة	عنوان الجدول	ت
108	المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر للمدة (1990-2007).	14
110	مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترحة للعام 2007 ، 2008.	15
137	الاتفاق العام ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للعام 2007، 2008.	16
139	نسبة الإنفاق العام الى عدد السكان في البلدان العربية المصدرة للعمالة .	17
148	متوسط التغيير السنوي في قيمة العملة المحلية مقابل حقوق السحب الخاصة .	18
154	نسبة الدين الخارجي للدول العربية المقترضة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1994-2001)	19
156	نسبة خدمة الدين الخارجي الى الصادرات العربية من السلع والخدمات	20

	للمدة (1994-2001)	
158	نسبة الاحتياطات الى اجمالي الدين العام في البلدان العربية للمدة (2001-1994)	21
180	النماذج المتنبأ بها لاستراتيجية البنية الاقتصادية العربية في ظل الهيمنة الجزئية (2011-2015)	22
187	النماذج المتنبأ بها لاستراتيجية البنية الاقتصادية في ظل الهيمنة المطلقة لاليات العولمة للمدة (2016- 2020)	23
204	انحرافات القيم المتوسطة للقيم المتنبأ بها في المشهد الاول والثاني للمدة (2026-2030).	24

فهرست الإشكال

الصفحة	عنوان الشكل	ت
150	اليات تأثير اعباء الديون الخارجية على الخطط الاقتصادية	1
170	العلاقة بين معدلات النمو الحقيقية المتوقعة للناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو السكان للدول العربية مقارنة بالبلدان النامية والمتقدمة للمدة (2011-2015) نسبة مئوية .	2
171	معدل التراكم الراسمالي وكفاءة الاستثمار المتوقعة للدول العربية للمدة (2011-2015) نسبة مئوية .	3
172	القيم المتوقعة للهيكلة القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية (2011-2015) نسبة مئوية .	4
173	القيم المتوقعة للتركيب السلعي للصادرات والواردات للدول العربية للمدة (2011-2015) نسبة مئوية .	5

174	التنبؤات بمعدلات البطالة في الدول العربية للمدة (2011-2015) نسبة مئوية .	6
176	معدلات التضخم المتوقعة في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة والنامية للمدة (2011-2015) نسبة مئوية	7
177	التنبؤ بمعدلات الانكشاف الاقتصادي للدول العربية للمدة (2011-2015) نسبة مئوية .	8
181	التنبؤ بالفجوات الاقتصادية للدول العربية للمدة (2011-2015)	9
184	معدل النمو الحقيقي المتوقع للناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو السكان (2016-2020) نسبة مئوية .	10
الصفحة	عنوان الشكل	ت
171	معدل التراكم الراسمالي وكفاءة الاستثمار المتوقعة للمدة (2016-2020)	11
186	القيم المتنبأ بها للهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية للمدة (2016-2020) نسبة مئوية .	12
189	القيم المتنبأ بها للتركيب السلعي للصادرات والواردات للدول العربية للمدة (2016-2020) نسبة مئوية .	13
190	القيم المتوقعة للانكشاف الاقتصادي للدول العربية للمدة (2016-2020) نسبة مئوية .	14
191	القيم المتوقعة لمعدلات التضخم في الدول العربية مقارنة بالدول النامية والمتقدمة للمدة (2016 - 2020) نسبة مئوية .	15
192	القيم المتوقعة لمعدلات البطالة في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة والصناعية للمدة (2016-2020) نسبة مئوية .	16
193	القيم المتوقعة للفجوات الاقتصادية والمالية للدول العربية للمدة (2016-2020) .	17

فهرست الملاحق

الصفحة	عنوان جدول الملحق	ت
225	القيم المتنبأ بها لمعدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو السكان للدول العربية مقارنة بالدول النامية والمتقدمة للمدة (2020-2011) .	1
226	القيم المتنبأ بها لمعدل التراكم الراسمالي وكفاءة الاستثمار للمدة (2020-2011) .	2
227	القيم المتنبأ بها للهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية للمدة (2020-2011) .	3
228	القيم المتنبأ بها للتركيب للصادرات والواردات للدول العربية للمدة (2020-2011) .	4
229	القيم المتوقعة لمعدلات البطالة في الدول العربية والمتقدمة للمدة (2020-2011) .	5
230	القيم المتوقعة لمعدلات التضخم مقارنة بالدول النامية والمتقدمة للمدة (2020-2011) .	6
231	التنبؤ بمعدلات الانكشاف الاقتصادي للدول العربية للمدة (2020-2011) .	7
232	القيم المتوقعة للفجوات الاقتصادية واجمالي الدين والعجز والفائض في الموازنة للمدة (2020-2011) .	8
233	الانكشاف الاقتصادي للدول العربية للمدة (2010 – 1985) نسبة مئوية	9
234	معدلات التضخم بالدول العربية مقارنة بالدول النامية والمتقدمة للمدة (2010 – 1985)	10
235	معدلات البطالة في الدول العربية والمتقدمة للمدة (2010 – 198)	11
236	الفجوات الاقتصادية للبلدان العربية للمدة (2010 – 1985)	12

المقدمة

تعاني اقتصاديات البلدان العربية من اختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة (مادية وغير مادية). فالاختلالات المادية تتمثل باختلال العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والسكان، واختلال هيكل الانتاج، واختلال هيكل الصادرات، والبطالة المقنعة أسهمت في خلق فجوات داخلية وخارجية وغذائية وعجز في ميزان المدفوعات وأثار تضخمية وانكشاف اقتصادي. أما الاختلالات غير المادية (اجتماعية) تتمثل باختلال توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية، واختلال التعليم والصحة، والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية والقيم السائدة.

وبالرغم من الجهود التي بذلت في استراتيجيات التنمية التقليدية خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلا أن هذه السياسات والإجراءات لم تصحح الاختلالات في اقتصاديات معظم الدول العربية وعليه أرتأيتُ تشخيص هذه الاختلالات خلال المدة (1986 – 2010) والتنبؤ بحجم الاختلالات الهيكلية البنيوية من خلال استشراف مستقبل البناء التحتي لعملية التنمية مسترشداً بالماضي ودراسة الواقع وبناء مشاهد محتملة استناداً الى نماذج تم اختيارها وتقدير القيم المتنبأ بها لأهم المؤشرات الاقتصادية العربية التي تعكس الاختلالات الهيكلية المادية في ظل تحديات العولمة وما تطرحها آلياتها مع تحديات جدية أمام الدول النامية ومنها الدول العربية.

وسيحاول الباحث دراسة الاختلالات الهيكلية وصفيًا ورياضيًا وفكريًا، وتشخيصها على مستوى الدول العربية، والوصول إلى أهم انعكاساتها على الاقتصاد العربي فضلاً عن بناء مشاهد محتملة لمستقبل الاقتصاد العربي وفق استراتيجيات مبنية على نماذج رياضية تنبؤية لكل اختلال وطرح أفكار لمعالجتها في ظل تنامي النظام الدولي الجديد.

مشكلة الدراسة:

ان الدول العربية تعاني اقتصادياتها من اختلالات هيكلية في البناء التحتي لعملية التنمية متمثلاً بنمو السكان بنسب تزيد على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وضعف معدل التراكم الرأسمالي، وتخلف الهياكل الإنتاجية، واختلال هيكل الواردات والصادرات فضلاً عن تزايد العمالة في القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية، وتخلف التعليم والصحة وزيادة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية عند مقارنة هذه الدول مع بلدان نامية وأجنبية. مما انعكس ذلك على ظهور فجوات داخلية وخارجية وغذائية وانكشاف اقتصادي ومديونية عالية، وعجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض سعر صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية.

هدف الدراسة

ان هدف الدراسة تشخيص الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة خلال المدة (1986 – 2010)، والتنبؤ بالقيم المستقبلية للمدة (2011 – 2030) لمعظم المتغيرات الاقتصادية العربية، مقارنة بالدول النامية والمتقدمة، ورسم مساراتها من خلال مشاهد محتملة تستند على الفعل وتحرك القدرات، وبناء نماذج رياضية لكل اختلال وفق استراتيجيات متعددة في ظل فلسفة العولمة وآلياتها وأدواتها من معلوماتية وإتصالية.

فرضية الدراسة

أن الأساليب التنموية التي أعتمدتها الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية قد فشلت في تصحيح الاختلالات الهيكلية المادية، مما زاد من تبعيتها للدول الرأسمالية لاسيما في ظل احكام وشروط آليات العولمة التي تسعى الى اندماج اقتصاديات هذه البلدان في الاقتصاد العالمي وفقدان أي مساحة من الحرية والاستقلالية في بناء منهجها التنموي المستقل.

الحدود المكانية للدراسة

حاول الباحث من خلال ما توفرت لديه من معلومات وبيانات دراسة وتحليل الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية مقارنة بدول متقدمة ونامية.

الحدود الزمانية للدراسة

1. أن المدة الزمنية التي أعتمدت في دراسة المؤشرات الاقتصادية العربية من (1985-2010).
2. التنبؤ بالاختلالات في المؤشرات أعلاه للمدة (2011- 2030) وفق نماذج رياضية وقياسية.

أسلوب الدراسة: أعتمد الباحث أسلوبان في التحليل والقياس:

الأسلوب الأول: التحليل الوصفي المقارن المستند أساساً على المعلومات النظرية المتاحة من المصادر والكتب العلمية العربية والأجنبية ذات المنهجية الاكاديمية التي لها علاقة بموضوع الاختلالات الهيكلية في البنية

الاقتصادية العربية فضلاً عن الاعتماد على الدراسات الخاصة بالموضوع محل البحث.

الأسلوب الثاني: أسلوب التحليل والقياس الاقتصادي مستند الى بيانات سلسلة زمنية (1985-2010) لأهم المؤشرات الاقتصادية العربية التي تعكس لنا الاختلالات الهيكلية للتنمية للدول العربية مجتمعة في ظل استراتيجية التنمية التقليدية (2011- 2015) و استراتيجية الهيمنة شبه المطلقة لآليات العولمة للمدة (2016 – 2020) ثم بناء مشاهد محتملة لاستراتيجيات المواجهة على الصعيد العربي مستعيناً بالدوال والاختبارات الاحصائية وكالاتي:-

1. تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد والارتداد الواحد للتنبؤ المستقبلي لكافة المتغيرات.(Constant) بالقيمة الثابتة (AR)
2. تم تقدير النماذج المثلى للدراسة سلوك القيم المتنبأ بها للمدة (2011 – 2015) ، (2016 – 2020) (2026 – 2030) في ضوء (10) ، ((Logarithmic)، اللوغاريتمي Linear نماذج هي (الخطي ، Cubic ، التكعيبي Quadratic، التربيعي Inverse المعكوس ، النمو S، شكل حرف Compound، المركب Power القوة ، Exponential.، الأسّي Growth.)
3. تم استخدام عدة اختبارات لتحديد النموذج الأمثل ومعرفة الأثر وتطبيقها الأثر، حد B على الاختلالات الهيكلية المادية، ومن هذه الاختبارات (الارتباط، r) القوة التفسيرية للنموذج، R^2 ، (Constant) التقاطع (مستوى معنوية النموذج ككل F) معنوية المعلمات المقدرة، t) (D.W)، واختبار

مجتمع الدراسة

تم الاستناد إلى النظرية الاقتصادية الكلية في حساب المؤشرات الاقتصادية العربية مجتمعة مقارنة بدول نامية ومتقدمة لكل مؤشر تعكس الاختلال الهيكلي.

هيكلية الدراسة:

بغية الوصول الى الهدف وتحقيق من الفرضية تضمنت الدراسة أربعة فصول تضمن الفصل الأول: المضامين والأبعاد الفكرية والفلسفية للاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية، وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول مفهوم وطبيعة الاختلالات الهيكلية، وتناول المبحث الثاني. النظريات المفسرة للاختلال في الأنظمة الاقتصادية، وتناول المبحث الثالث منه المؤشرات الاقتصادية والدوال والاختبارات المستخدمة في قياس الاختلالات المادية.

أما الفصل الثاني فقد سلط الضوء على واقع ومصادر الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية من خلال مبحثين خصص المبحث الأول لتوضيح واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة مصادر الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية. بينما خصص الفصل الثالث لدراسة الاستراتيجيات والبرامج التنموية والآثار الاقتصادية للاختلالات الهيكلية من خلال مبحثين خصص المبحث الأول الى استراتيجيات التنمية الاقتصادية والبرامج التنموية المشتركة في حين أنفرد المبحث الثاني الى الآثار الاقتصادية للاختلالات الهيكلية.

وأخيراً يشير الفصل الرابع الى محاولة متواضعة الى المشاهد المحتملة لمستقبل البنية الاقتصادية العربية من خلال أربعة مشاهد، تناول المشهد الأول استراتيجية التنمية التقليدية للمدة (2011 – 2015) بينما خصص المشهد الثاني لاستراتيجية الالتحاق والتكيف والتبعية شبه المطلقة للاقتصاد العالمي للمدة (2016 – 2025)، أما المشهد الثالث فقد تناول استراتيجية التكيف بالاعتماد على الذات التحرير الجزئي للتنمية العربية للمدة (2016 – 2025) بينما أشار المشهد الرابع الى استراتيجية التحدي والاستجابة في العلاقات الاقتصادية الدولية (التكيف بالاعتماد على التنمية العربية المستقلة) للمدة (2026 – 2030).

وصولاً الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي يراها الباحث مناسبة بالاعتماد على المصادر العربية والانكليزية.

الباحث

الدراسات السابقة

هناك أدبيات قليلة تتعلق بموضوع الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية، وحتى هذه الدراسات لم تتطرق الى البلدان العربية بشكل كلي، وإنما على مستوى بلد، أو على مستوى اقتصادي لعدد من البلدان، مما جعل مهمة الدراسة أكثر تعقيداً، وذلك للصعوبات الجمة بالنسبة للبحث على المستوى العربي، هذا بالإضافة للجهد العلمي والمادي، وتعدد جوانب الموضوع.

وفيما يلي استعراضاً مرجعياً للكتابات المتعلقة بموضوع الدراسة ولو بشكل جزئي:

1. دراسة عبد الهادي جبار العبودي (1996): حيث تناولت الاتجاهات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للفترة 1960 – 1990، حيث تأكد بتحديد اتجاهات الاختلال في هيكل الاقتصاد العراقي والمشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي، وتوصلت الدراسة الى ان البنية الاقتصادية تعاني من مشكلات مزمنة ومن ضعف السياسة النقدية وتبعيتها للسياسة المالية في العراق.

2. دراسة د. منى عبد الجبار الطائي (1993): الهيكل الاقتصادي للدول العربية، طروحات في النظرية والسياسة الاقتصادية، ركزت فيها الباحثة على جوانب السياسة الاقتصادية والتي تؤثر بشكل مباشر على هيكل اقتصادات الدول العربية وسعت من خلال ذلك لتفسير الاختلالات الهيكلية، بناءً على سمات هذه الاقتصادات، وتبنت الباحثة وجهة نظر وأفكار الهيكلين في معالجة الأزمة الاقتصادية في البلدان النامية كأحداث تغيرات هيكلية في انماط الانتاج والتشغيل، وفي نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

3. دراسة اسماء خضير السامرائي (1993) : تحليل الاختلالات الهيكلية

في قطاع الصناعة التحويلية في العراق عام 1993 حيث تاكد الباحثة بتحليل العلاقة الاقتصادية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، وتوصلت الى أن أسباب ضعف العلاقات الاقتصادية في هذا القطاع هو عدم مرونة قطاع الصناعة التحويلية امام الاختلالات التي تحدث في الصناعة التحويلية عالمياً وضعف الترابطات الخلفية والامامية في الصناعة في العراق.

4. دراسة د. جميل طاهر (1996) : الاختلالات الهيكلية في المسار

الاقتصادي للبلدان العربية وسياسات صندوق النقد الدولي. دراسة حالات مختارة، منشورة في مجلة آفاق اقتصادية عام 1996. ركز الباحث على التوازن الخارجي لهيكل الاقتصاد في البلدان العربية، وكيف انه يتعذر تمويل الاختلال عندما يتخذ صفة هيكلية، وقد توصل الى نتائج فحواها أن التدابير والمعالجات التي حددتها سياسات صندوق النقد الدولي تناقض السياسات الاقتصادية للبلدان العربية التي تم اختيارها في الدراسة وكذلك تناقض السياسة الاقتصادية في الاستخدام الكامل والنمو وعدالة التوزيع وتضيف الدراسة تحليل الاختلالات الحاصلة في الاقتصادات العربية ومدى معالجتها بالتنمية التكاملية العربية، دون اللجوء الى سياسات البنك الدولي ونصائح صندوق النقد الدولي.

5. دراسة جميل حميد احمد (2000) : الاختلال الهيكلي في الاقتصاد

اليمني توصل الباحث فيها الى ان الاختلال مزمن ومستمر ويتعلق باختلال هيكل الانتاج والميزان التجاري وميزان المدفوعات كما ان الاختلال النقدي سمة بارزة في الاقتصاد اليمني، وتوصلت تجد الدراسة الى ان المشكلات والعقبات تضاعفت امام الاقتصاد اليمني، بل وازدادت حدتها.

6. دراسة د. عباس خضير عباس الجنابي (2009)، التنبؤ بالاختلالات في البنية الاقتصادية العربية للمدة (2006 – 2020) توصل الباحث الى ان الاقتصادات العربية تعاني من اختلالات في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي والسكان، واختلال الهيكل الانتاجي، واختلال التركيب السلعي للصادرات الواردات العربية، واختلال في معدلات التراكم الرأسمالي انعكس ذلك على الاقتصادات العربية مولدة آثار تضخمية وبطالة وفجوات داخلية وخارجية وغذائية ومديونية وانكشاف اقتصادي.

وأخيراً أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. إتساع البعد المكاني والزمني ليشمل كافة البلدان العربية.
2. تسمية الاختلالات الهيكلية المادية وتحليلها للمدة (1985 – 2010) ومقارنة المؤشرات الاقتصادية للبلدان العربية مع البلدان النامية والمتقدمة لنفس المدة.
3. التنبؤ بالاختلالات الهيكلية لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال بناء نماذج واستراتيجيات أقرب الى الواقع تعكس المشاهد المحتملة للبنية الاقتصادية العربية وبيان أهم الآثار الاقتصادية لهذه الاختلالات على الاقتصادات العربية مقارنة بالبلدان النامية والمتقدمة في ظل العولمة.

الفصل الأول

المضامين والأبعاد الفكرية والفلسفية للاختلالات الهيكلية في
البنية الاقتصادية العربية

المبحث الأول: مفهوم وطبيعة الاختلالات الهيكلية ومظاهرها
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاختلال الهيكلي في الأنظمة
الاقتصادية
المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية والدوال والاختبارات
الاحصائية المستخدمة في قياس الاختلالات
الهيكلية

تمهيد:

حظي موضوع توازن الاقتصاد واختلاله بأهمية كبيرة في معظم الدراسات والبحوث الاقتصادية، فمنذ مطلع القرن المنصرم احتلت نظرية التوازن العام، ودراسة الهيكل الاقتصادي مكان الصدارة من بين الموضوعات الاقتصادية، وقد شكلت التطورات والاضافات اللاحقة على هذا الموضوع وحدة عضوية أسهمت في تنامي العديد من الآراء والأفكار، فتناولته المدارس الاقتصادية المختلفة بالدراسة والتحليل، وأسهم بطريقة واضحة في رسم رؤيا لتطور الفكر الاقتصادي في هذا الخصوص، مما أسهم في التأثير على السياسات الاقتصادية المتبعة في معالجات هذه الاختلالات، ولغرض دراسة هذا الموضوع تم عرضه في ثلاث محاور، تناول المحور الأول منها عرضاً مفاهيمي للهيكل الاقتصادي والاختلال الهيكلي، وأما المحور الثاني فقد ركز على النظريات المفسرة للاختلالات الهيكلية في الأنظمة الاقتصادية، في حين تناول المحور الثالث تناول أهم المؤشرات الاقتصادية والدوال والاختبارات الاحصائية المستخدمة في قياس الاختلالات الهيكلية.

المبحث الأول: مفهوم وطبيعة الاختلالات الهيكلية ومظاهرها

تناول هذا المبحث مفهوم الهيكل الاقتصادي والبنية الهيكلية ومفهوم الاختلال الهيكلي، وتفسير الاختلالات الهيكلية من خلال نموذج الفجوتين، كما يستعرض المبحث الاختلالات الداخلية الحاصلة في الاقتصادات العربية متمثلة بالاختلال السلمي، والاختلال المالي، والاختلال النقدي والاختلالات التي منشأها عوامل خارجية مثل اختلال الميزان التجاري واختلال ميزان المدفوعات، كما ان الاطار العام يعد مدخلاً ضرورياً لفهم آلية الاختلال في

اقتصادات البلدان النامية والاقتصادات العربية، ومن ثم فهو يمكننا من التعرف على حقيقة الامكانيات المتاحة لإحداث تنمية لمعالجة هذه الاختلالات.

أولاً. مفهوم الهيكل الاقتصادي

ليس هناك اتفاق على تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي العام او البنية الاقتصادية، شأنه في ذلك شأن العديد من المفاهيم في حقل العلوم الانسانية (الاجتماعية)، وتبعاً لذلك تتعدد المفاهيم الخاصة بالهيكل الاقتصادي طبقاً للغرض او الهدف منه.

وقد تناول علماء الاقتصاد مفهوم الهيكل الاقتصادي بالدراسة والتمحيص، بل ان بعضهم تناول البيئة المحيطة به والبعض الآخر تناول البحث في المتغيرات عبر حالة سكونية مقارنة، وبعضهم أهتم بنسب العناصر المكونة للكيان الاقتصادي، أي في إطار حركي (ديناميكي) وقد تناولوا كذلك العوامل المؤثرة في الهيكل الاقتصادي والمتغيرات المحددة له.

وقد عرف فرانسو بيرو⁽¹⁾ الهيكل الاقتصادي بأنه: مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تميز كياناً اقتصادياً في مكان معين وزمن معين، وتشير هذه النسب الى الاهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبنية الاقتصادية مثل نسب الأجور والأرباح في الدخل، ونسب ناتج القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي، واما العلاقات فتؤشر الشكل الذي تنتظم أو تمتزج فيه هذه العناصر معاً مشكلة الكيان أو الهيكل الاقتصادي، ومن أمثلة هذه العلاقات: علاقات الدخل والاستهلاك أو الاستثمار والدخل القومي.

التغيرات الهيكلية التي تحدث في فروع (chenery) ويربط الصناعات التحويلية الى حد بعيد بالتغيرات النسبية في المرونات الداخلية بأن (chenery&Taylor) لكل منها، كما اوضح ذلك في دراسة لـ الصناعة القديمة قد يسرت الاحتياجات الاساسية في مستويات الدخل، لكن

(1) د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة، القاهرة، 1966، ص122.

لم ترتفع حصة هذه الصناعات في القيمة المضافة الكلية، ويرى ان الصناعات الحديثة هي أسرع مجالات التوسع عند (Chenery) وصول البلد الى مرحلة متقدمة تكنولوجياً، أي ان التحول والتغير في الصناعة التحويلية يبدأ بحصة صغيرة نسبياً في الناتج المحلي الاجمالي مع بداية النمو، وعند المستويات المنخفضة للدخل الفردي ولكن التغيرات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تتسع وبارتفاع الدخل تستمر حصة هذا القطاع بالنمو (الصناعات التحويلية)، غير ان هذا النمو يتباطأ عندما يبلغ البلد مستوى متقدم من مراحل النمو الاقتصادي، ويمكن تمثيل ذلك بمنحنى ويعرف بالمنحنى اللوجستي⁽²⁾. (s) على شكل حرف

وأما مفهوم الهيكل الاقتصادي لدى رواد المدرسة الهيكلية ومنهم (هو عبارة عن مجموعة من الملامح Kenneth F.Wallis) والخصائص الاقتصادية التي تبقى ثابتة خلال مدة معينة من الزمن⁽³⁾. بينما يرى والاس بيترسون⁽⁴⁾ ان مفهوم البنية أو الهيكل الاقتصادي يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي وعلى التوزيع الوظيفي للقوى العاملة، أي المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة المولدة للدخل القومي.

ويتكون الهيكل الاقتصادي لبلد ما من عدد من البنى أو الهياكل الفرعية، والتي من خلالها يمكن استيضاح مسار التطور في ذلك الجانب من جوانب الاقتصاد القومي وإمكانية التعرف على أوجه الخلل فيه، والأمثلة على ذلك متعددة منها هيكل القوى العاملة وهيكل الموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية والهيكل النقدي وهيكل الانتاج⁽⁵⁾. ويدعو بعض الاقتصاديين للتركيز على البنية القطاعية، كأن يتم التركيز على بنية القطاع الصناعي أو الخدمي، وهذا يعد في حد ذاته دراسة

(2) منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، الصناعة في عالم متغير، نيويورك، 1988، ص80.
(3) كينيث اف والس، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ترجمة د. عادل عبد الغني محبوب، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1982، ص22.
(4) والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح الدباغ، المكتبة العصرية، بيروت، 1968، ص383.
(5) د. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص54-56.

لمكونات الاطار العام للبنية الاقتصادية الكلية، أي الاهتمام بجزئيات البناء أو الهيكل الاقتصادي العام.

والمفهوم السابق يمكننا من دراسة المتغيرات المؤثرة في فروع أو جزئيات الهيكل الاقتصادي، ولو تناولنا مفهوم الهيكل الصناعي كأحد فروع هيكل الانتاج فهو مجموعة من الأجزاء المترابطة بعضها ببعض وبالعلاقات متشابكة، وتخضع لقرارات وسياسات معينة في حدود العمليات التشغيلية المرتبطة معاً ونوعاً، وتؤدي كمحصلة الى نمو الهيكل الاقتصادي، ويذهب البعض الى أبعد من ذلك من خلال التركيز على تحليل بنية أو هيكل الفروع أو جزئيات الهيكل الاقتصادي الى التركيز على هيكل الاسعار أو الاستثمار أو الأجور، ومثل هذا التمييز في بحث جزئيات فروع الهيكل الاقتصادي يوسع الاطار المفاهيمي للبنية أو الهيكل الاقتصادي، ويمكن الاقتصادي أو الباحث من من الاهتمام بجزئيات الاقتصاد فضلاً عن الاطار العام.

كما ان التحليل الهيكلي للاقتصاد يفيدنا في دراسة التغيرات التي تسفر عنها عملية التنمية الاقتصادية في مختلف جوانب وقطاعات الاقتصاد القومي وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة، ومدى قدرتها على القيام بالدور المناط بها في اسناد عملية التنمية الاقتصادية، وتقوية عوامل التشابك بين مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد⁽⁶⁾. ويركز التحليل الهيكلي على معرفة أنواع عدم التوازن الهيكلي وتشخيص الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي وتحديد مظاهرها ومسبباتها.

ويتضح من المفاهيم السابقة انها تشير الى العلاقات التناسبية للتغيرات الاقتصادية وذلك النمط من العلاقات التبادلية التي تتسق بها هذه المتغيرات في علاقاتها معاً، ولهذا فإن تبني مفهوم محدد للبنية الهيكلية للاقتصاد أو الهيكل الاقتصادي العام، إنما يرتبط بطبيعة الهدف أو الغرض المراد دراسة

(⁶) جميل حميد احمد، الاختلالات في الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه مقدمة للجامعة المستنصرية، بغداد، 2000 غير منشورة، ص18

الهيكل الاقتصادي لأجله، والرأي هو أن الهيكل هو الإطار العام الكلي للاقتصاد بما يحويه من علاقات وترابطات اقتصادية، بينما البنية تختص بمكونات القطاعات الاقتصادية بشكل منفرد، أي تتعلق بالقطاعات الاقتصادية في قطاع اقتصادي معين، لذا فإن الهيكل يعد أكثر شمولاً فهو يشتمل على بنى اقتصادية متعددة، وبعمامة فإن الهيكل أو البنية الاقتصادية يعني من الناحية الاقتصادية مجموعة من الخصائص والعلاقات والنسب التي يتسم بها اقتصاد ما، والتي تربط بين عناصره الأساسية في الزمان والمكان.

ثانياً: مفهوم الاختلال الهيكلي:

ان تبني مفهوم محدد للبنية أو الهيكل لأي كيان اقتصادي كما سبق الإشارة الى ذلك إنما يرتبط بطبيعة الحال بالهدف او الغرض المطلوب من دراسة ذلك الكيان، وأن أي تغير يطرأ على الأهمية النسبية لمكوناته إنما ينعكس على العناصر المكونة له، ولذا فإن الاختلال الهيكلي إنما يتعلق كنتيجة منطقية باختلال العلاقات التناسبية المكونة للهيكل الاقتصادي ذاته، وكذلك فإن عمق هذه الاختلالات وتكرارها والمدة الزمنية التي تستمرها تحدد ما إذا كانت هذه الاختلالات ظرفية كتلك التي تحدث في الدورات الاقتصادية، أو أنها اختلالات تصيب هيكل الاقتصاد وتستمر لمدة أطول مما هي عليه الحال بالنسبة للدورة الاقتصادية⁽⁷⁾.

ويرى الباحث ان الاختلال الهيكلي يعني اختلالاً في علاقات التوازن العام وفي بنية الاقتصاد على مستوى القطاعات الى مستوى يؤثر على استقرار النمو الاقتصادي إذ يؤدي عند مستوى معين من حالة عدم التوازن الى حدوث مشكلات واختناقات تؤدي أحياناً الى حدوث أزمة اقتصادية. وتنقسم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الى اختلال هيكلي ظرفي يؤدي الى

(7) د. محمود عبد الفضيل، الهجرة الدولية في الوطن العربي، نظرة عامة في اعمال الدورة حول الآثار الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية مع إشارة للهجرة العائدة، 4-9 كانون أول، عمان، 1981، ص 1-30.

حدوث الدورات الاقتصادية، واختلال طويل الأجل يؤدي الى حدوث الأزمات الاقتصادية التي تصيب هيكل الاقتصاد.

ويمكن أن يؤثر تأثير الاختلال في هيكل الاقتصاد واستقراره الى حالة التوازن العام، وذلك باختلال العلاقات التناسبية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي إذ تتغير خصائصه الأساسية الى الحد الذي يؤثر على استقرار الاقتصاد، ويفقد الاقتصاد بذلك حالة التوازن العام، لذا فإن الاختلال الهيكلي كما سبق يعتمد الى حد بعيد على تقسيمات الهيكل الاقتصادي ذاته ومكوناته الأساسية ودرجة الاختلال الحاصلة فيها، وبمقارنة هيكل اقتصاد دولة ما من الدول النامية بهيكل اقتصادي لدولة متقدمة كنموذج أكثر تقدماً وتطوراً، فيعتبر الاقتصاد متطوراً أو متخلفاً حسب درجة اقترابه أو ابتعاده عن نسب النموذج⁽⁸⁾.

ويمكن ان نلاحظ درجة الاختلال في الاقتصادات النامية من دون مقارنة بنموذج اقتصادي متقدم مختار من خلال تحقق نسب سالبة في هيكل اقتصادات هذه الدول، فمثلاً يؤثر تحقق نسبة الميزان التجاري أو في موازين المدفوعات للأقطار النامية يؤثر اختلالاً نقدياً في موازين هذه الدول وكذلك عجوزات الموازنات العامة في هذه الأقطار⁽⁹⁾.

ويمكن ان نميز بين اتجاهين رئيسيين في مسألة تفسير التوازن والاختلال الاقتصادي في البلدان النامية، وهما الاتجاه النيو كلاسيكي المعاصر والاتجاه الهيكلي، ويمثل الاتجاه الأول الأفكار الليبرالية التي تعود في أصولها الفكرية الى المدرسة الكلاسيكية، والتي نشأت من خلال مرحلة الثورة الصناعية واستمرت في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وقد تراجعت فرضياتها بفعل أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وظهور المدرسة الكينزية.

⁽⁸⁾ أسماء خضير السامرائي، تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 1993، ص 9-10.

⁽⁹⁾ رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1989، ص 155-159.

ويقود الفكر النيوكلاسيكي المعاصر تياران هما التيار النقودي وتيار اقتصاديات جانب العرض⁽¹⁰⁾، ويفسر اصحاب هذا الاتجاه الاختلالات الاقتصادية في البلدان النامية من خلال نظرتهم الى طبيعة الهيكل الاقتصادي على انها نتيجة للسماوات التي تتصف بها هياكل الاقتصادات في هذه البلدان ومنها ضعف القدرة على تخصيص الموارد التخصيص الأمثل ، وضعف المرونة ومدى الاستجابة للتغيرات الاقتصادية التي (optimal) تحدث على مستوى الاقتصاد العالمي أو الاقتصاد المحلي (التغيرات في القطاعات الاقتصادية المحلية).

بينما يرى النقوديين أن معظم أوجه الاختلال في هياكل الاقتصادات النامية والتي تأخذ شكلاً متمثلاً في اختلالات داخلية وخارجية يمكن ان تكون بفعل عوامل نقدية، وأن السياسات النقدية التي تمارسها المصارف المركزية كالإفراط في الاصدارات النقدية والأدوات المالية الأخرى تكون بنسبة لا تتناسب مع حجم الناتج القومي، مما يتسبب في اختلال نقدي يؤثر على هيكل الاقتصاد بشكل عام. ولذلك تصبح السياسات النقدية تابعة للسياسات المالية، ويرى رواد هذه المدرسة ان سبل معالجة الاختلالات تتمثل في الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وترك القطاع الخاص كي يقرر مستويات الانتاج والاستثمار، وأما الاتجاه الآخر في تفسير الاختلالات الهيكلية في اقتصادات البلدان النامية هو الاتجاه الهيكلية حيث يقدم هؤلاء تفسيراً مغايراً فيما يتعلق بالاختلالات التي تعاني منها البلدان النامية حيث يقررون أن الأزمة الاقتصادية لا ترجع الى وجود فائض في الطلب الكلي ينعكس كعجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم، فهم يعتقدون ان الهيكل الاقتصادي يتسم بعدم المرونة والكفاءة في توجيه الموارد ذاتياً⁽¹⁾.

(10) د. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، مصدر سابق، ص5.
(1) د. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، مصدر سابق، ص5.

والاختلال بالمعاني السابقة صفة نسبية وليست مطلقة، وهكذا بالنسبة للاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، أي ان تحديد الاختلال الهيكلي ينظر اليه من خلال الرؤيا الاقتصادية للهيكل الاقتصادي ذاته، فإذا كانت النظرة من زاوية المنشأ القطاعي للنتائج القومي فإن الاختلال يتحدد على أساس مقارنة هيكل الاقتصاد النامي مع اقتصاد آخر متقدم كنموذج وهذا ما أشرنا اليه سابقاً، أي ان الاختلال يؤثر كانهراف نسب ومعدلات وانماط الهيكل الاقتصادي موضع البحث عن نسب وانماط الهيكل النموذج⁽¹¹⁾.

ونرى رأياً يأخذ بفكر المدرستين معاً فهو يرى ان تدخل الدولة في الاقتصاد امر ضروري لتعديل مسارات الاقتصاد ومعالجة الاختلالات مع اعطاء دور حيوي للقطاع الخاص في تنشيط وتقرير مستويات الانتاج وكذلك معالجة فائض الطلب أو انخفاضه، وتحليل القطاعات الاقتصادية بغرض الوقوف على مستويات الكفاءة وتوجيه الموارد نحو التخصيص الأمثل لاستخداماتها في العمليات الانتاجية.

ويأخذ الاختلال الهيكلي مظاهر متعددة فمنها ما يكون على صورة اختلال هيكل الانتاج ومنها ما يأخذ صورة اختلال بين الموارد والاستخدامات، وهذه الصور تنعكس في اختلال داخلي وآخر خارجي في الاقتصاديات النامية.

ثالثاً: طبيعة الاختلالات الهيكلية من خلال نموذج الفجوتين:

ان نموذج الفجوتين هو نموذج تحليلي لهيكل الاقتصاد حيث يربط هذا التحليل بين الاختلال الداخلي في الاقتصاد القومي والمعبر عنه بفجوة وبين الاختلال (I) الاستثمار S الموارد المحلية أو فجوة الادخار (الصادرات (M) الخارجى المعبر عنه بفجوة التجارة الخارجية: الاستيرادات ، ومن خلال ذلك فإن عدم قدرة حصيللة الصادرات على تغطية (X)

^(*) يقوم التوجيه الفكري لهذين الاتجاهين على أفكار المدرسة الكلاسيكية وهي الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وآلية السوق والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

مدفوعات الاستيرادات فإن ذلك يعني ان هناك فجوة تمويلية لابد من تدبير مستلزمات تمويلها من النقد الأجنبي وعبر الاقتراض، أي التمويل الخارجي، وهذه الفجوة تناظر أو تكافؤ تقريباً مقدار العجز في الادخار المحلي والمتأتي نتيجة فجوة الادخار والاستثمار، أي أن هناك علاقة اقتصادية ارتباطية موجبة وقوية بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية.

كما أن هذا النموذج يؤكد على علاقة قوية بين حجم المدخرات المحلية أو التمويل المحلي اللازم لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وبين حجم التدفقات الرأسمالية الخارجية، فكلما كان حجم المدخرات المحلية ضئيلاً زادت الحاجة الى التمويل الخارجي مما يخلق اختلالاً نقدياً ومالياً. وينطلق في تأشيرنا للعلاقة بين فجوة الموارد المحلية وتأثيرها على الفجوة الخارجية من المعادلة أو النموذج الاقتصادي في اقتصاد مفتوح:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

إذ أن :

(X)، الاستثمار: (M)، الصادرات: (G) الانفاق الحكومي: (وهذه GDP)، الناتج المحلي الاجمالي: (C)، الاستهلاك المحلي: (I) المتطابقة تؤكد حقيقة هي أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي، فالعرض الكلي وهو الناتج المحلي الاجمالي بينما يتكون الطلب هنا من الاستهلاك والاستثمار مضافاً لهما فارق التعامل الخارجي (الصادرات والاستيرادات)، وامر بديهي أنه إذا تحققت زيادة في الاستيرادات على الصادرات فإن ذلك يعني أن عجزاً مالياً يظهر في جانب ميزان المدفوعات، كما يظهر هذا العجز في الميزان التجاري، وأن ميزان المدفوعات لابد وأن تتم موازنته، فهذه الموازنة تتم عن طريق التمويل الخارجي أو أحياناً الاقتراض الداخلي (الائتمان المحلي)، فإذا قصرت أدوات الائتمان المحلي عن تحقيق التمويل

فتلجأ الدولة الى الائتمان الخارجي وهذا ينعكس اختلالاً خارجياً، أي أن: (*)

$$I-S=M-X=FC.$$

ومن الجدير بالملاحظة إنه إذا كان الطلب الكلي أي (الاستيعاب المحلي) أكبر من العرض المحلي، فإن هذا ينعكس اختلالاً هيكلياً داخلياً ومن الملاحظ أن هذا الاختلال مسبباً للاختلال الخارجي ومؤثراً فيه.

وقد لا تتساوى الفجوتين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية لفترات مستقبلية منظورة لأن هناك العديد من العوامل المؤثرة في هذا التغير، فتغير أسعار الفائدة والدورات الاقتصادية التضخم والكساد، وتغير السياسات وأنماط الاستهلاك وكذلك قرارات الاستثمار والادخار وسياسات الاستيراد والصادرات لا تقوم بها نفس مجموعة المستثمرين في الفترات المستقبلية اللاحقة وكذلك تبدلات ظروف الأسواق الدولية تجعل من الفجوتين لا تتساويان إلا في الأمد القصير⁽¹²⁾.

رابعاً: الاختلالات الهيكلية الداخلية في الاقتصادات العربية:

يمكن القول ان الاختلال الداخلي بشكل عام يعني عدم التناسب بين تيار الطلب المحلي الاجمالي على السلع والخدمات في مقابل تيار العرض المحلي الاجمالي لهذه السلع والخدمات، أي أن هناك أوجه قصور في الانتاج المحلي، ونقص في أوجه الاستثمار عند مستويات معينة من الاسعار لتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، وتنعكس هذه الاختلالات في شكل اختناقات عند توفير المواد المحلية في البلدان النامية اللازمة لأغراض

(*) تدل على أن الاستثمار – الادخار = الاستيرادات – الصادرات = التكوين الرأسمالي.
(12) د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 44-45.

الاستهلاك والانتاج، مما ينتج عنه مشكلات اقتصادية تختلف مدياتها من عام لآخر، وتتسبب هذه الحالة في اندفاع الطلب الكلي للارتفاع بحدّة متجاوزة العرض الكلي المحدود من السلع والخدمات بسبب أوجه القصور والاختناقات المتعاقبة والتي تتسبب في الاختلالات الهيكلية الكامنة في صميم الاقتصاديات العربية كغيرها من الاقتصاديات النامية، والتي تعوق نمو الناتج الحقيقي⁽¹³⁾.

ويعد التغير السلبي في هيكل الانتاج من أبرز أسباب الاختلالات الداخلية في اقتصادات الدول النامية والاقتصادات العربية من ضمنها لكونه الاختلال الاساسي الذي يتسبب في اختلالات أخرى، ويتكون الاختلال الداخلي من عدد من الاختلالات الهيكلية التي تتسم بها الاقتصادات العربية. أولاً: الاختلالات المسببة داخلياً:

1. الاختلال الانتاجي – السلعي:

يتسم الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك في معظم البلدان العربية بارتفاع نسبته بالنسبة للدخل المتاح وذلك لانخفاض مستويات الدخل لغالبية السكان في هذه الأقطار، حيث ترتفع نسبة الفقر في معظم البلدان العربية الى مستوى 30% من السكان، والعامل الآخر المؤثر في هذه النسب جميعها وهو نسبة تزايد السكان المرتفعة في البلدان العربية والتي تتجاوز 2.8%، مما أدى بالتالي الى زيادة نسب الفقر والبطالة وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد على إشباع الحاجات البشرية في هذه الاقطار⁽¹⁴⁾.

وهذا فضلاً عن ظهور انماط استهلاكية جديدة في المجتمعات العربية، مما يضعف المدخرات المحلية ويجعلها غير قادرة على مواجهة الحاجات الاستثمارية الجديدة في هذه البلدان، مما تتسبب في اختلال في هيكل الانتاج، الذي بدأ يتجه في البلدان العربية لصالح إنتاج سلع استهلاكية تعمل على توجيه

(13) د. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997، ص117-ص119.

(14) علي مجيد الحمادي، البنية الصناعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون الصناعي، عدد36، السنة 10، نيسان 1989، ص9.

الهيكل الانتاجي والاستثمار معاً باتجاه هذه الانماط الصناعية، مما يخلق اختلالاً داخلياً يساهم تدريجياً في بعض الاختلالات الخارجية، وكل هذا بالرغم من التراجع في معدلات الدخل الفردي في معظم البلدان العربية، إلا أن هذا الاتجاه ظهر لمحاكاة انماط الاستهلاك في البلدان العربية المصدرة للنفط. فضلاً عن سوء إدارة الانتاج السلعي وضعف التخطيط لتطوير المنتجات السلعية وجمود الأساليب الإدارية والسياسات المالية واعتماد البلدان العربية في مقابلة الطلب على السلع والخدمات على الاستيرادات، مما خلق عجزاً في موازين التجارة العربية وبالتالي اختلالاً في موازنتها العامة.

2. الاختلال المالي:

يمثل هذا الاختلال انعدام التوازن بين الإيرادات الحكومية في البلدان النامية والنفقات التي تقوم بها الدولة، مما ينعكس في صورة عجز مستمر إذ يمكن ان يطلق عليه عجز هيكلي، وحال هذه البلدان ينطبق تماماً على البلدان العربية. ويمكننا القول من خلال مساق بأن العجز المالي هو الفرق بين جملة الإيرادات الحكومية وجملة نفقات القطاعات الحكومية، وهذا المقياس يعطي مفهوماً أوسع للعجز، كما أنه يحاول ان يفسر عجز الموازنة العامة للدولة، وما يترتب عليها من دين داخلي أو خارجي، أو كليهما معاً.

ولعل مفهوم العجز التشغيلي (الفرق بين جملة الإيرادات الحكومية وجملة نفقات القطاعات الحكومية) أكثر شمولاً، ويقاس العجز التشغيلي بالفرق بين متطلبات تشغيل القطاعات الحكومية والقطاع الخاص ومطروحاً منه ذلك الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم من خلال معامل تصحيح نقدي حيث يتضمن سعر الفائدة للدائنين كتعويض لخسائرهم التي تلحق بهم من جراء ارتفاع الاسعار⁽¹⁵⁾.

وهناك العجز المستمر الناجم عن العمليات شبه المالية مثل منح دعم لأسعار الفائدة، أو ضمانات أسعار الصرف للمؤسسات المالية العامة مثل (البنوك

⁽¹⁵⁾ & (2) Buchanan and wagner, the political legacy of lord Kenyes. Approach in growth in government expenditure public finance, Q vol 1-4, 1989 (P.450).

المركزية، أنظمة الحكم المحلي، المحافظات والولايات..)، ويمكن لهذا العجز أن يفوق مثيله الذي يحدث في بقية أجزاء القطاع العام. ومن الممكن القول ليس كل عجز هو مشكلة في الاقتصاد، بل إذا كان الهدف من العجز هو الوصول الى حالة التشغيل الكاملة لعناصر الانتاج، فإن هذا العجز المقصود هو مفيد للاقتصاد لأن ذلك سيؤدي الى انعاشه، أما العجز الهيكلي الذي نحن بصددده فهو الذي سينجم عنه عجز مالي. وقد أكدت دراسة لبيوكنان وفاجنر (1977م): بأن زيادة النفقات العامة تزيد عجز الموازنة، لأن الحكومة ستقوم بتقديم السلع والخدمات التي تم زيادة الانفاق من أجلها بسعر اقل من التكلفة الحقيقية، وهذا العبء ستتحمله الميزانية بزيادة العجز فيها⁽¹⁶⁾ وكالاتي :

أ. النفقات العامة:

تعتبر النفقات العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في التأثير على مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد اختلفت النظرة للنفقات العامة باختلاف الأنظمة الاقتصادية والمدارس الفكرية المالية، ففي حين يرى الفكر الكلاسيكي ضرورة خفض الانفاق العام وأن يكون في أضيق حدود، وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها التقليدية المحددة، ذلك أن زيادة الانفاق في نظرهم تعني زيادة عجز الموازنة العامة والذي سيغطي بمزيد من الضرائب على أفراد المجتمع، إذ أن كفاءة الأنشطة الحكومية منخفضة إذا ما قيسست بكفاءة القطاع الخاص مما يعني المزيد من العجز وزيادة العبء الضريبي على الأفراد، بينما يرى الفكر الكينزي بأن زيادة الانفاق العام على المدى الطويل، وذلك بحسن توظيف عناصر الانتاج، ومن ثم

(2) Buchanan and wagner, the political legacy of lord Kenyes. Approach in growth in government expenditure public finance, Q vol 1-4, 1989 (P.450).

ينعكس ذلك على الموازنة العامة بتقليص عجز الموازنة، وفي حين ان النظام الاقتصادي الاشتراكي والذي تمتلك فيه الدولة عناصر الانتاج وهي المسؤولة عن التخطيط والانتاج، ومن ثم فإن هذا النظام الاقتصادي يعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال زيادة النفقات العامة، ولكون الدولة هي المالك الوحيد لعناصر الإنتاج فإنها ستقوم بتحقيق توازن الموازنة العامة من خلال زيادة أسعار السلع والخدمات أو تعديل أسلوب التوزيع أو من خلال فرض الضرائب.

وعادة ما تقوم الدولة بتحديد مستوى الطلب الكلي من خلال سياسات الانفاق العام التي تضعها الدولة متمثلة في الضرائب والمدفوعات التحويلية، والتي عادة ما يتم استخدامها كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي ويطلق عليها السياسة المالية.

وهذه السياسات المختلفة يتم تضمينها عادة في الميزانية الحكومية والتي تتكون من ثلاثة مكونات أساسية وهي (الانفاق الحكومي، والتحويلات، والضرائب)، ويقتصر الانفاق الحكومي (العام) بهذا الشكل على المدفوعات التي تقوم بها الحكومة للحصول على السلع والخدمات، وعلى نفقات تقوم بها الحكومة هي عبارة عن تحويلات ومدفوعات دون مقابل للحصول على سلع أو خدمات.

ب. الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة الوجه المقابل للنفقات العامة، فالرغبة في زيادة النفقات العامة، لابد لها من أن تقيم في ضوء التكاليف المحتملة لزيادة الإيرادات العامة، والحكومات تحصل على الإيرادات من أجل تمويل تلك النفقات بأنواعها المختلفة، وهناك ثلاث طرق لذلك وهي: أولاً. فرض الضرائب بأنواعها. ثانياً. التمويل من خلال القروض العامة.

ثالثاً. خلق النقود.

ج. النفقات والإيرادات العامة وعجز الموازنة:

يحدث العجز المالي نتيجة عدم تغطية الإيرادات للنفقات العامة، لذلك تركزت جهود معالجة الاختلال المالي على تنمية الإيرادات العامة وتقليص النفقات العامة من أجل الوصول الى حالة التوازن قصير المدى (التوازن السنوي)، او طويل المدى (التوازن الاقتصادي)، وحيث ان السياستين يكمل كل منهما الآخر.

وقد مارست العديد من الدول العربية تمويل عجز الموازنة بالدين العام الداخلي والخارجي، وهذا التمويل يؤثر على نمو الاقتصاد من خلال حيث أن عجز الموازنة (Financial Crowding) المزاحمة المالية وتمويله عن طريق التمويل الداخلي مع ثبات بقية العناصر سوف يؤدي الى زيادة الطلب على القروض، والذي يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي يقل الاستثمار الانتاجي مما يؤدي الى تقليل التكوين الرأسمالي، وهذا يؤدي الى اختلالات اقتصادية متعددة.

وأما تمويل العجز بالدين العام، فيستلزم هذا النوع من الاقتراض دراسة إمكانية توظيف عناصر الإنتاج، وكيفية إنفاق ذلك الدين، فإذا كان مصدر العجز هو الرغبة في تمويل مشاريع إنتاجية فيتم اللجوء الى الاقتراض، وأما اذا كان القرض لتمويل نفقات استهلاكية أي نفقات جارية، فيتم اللجوء الى الضرائب، وأن تمويل المشاريع الانتاجية باللجوء للاقتراض ذو منافع على الأمد الطويل للاقتصاد بشرط إدارة الدين العام وكذلك القطاعات المنتجة لهذه الاستثمارات بكفاءة⁽¹⁷⁾.

وتتطلق المدرسة الكينزية في نظرتها بشأن السياسة المالية من معالجتها لمسألة نقص الطلب الكلي الفعال لكونه السبب الأساسي للكساد

⁽¹⁷⁾ Desmond daehiman, Budget and the Public Debt un Sweden. I M F staff paper, vol41, No3, 1994, Pp 505-510.

الاقتصادي الذي حدث (1929-1933) وكان الاتجاه بتوسيع دور الدولة في الاقتصاد لدفع الطلب الكلي الفعال بهدف معالجة مشكلة البطالة والكساد، ورفع معدلات التشغيل في الاقتصاد.

وأما الفكر النقودي وتيار التوقعات العقلانية وتيار اقتصاديات جانب العرض فإن موقفهم من مسألة عجز الموازنة يعكس موقفهم الفكري من مسألة الحرية الاقتصادية ومدى تدخل الدولة في إدارة شؤون الحياة الاقتصادية، ومن المعروف ان هذه التيارات الفكرية هي نابعة أو ذات صلة وثيقة بالمدرسة الكلاسيكية من حيث عدم اعطاء الدولة دوراً نشطاً في الاقتصاد، لذلك نجدهم يؤمنون بأن التحويلات (مدفوعات الدعم والاعالة الاجتماعية) سيكلفها عجزاً اقتصادياً.

ومما لاشك فيه في أن الاقتصاديات النامية ومن ضمنها العربية تتسم باختلال التوازن المالي بسبب زيادة الانفاق العام، ولاسيما النفقات العسكرية ونفقات الامن والحماية والخدمات الحكومية المختلفة، ولاسيما وأنها تتم في ظل محدودية الموارد والطاقات الانتاجية، كما ان هذه الاختلالات تتسم بالاستمرار والتعمق، وتحكمها عوامل هيكلية متعددة مما يستحيل معه تحقيق التوازن المالي للدولة، وكذلك فإن عدم مقدرة الباحثين الاقتصاديين على فصل مشكلة الاختلال المالي عن الاختلالات الهيكلية الأخرى التي تعاني منها الاقتصاديات العربية، فهو أما سبباً او نتيجة لبعض الاختلالات الأخرى.

ووجد بعض الباحثين الاقتصاديين ان انعكاس السياسة المالية على النمو الاقتصادي كزيادة ضريبة الدخل وتقليص الاستهلاك وتقليل الانفاق العام على التعليم وقطاع الصحة والنقل والخدمات العامة ستؤدي الى نمو الاقتصاد⁽¹⁸⁾.

(18) Stephen M. Miller and Frank Russek, Fiscal Structure and economic growth at the state and local level. Public finance Review, vol25, No.2, 1997, Pp. 213-237.

وقد بين الاقتصاديين أثر السياسات المالية التي تمارسها البلدان النامية مثل زيادة الضرائب على الدخل، وزيادة الضرائب بأنواعها الأخرى، وتقليص الاستهلاك بزيادة نسبة الضريبة العامة المفروضة على الاستهلاك، وتقليل الانفاق العام، إذ أنها لا يمكن أن تعالج الاختلال المالي الحاصل في الاقتصادات العربية، كما أنها لن تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العام ولا سيما وأن معدل الميل الحدي للاستهلاك في البلدان العربية مرتفع، وكذلك المشكلات التي تعاني منها إدارة جباية الضرائب في هذه البلدان فضلاً عن أن تخفيض الانفاق العام سيؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة وكذلك ارتفاع معدل الفقر في البلدان النامية.

وقد دار جدل واسع بين علماء الاقتصاد والمالية العامة لتحديد الآلية والسياسة السليمة والتي يمكن من خلالها التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، فبينما ترى المدرسة الكلاسيكية أن دور الدولة ينحصر في مجالات محددة منها المحافظة على النظام والأمن والاستقرار الاقتصادي وترى ذلك من خلال تقديس مبدأ توازن الموازنة، في حين أن المدرسة الكينزية التي أهملت هذا المبدأ دعت للتوازن الاقتصادي الكلي أي أن الموازنة غير متوازنة، كما نجد أن المدرسة النقودية تزعمت الاتجاه الكلاسيكي الحديث والذي يرى تدخل الدولة في أضيق حدود، ونادوا بتخفيض حجم الانفاق العام وهذا الرأي هو ما تبناه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في برامج الإصلاح والتنشيت الهيكلي.

وبرامج الإصلاح والتنشيت الهيكلي للاقتصادات العربية التي أنتجتها الحكومات العربية الحقت اضراراً بالغاً في مستويات المعيشة في البلدان العربية وكذلك ساهم تخفيض حجم الانفاق في زيادة معدلات البطالة، ويميل الباحث لرأي المدرسة الكينزية التي تدعو للتوازن الاقتصادي

الكلي بدل من تدخل الدولة فقط لتحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي بل أن عليها تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وحماية أمن المجتمع.

3. الاختلال الهيكلي النقدي:

يمثل التغير الهيكلي النقدي تلك الفجوة التي تظهر بين تيارين رئيسيين في الاقتصاد، أولهما تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السعلي، وبتعبير آخر هو ذلك الاختلال الحاصل بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وكمية السلع والخدمات المتاحة فيه، إذ تتفوق كمية النقود المتداولة على كمية السلع والخدمات المنتجة والمعبّر عنها بالنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مما يعمل على رفع الطلب الكلي الفعال فوق مستوى العرض الكلي المتاح مما ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتعكس كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها قوى الطلب الكلي في حين أن الناتج المحلي الإجمالي يعد المصدر الأساسي لعرض السلع أي أن وجود فائض في الطلب يظهر على صورة اختلال هيكلي، فتري المدرسة الكلاسيكية من خلال نظرية كمية النقود ان الاختلال الاقتصادي النقدي يعود الى عوامل نقدية بحتة، إذ تفوق كمية النقود المعروضة في الاقتصاد المعروض من السلع والخدمات.

والرأي السابق هو ما ذهبت اليه كمية النقود المعاصرة (مدرسة شيكاغو) والتي ترجع الاختلال الاقتصادي الى عوامل نقدية بحتة كما هي نظرة المدرسة الكلاسيكية والتي ترى أن الاختلالات سببها تفوق كمية النقود المعروضة في الاقتصاد على الخدمات والسلع المنتجة فيه.

كما أن نظرية التوقعات العقلانية والتي ركزت على جانب العرض في معادلة توازن النقود لم تتطرق الى بحث مكونات هذا العرض⁽¹⁹⁾.

ويوجد العديد من المعايير المستخدمة في قياس مديات الاختلال النقدي فمنها معيار الاستقرار النقدي والذي يعتمد على العلاقة بين تيار العرض النقدي (كمية

(19) Lucas An Equilibrium Model of the Business Cycle, Journal of Political Economy 1983 (6): Pp. 113-134.

العرض النقدي من النقود في المجتمع وأشباه النقود)، وحجم الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات.

والمعيار السابق يعرف بمعامل الضغط التضخمي أو الاستقرار النقدي وبأخذ هذا المقياس صورة بسيطة كالآتي:

$$B = \frac{\Delta y}{y} - \frac{\Delta M}{yM}$$

: معامل الضغط التضخمي أو الاستقرار النقدي B حيث

: معدل التغير في كمية وسائل الدفع. $\frac{\Delta M}{M}$

: معدل التغير في إجمالي الناتج القومي الحقيقي. $\frac{\Delta y}{y}$

فإذا تساوى معدل التغير في كمية وسائل الدفع مع معدل التغير في إجمالي الناتج القومي، فهذا يعني أن قيمة المعامل تساوي صفراً، أي أن هناك توازناً، وأن الأسعار مستقرة، وأما إذا زاد معدل تغير كمية وسائل الدفع عن معدل التغير في موجبة، فإن ذلك يدل على وجود ضغطاً تضخيمياً B إجمالي الناتج القومي، يعني أن يدفع بالأسعار للأرتفاع في حال إذا كان معدل التغير في كمية وسائل الدفع أقل من سالبة، فإن الأسعار تتجه B معدل التغير في إجمالي الناتج القومي، فهذا يعني أن للانخفاض فهذا يعني أن الاقتصاد يمر بمرحلة كساد اقتصادي⁽²⁰⁾.

والمعيار الثاني هو معيار الإفراط النقدي وهو يعتمد على نظرية كمية النقود

وصورته هي: Theory of Money Quantity

$$MV = PY$$

$$P = \frac{MV}{Y}$$

Y

: تمثل كمية النقود في المجتمع M. إذ:

: سرعة تداول النقود. V

: حجم الناتج القومي الإجمالي. Y

⁽²⁰⁾ د. رمزي زكي، مشكلة التضخم، مصدر سابق ورد ذكره، ص 159-160.

المستوى العام للأسعار P :

ويمكن تفسير الضغوط التضخمية في الاقتصادات العربية من خلال الدور الذي تلعبه الزيادة في كمية النقود (وسائل الدفع) في تغذية العملية التضخمية، ولاسيما وأن جانباً من مكونات السيولة النقدية لا يخضع تماماً لسيطرة السلطات النقدية.

وقد أضاف التحليل الكينزي بعداً جديداً لتفسير العملية التضخمية وهذا الاختلال من خلال التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، وتركيزه على التغيرات التي تحدث في الدخل والانفاق وعلاقة ذلك بمستوى التوظيف السائد، ويمكن القول بأن العوامل النقدية حسب رأي المدرسة النقدية، والتغيرات في مستويات الدخل والانفاق وكذلك مستويات التشغيل حسب ما تراه مدرسة التحليل الكينزي، والاختلالات الهيكلية حسب ما تراه المدرسة البنائية⁽²¹⁾، فإنها تتضافر وتتفاعل جميعها في توليد الموجات التضخمية المختلفة، والتي يغذي بعضها بعضاً في ظل غياب سياسة حازمة لمكافحة التضخم.

خامساً: الاختلالات ذات المنشأ الخارجي:

يتمثل التغير الخارجي في هيكل اقتصادات البلدان النامية في اختلال ميزان المدفوعات واختلال الميزان التجاري، ففي اختلال ميزان المدفوعات تتفوق استيرادات البلدان النامية من مختلف السلع والخدمات والتحويلات على صادراته السلعية والخدمية وتحويلاته للخارج.

ومن المؤكد أن مجمل الاختلالات الداخلية (الاختلال السلعي، والاختلال المالي، والاختلال النقدي) هي المسبب الرئيسي للاختلالات الخارجية، فاحتياجات التنمية المحلية للبلدان النامية تتجاوز إمكانيات الموارد

(*) وهي حديثة المنشأ نسبياً. وتضم الاقتصاديين الذين تناولوا تحليل التضخم في البلدان المختلفة ولاسيما في بلدان أمريكا الجنوبية، فهم يفسرون الاختلال الهيكلي في البنية الاقتصادية والاجتماعي لهذه البلدان ويشيرون إلى ألوان الاختلالات الهيكلية: أ. الطبيعية الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية. ب. جمود الجهاز المالي للحكومات بالبلدان المختلفة. ج. طبيعة عملية التنمية وما تولده من اختلالات في المراحل الأولى واختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي (من السلع والخدمات).

المتاحة لها، ولمواجهة عجز الموارد الاقتصادية المحلية اللازمة لخطط التنمية تلجأ هذه البلدان للعالم الخارجي للاقتراض لتدبير الاحتياجات الإضافية والموارد اللازمة لانجاز هذه الخطط، وذلك سعياً من هذه البلدان لإدامة مستويات معينة من معدلات النمو أو تحقيق معدلات نمو أعلى، مما يجعل موازين مدفوعاتها على المدى المتوسط والطويل اعباءاً مالية ثقيلة تجعلها تعاني من اختلالات نقدية مزمنة ولاسيما إذا لم تحقق خطط التنمية المستويات المطلوبة من التراكم الرأسمالي أو معدلات النمو المرتفعة أو زيادة نصيب الفرد من الدخل الإجمالي.

ومما لاشك فيه أن معالجة اختلال التوازن الخارجي تستدعي من السلطات الاقتصادية اتخاذ تدابير وسياسات تصحيحية لمعالجة ذلك ولاسيما في حال اتخاذه صفة اختلال هيكلي، وهذه السياسات في مجملها تناقض أهداف السياسات الاقتصادية والتي تسعى للاستخدام الكامل والنمو وعدالة التوزيع.

وإذا ما استمرت الاختلالات الخارجية بمصاحبة الاختلالات الداخلية وتعمقت حدة في الاقتصاد، استدعى ذلك مزيداً من محاولة اللجوء للاقتراض وتدبير الموارد الخارجية لمعالجة الاختلالات، مما يعمق تبعية الاقتصاديات النامية للاقتصاديات الصناعية المتقدمة.

1. الاختلال في ميزان المدفوعات:

تتسم معظم البلدان النامية بزيادة كبيرة في استيراداتها عن صادراتها، مما يحدث خللاً في الجانب المدين من حساباتها الجارية، ودرجة تغطية صادراتها لاستيراداتها من السلع والخدمات تكون منخفضة جداً ولا تتجاوز في أحيان كثيرة 20% من قيمة وارداتها السلعية والخدمية، أي زيادة التزاماتها نحو العالم الخارجي، ولذا فإن هذه البلدان غالباً ما تلجأ للاقتراض أو طلب المساعدات من الدول الأخرى حتى يتسنى لها مواجهة العجز في حساباتها الجارية في ميزان مدفوعاتها.

وهناك آراء مختلفة للاقتصاديين في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات، إذ يرى اتباع المدرسة النقودية ان هناك دوراً رئيساً للقطاع الحكومي في حصول الاختلال في موازين مدفوعات الدول النامية، ولاسيما في الدول ذات الدخل المنخفض، فهم يرون بأن السياسة النقدية التوسعية وسعر الصرف المبالغ به يساعد على زيادة الاستيرادات، وعدم وضع قيود على نمو الائتمان المحلي والافراط في عرض النقود من دون أن يقابلها إنتاج السلع والخدمات المحلية، أي عدم مواجهة الطلب النقدي بعرض سلعي وخدمي مكافئ يعد السبب الأساس في الاختلال الخارجي.

وتلعب أسواق رأس المال المحلية في البلدان النامية دوراً هامشياً في جميع مدخرات القطاع الخاص، فتلجأ في هذه الحالة البلدان النامية أمام ضغط الاختلال في حساباتها الجارية بميزان المدفوعات ومحاولة تمويل عجز الموازنة العامة بالاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي، ولما لهذا الائتمان من آثار محتملة على التوازنات الداخلية والخارجية وما يترتب عليه من اختلال نقدي واختلال مماثل في موازين مدفوعاتها.

ويعكس هذا الاختلال من الناحية النقدية قصوراً في موارد النقد الأجنبي للاقتصاد المحلي في البلدان النامية، وعدم قدرته على الوفاء بالاحتياجات المتزايدة من السلع والخدمات، ومواجهة أقساط الدين الخارجي وخدمته.

ويرى الهيكليون ان الاختلالات في هيكل الاقتصادات النامية هي المسؤولة عن ما تعانيه موازين المدفوعات في الدول النامية من اختلالات، حيث يرون أن الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصادات البلدان النامية، وتكريس أسلوب النمو غير المتكافئ بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، وضعف إمكانيات البلدان النامية وموقعها المتأخر في التجارة الخارجية، وعدم قدرة صادراتها على تغطية استيراداتها وكذلك تقسيم العمل الدولي الذي خصت البلدان النامية من خلاله بموقع التبعية، كرس أسلوب

النمو غير المتكافئ، كلها أسباب ساهمت مباشرة بما تعانيه موازين مدفوعات هذه البلدان من اختلالات، أي أن الهيكلين يركزون على هيكل الاقتصاد وما يعانيه من مشكلات اقتصادية تدفع بمزيد من الاختلال في هيكل اقتصادات هذه الأقطار.

ويبين الاقتصاديون دور الاستهلاك القومي في البلدان العربية في زيادة هذه الاختلالات، حيث يزداد الاستهلاك ويتنامى بسبب زيادة عدد السكان وكذلك عندما تزداد دخولهم النقدية، بالإضافة لعوامل أخرى، فكل هذا يولد أثراً ضاراً على التوازن الداخلي والخارجي، حيث تقصر المواد المتاحة والانتاج المحلي عن الوفاء بمتطلبات التنمية من الاستهلاك والاستثمار مما يؤدي الى اتساع فجوة الموازنة العامة ولاسيما في ظل قصور الإيرادات العامة الذي تعاني منه معظم البلدان النامية.

2. الاختلال في الميزان التجاري:

يتمثل اختلال الميزان التجاري في زيادة حصة الاستيرادات عن حصة الصادرات، وهذا الاختلال يمكن ان يعرف بدرجة تغطية الصادرات للواردات في البلدان النامية، مما يعني أن زيادة المدفوعات الخارجية تدل على أن حصة القطاع الخارجي من نشاط التصدير تعاني من تقلص بسبب انخفاض الانتاج المحلي المخصص للتصدير، وهذا الحال ينطبق على البلدان العربية أيضاً.

ولعل ما سبق ليس هو السبب الوحيد للاختلال في الميزان التجاري للبلدان النامية والعربية على حد سواء، ويضاف لذلك ما فرضته منظمة التجارة الدولية من قيود وشروط للتجارة الدولية كمعوقات أمام زيادة صادرات الدول النامية بل ان عدم تكافؤ العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والبلدان العربية يعد سبباً جوهرياً، حيث تمارس الدول المتقدمة سياسات الاغراق السلعية لأسواق الدول النامية بسلع استهلاكية كمالية،

وكذلك تمارس سياسات تجارية أخرى كسياسات الحصص ورسوم الاستيراد وشهادات المنشأ والقيود على صادرات البلدان العربية، مما يعيق تطور التجارة والعلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة والبلدان العربية، فضلاً عن ان التضخم المستورد يلعب دوراً مهماً في استنزاف المدخرات المحلية للبلدان العربية، وزيادة اتساع الخلل في الميزان التجاري.

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للاختلال في الأنظمة الاقتصادية

ما أشد الأزمة التي تمر بها الأمة العربية حالياً، وما أقسى سمات المرحلة التي تمر بها الاقتصادات العربية، وما أشرس النتائج التي تمخضت عنها في الآونة الأخيرة والآثار التي ستواجهها في السنوات المقبلة من جراء ميراث الفرقة وتسلب الدول الصناعية الكبرى وميراث سوء التخطيط، وسوء تقدير عواقب تسليط الأجنبي على موارد الأمة، وتفضيل المنافع الانية.

في بداية السبعينات من القرن المنصرم كان هناك تصاعد واضح، وإيمان جارف بأهمية التعاون العربي من أجل الإسراع بمسيرة التكامل الاقتصادي العربي واستكمال مقومات التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية وتحقيق مهام التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي بتغيير الهياكل الانتاجية العربية المشوهة، والتطلع نحو بناء تنمية عربية مستقلة متكاملة، إلا أنه مع نهاية هذا العقد شهد الوطن العربي زيادة الاندماج والتكامل مع السوق الرأسمالية العالمية على حساب تكامل واندماج الاقتصادات العربية، فضعفت التجارة البينية، وزادت معدلات الانكشاف الاقتصادي والغذائي والأمني، وضعفت بل وأصاب الوهن مؤسسات التعاون العربي الاقتصادية المشتركة، وليس هذا فحسب بل أمتد الوهن والاغتراب للمواطن العربي وفي مقابل ذلك زادت قدرة الشركات متعددة الجنسية في نهبها واستباحتها للاقتصادات العربية في مجالات متعددة مثل التصنيع والانشاءات والمقاولات أو في مجال التمويل والتجارة وتوريد السلاح والأغذية.

ومع أن صورة الاقتصاد العربي الآن صورة مشوهة وتكشف بوضوح عن عجز الممارسات العربية عن انجاز ما هو مناط بها من مهام أوكلت إليها من قبل

المجتمعات العربية لتحرير هذه الشعوب من براثن التبعية والفقر والتخلف وتمهيد الطريق لبناء تنمية عربية تأخذ بها لتنمية شاملة مستقلة.

وأزاء وضع كهذا من تهافت وارتفاء في أحضان الرأسمالية العالمية والصهيونية، فإن التفكير في أي مشروع عربي نهضوي شامل يراعي مصالح أمتنا وأحلام شعوبها، ويراعي حقها في اختيار طريق تنموي يحقق لها العدالة الاجتماعية ويعالج أخطاء الماضي والحاضر ويدرك الخطر المحدق بها وينأى بها عن مهالك وصفات العلاج الأجنبية للاختلالات الاقتصادية، ويحقق لها تنمية عربية تكاملية تنهض بالانسان العربي وتحقق له الرفاهية.

لذا فإن هذا المبحث سيستعرض لمسارات التنمية الأربعة: اليميني واليساري والطريق الثالث والمسار الرابع، ويبين حسناتها وعيوبها، وسيستعرض استراتيجيات التنمية التي ظهرت لمعالجة اختلالات التنمية، ومدى صلاحيتها للتطبيق في البلدان العربية كما سيتناول المبحث تقييماً لتجارب التنمية العربية السابقة.

أولاً. مسارات النمو والتنمية

1. الرأسمالية (المسار اليميني):

تعد النظرية الرأسمالية أكثر النظريات شيوعاً واستخداماً في التطبيق لسيطرة البلدان الغربية ومنها الولايات المتحدة على مستعمرات وأجزاء عديدة من العالم وانقسام بلدان العالم في أغلبها الى كتلتين شرقية وغربية والأمم المتحدة هو أن الرأسمالية كفكر اقتصادي بدأ مبكراً، وجاءت الاشتراكية كثورة على الاتجاه الاقتصادي والفكري هذا.

أ. مقومات الرأسمالية:

الرأسمالية نظام اقتصادي يقوم على الدعائم الآتية:

1. الملكية الفردية لعناصر الانتاج المادية من أرض وآلات وأدوات ومنتجات ونقود، وحق الحماية لهذه الملكية.

2. سوق متطورة لعناصر الانتاج حيث يسهل تبادلها.

3. حرية ممارسة النشاط الاقتصادي وانتقال الاشخاص والبضائع والأموال (رأس المال)، دونما تدخل معيق لهذه الحرية من قبل الحكومة.

بين المنتجين ومثل ذلك بين (Pure competition) 4. التنافس الحر المستهلكين.

5. تراكم رأس المال لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ولدى أرباب العمل، مما يتيح لهؤلاء القيام بالمشاريع المنتجة للسلع و/أو الخدمات التي يحتاجها السوق.

6. اعتماد شبه كلي على روح المبادرة الفردية والمغامرة او الاستحداث عند صاحب المشروع، ويفترض بالمنظم المستحدث أن يكون مجدداً حتى يصمد أمام المنافسين.

7. تقوم عملية تحريك النشاط الاقتصادي على آلية (ميكانيكية) السوق أي أن تفاعل الأنشطة فيها يحدد أسعار السلع والخدمات بالحدود التي تؤمن توازن عرضها مع طلبها في السوق ولا تتحدد هذه الأسعار بقرارات سلطوية أو مركزية.

8. المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي هو الرغبة في الحصول على الربح الذي يؤمن له ليس فقط تلبية الحاجات، بل وأيضاً المتعة والسيطرة أو النفوذ، وجميعها أهداف ورغبات سيكولوجية وإنسانية.

9. العمل عنصر من عناصر الإنتاج غير المادية وتحدد أجوره وفق قواعد العرض والطلب في السوق.

10. يتمتع العامل بحرية التعاقد والتكثّل في نقابات واتحادات تسعى لحمايته من سيطرة أصحاب رأس المال، مثلما يتمتع صاحب المشروع أو رأس المال بحرية ممارسة نشاطه الاقتصادي والتعاقد مع الغير.

ومجمل القول بأن الرأسمالية نظام اقتصادي يقوم على أساس حرية النشاط الاقتصادي والتملك الفردي لوسائل الإنتاج المادية وحق التصرف بها، واعتبار العمل سلعة يتحدد سعرها (أجورها) وفقاً لقواعد العرض والطلب في السوق كسائر السلع، ويقتصر دور السلطة أو الحكومة في ظله على تحقيق خدمات الأمن الداخلي والخارجي، وإقامة العدل وتوفير النظام، وفي ظل هذا النظام تمتلك الدولة الخدمات العامة من طرق ومواصلات وتعليم وعناية صحية وغير ذلك من الخدمات المتشابهة والتي لم تمت إدارتها من القطاع الخاص لتحقيق له الربحية المرغوب بها، أي أن الدولة لا يجوز أن تتدخل إلا لدعم الحرية الاقتصادية واذكاء عواملها وتوفير البيئة المناسبة لها.

ب. النظام الرأسمالي السائد في العالم:

تقوم العقيدة أو الأيدلوجية الرأسمالية على تبني المقومات الأساسية للرأسمالية والإيمان بأنه النظام الاقتصادي الأفضل لتحقيق مصالح الأفراد والمجتمعات على حد سواء.

ويرتكز النظام من الناحية الفكرية على تنظيم النشاط الاقتصادي بين المركز الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة وبريطانيا وتوزيع الأطراف على نحو يشبه محيط الدائرة حسب قدرة وقوة اقتصادات الدول النامية.

ان النظر للاقتصاد الرأسمالي العالمي (المسار اليميني) على أنه مجرد نظام السوق والملكية الخاصة في عدد من بلدان العالم التي تتفاوت في درجات نموها (دول متقدمة، ودولة متخلفة، ودول آخذة في النمو) أو أنه مجرد نظرة قاصرة مجرد تجميع لاقتصاديات هذه الدول⁽²²⁾، بل يجب النظر الى الاقتصاد الرأسمالي العالمي على انه منظومة عضوية واحدة، تضم هذه البلدان وتربط فيما بينها بمجموعة من الروابط والعلاقات والوظائف⁽²³⁾. وهذه المنظومة يجمعها هيكل عام وديناميكية معينة تحدد آليات وسرعة حركته عبر الزمن.

أما هيكل منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي فتتكون من نواة أو مركز رئيسي ومحيط أو أطراف ويرتبط المركز بالمحيط بمجموعة من الحلقات أو الدوائر التي يتجمع بعضها حول البعض الآخر، وتمثل نواة أو مركز هذه المنظومة قوة مهيمنة محددة وهي في الفترة الحالية الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتمتع بأكبر قوة عسكرية واقتصادية في تلك المنظومة، وليس من المقصود وجود⁽²⁴⁾ المنظومة وتشغيلها دون وجود بلد النواة أو المركز الذي يلعب دور القيادة لهذه المنظومة. ويوجد على المحيط الأقرب لهذا البلد النواة مجموعة البلدان الرأسمالية الصناعية الأقل قوة، مثل اليابان وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا، وهي بلدان تتمتع بقوة وطاقات اقتصادية كبيرة وبدرجة عالية من النمو في صناعاتها وتقدمها الفني والتقني، وتحتل ثقلًا في مجال التجارة الدولية (في أسواق السلع ورؤوس الأموال) ثم يأتي بعدها في الترتيب دائرة البلدان الرأسمالية الصناعية الأخرى، ثم تظهر في هذه المنظومة ما يسمى الأمبرياليات الفرعية والاقليمية وتشمل دولاً مثل إسرائيل وجنوب أفريقيا والبرازيل... ثم تظهر أخيراً الدائرة المحيط الأكبر، وتضم البلدان

(22) رمزي زكي: الاعتماد على الذات بين الاحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية، نيقوسيا، دار الشباب، 1987.
(23) Paul Sweezy "on the global disorder, monthly reviewed, Vol.30, No 11, London, April 1979, P.z.

Sweezy, Ibid, P.3 (24)

المختلفة الأخذة في النمو الموجودة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، أي أن البلدان العربية كافة تضع ضمن هذه الدائرة، وهي دول آخذة في النمو وتقع على المحيط الأكبر لهذه الدائرة.

ولا تتكون منظومة الاقتصاد الرأسمالي، من هذا الهيكل المترابط والمحكم فحسب، بل أنها تنطوي أيضاً على درجة عالية من الديناميكية ويحرك هذه الديناميكية محرك أساسي هو تراكم رأس المال، فرأس المال باعتباره مزيجاً من النقود والمواد الخام والعلاقات الاجتماعية، وبذلك يميل للتوسع عبر عمليات التنمية والتي تؤدي الى التوسع في كل دورة من دورات الانتاج واعادة الانتاج، وحينما يكف عن التوسع يتعرض النظام للمأزق.

وحقيقة فإن العلاقات داخل المنظومة هي دائماً علاقات صراع وتنافس أكثر من كونها علاقات تآزر وتعاون، وهذا يفسر لنا عدم وجود استقرار وتوازن داخل هذه المنظومة وتعرضها باستمرار للأزمات والاضطرابات، ومع علاقات الانتاج ودورات التوسع في النظام الرأسمالي في اعادة الانتاج، فإن علاقات الانتاج في كل بلد على حده، لا تجعل عمليات تراكم رأس المال تناسب بسهولة، بل تجعل النظام معرضاً لحدوث الأزمات الدولية⁽²⁵⁾.

وتظهر الأزمة لأن علاقات التوزيع في النظام الرأسمالي القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، لا تسمح بنمو القدرة على الاستدلال بالمعدل نفسه الذي تنمو فيه القدرة على زيادة الانتاج، ونمو الانتاج في النظام الرأسمالي يخضع لقوانين السوق⁽²⁶⁾، والتي غالباً ما تسفر في النهاية عن حدوث اختلال في التناسب بين الفروع الانتاجية المختلفة، وبالذات بين الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية، والفروع المنتجة للسلع

⁽²⁵⁾ Sweezy, Ibid, P.7

⁽²⁶⁾ رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة: مساهمة نحو فهم أفضل العرب والأزمة الاقتصادية العالمية، 4(الكويت: كاظمة للنشر، 1985)، ص(14-15).

الانتاجية (الاستثمارية) مما يؤدي الى فوضى في التوازن وفي تصريف الناتج الاجتماعي⁽²⁷⁾.

وهكذا فإن تطور النظام الرأسمالي هو نتاج (سواء على صعيدها المحلي أو صعيدها العالمي) لم يتحقق في شكل خط مستقيم صاعد، بل في شكل حركات شبيهة بالموجات وهي ما تعرف بالدورات الاقتصادية وكان أشد هذه الدورات عنفاً أزمة الكساد الكبير (Business Cy (1933-1929)⁽³⁾.

لقد كانت سنوات النمو والاستقرار التي شهدتها المنظومة في العشرينات قصيرة جداً، إذ سرعان ما تعرضت المنظومة الرأسمالية لأزمة الكساد الكبير (1933-1929) الذي خيم على دول المنظومة، فأغلقت مئات الألوف من المصانع والمؤسسات والبنوك بعد أفلاسها وتحطم قاعدة الذهب، ويلقب بملايين العمال في آتون البطالة، ثم تسلم الحزب النازي مقاليد السلطة في ألمانيا وقام بعسكرة الاقتصاد وتحالفت ألمانيا مع اليابان التي كانت لها تطلعات لاستثمار نتائج الحرب العالمية الأولى وفرض هيمنتها على شرق آسيا، وألمانيا التي تطلعت للسيطرة على المنظومة الرأسمالية بكاملها. وهذه النتائج ساهمت في رسم ملامح أساسية للمنظومة ومنها:

1. انفصال الصين عن المنظومة بعد انتصار الثورة الاشتراكية فيها.
2. اندحار محور برلين وطوكيو.
3. اضعاف قوة بريطانيا وفرنسا.
4. بروز الولايات المتحدة كأقوى قوة عسكرية واقتصادية جعلها تسيطر على المنظومة.

⁽²⁷⁾ رمزي زكي، مصدر ورد ذكره سابقاً، 1985، ص(16-17).
⁽³⁾ للمزيد أنظر:

رمزي زكي: مازق النظام الرأسمالي، الحلقة (6) وداعاً ايها اللورد، القاهرة، 15، نوفمبر/ تشرين الثاني 1982.
Ravi Betra, the great depression of 1929: why its got to happen? How to protect yaour self?, New York (simon and Schuster, 1987).
Charles kindlebrger: The World in Depression 1933-1942, California university of California press, 1973.

في ضوء هذه النتائج والمعطيات التاريخية، ونتائج حركات التحرر الوطنية وحصول دول من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي، تشكلت ملامح عصر جديد وهو عصر يتميز بقدرة عالمية على النمو والاستقرار، واستمرت بل وتنامت ظاهرة التبادل اللامتكافئ فيما بين بلدان المركز وبلدان المحيط.

وابتداءً من أواخر الستينات بدأت موجة قوية من التضخم الزاحف تظهر جلية في اقتصادات البلدان الرأسمالية الصناعية، وتتطور وتتفاقم على نحو مستمر، وبدأ واضحاً أنه بعد أن كانت حركات الأسعار – صعوداً وهبوطاً – وذات علاقة بمراحل الدورة الاقتصادية هنالك أنهارت مقولة (منحنى فيليبس) التي كانت ترى أن ثمة علاقة عسكية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، ومن ذلك الحين أصبح الاثنان متلازمين (وحاولت Stagflation ويشكلان معاً ما سمي (التضخم الركودي الرأسمالية البحث في أسباب هذه الظاهرة خارج إطار القوانين الموضوعية التي تحكم إداء الرأسمالية والتي عجزت عن تفسيرها الكينزية، فنادوا بفكرة مؤداها أن ارتفاع أسعار النفط وزيادة الأجور هي المسبب الرئيسي لذلك⁽²⁸⁾، إلا أن الأسباب الحقيقية لظاهرة التضخم الركودي تتعلق في حقيقة الأمر بطريقة أداء المنظومة وخصائصها في المرحلة الراهنة وهي:

1. الأثر التضخمي التراكمي لنظام بريتون وودز.
2. العجز المتواصل في ميزانية الدولة.
3. تعاظم الانفاق العام في التسليح.
4. قوة الاحتكارات.

وهذه العوامل أثرت بشكل واضح وجلي في رسم صورة جديدة واختبار حقيقي لعوامل القوة والضعف التي أنتابت منظومة الاقتصاد

(28) رمزي زكي: التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986، ص(50-75).

الرأسمالي العالمي في خلال المدة الممتدة من (1945-1970) وهذه الصورة التي حددت لنا كيف ولماذا تحول أداء المنظومة من الصعود المستمر نحو النمو المقترن بدرجة عالية من الاستقرار النقدي وتحقيق التوظيف الكامل الى ذلك التدهور شبه المستمر، المصحوب بانخفاض شديد في معدلات النمو وبارتفاع كبير في معدلات التضخم والبطالة داخل المراكز الصناعية للمنظومة، وباختلال واضح في الاطار العالمي للرأسمالية، لذا راح الجناح اليميني في الرأسمالية يهاجم الكينزية التي وضع أصولها اللورد جون مينارد كينز، ويدعو لتبني سياسات جديدة عرفت هذه السياسات الاصلاحية باسم النقوديون أو مدرسة (شيكاغو) وهي تيار ينتمي الى النيوكلاسيكية يحاول العودة بالرأسمالية الى أصولها الأولى عند نشأتها في القرن الثامن عشر، سواء من حيث رفع شعار الحرية الاقتصادية واطلاق يد آليات السوق، أو من حيث تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والغاء الدور الذي كانت تلعبه كمنشط للطلب الفعال أو من حيث التركيز على ما سمي باقتصاد العرض لتنشيط آليات النظام، بالاضافة الى أنه تيار فكري يعطي أهمية قصوى للنقود في تفسير وعلاج المشاكل كافة في النظام الرأسمالي، وقاد لواءها ميلتون فريدمان، وظهرت في حقبة السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي قوة اليمين والتي أدت الى سقوط أحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي كانت تتبنى السياسة الكينزية الاقتصادية، وهذه الأحزاب أي اليمينية رسمت برامجها الاقتصادية في ضوء توصيات النقديين⁽²⁹⁾.

ج. الثغرات الاقتصادية والمشاكل التي تواجه المسار اليميني:

وحقيقة هناك عدد من الثغرات الاقتصادية التي تعترض سبيل تحقيق الرأسمالية لهدف الرفاهة الاقتصادي العام، ومن أهم هذه الثغرات البطالة او

⁽²⁹⁾ أنظر سمير أمين، الاقتصاد العربي المعاصر، ترجمة غسان أدريس، بيروت: دار الحقائق، 1984 ص(8-14). وللمزيد من التفاصيل أنظر:

الاستخدام غير الكامل لعوامل الانتاج وحدوث الدورات الاقتصادية وما يتبعها من تبيد وفقدان وهدر لرأس المال، ونشوء الحالات الاحتكارية وشبه الاحتكارية التي تحد من تحقيقها لأهدافها، وفي الحقيقة فإن من أبرز مثالب الرأسمالية (غير المعدلة) وحتى المعدلة تجاهلها لأهمية العدالة الاجتماعية، لأنها تعتمد على طبيعة الانسان الفردية المحركة لنشاطه الاقتصادي والمغذية لطموحه المادي، وتعتبر المجتمع جمعاً لاعداد من المنتجين والمستهلكين المدفوعين بأنانيتهم والمزودين بالمعرفة التامة لتحقيق الانتاج الأمثل والرفاهة الأعظم، وتتجاهل طبيعة الانسان الاجتماعية، وحدود معرفته ورغباته وميوله الاقتصادية والاجتماعية وتعقيداتها المختلفة⁽³⁰⁾.

ولابد من الإشارة الى أنه من الصعب تعريف مفهوم العدالة الاجتماعية تعريفاً علمياً دقيقاً، لأنه مفهوم نسبي ومتطور أمثر منه مفهوم ثابت فهو يختلف من حالة مستوى دخل في المجتمع الى أخرى، ومن مجتمع الى آخر ومن زمن الى آخر، ومن ظرف الى ظروف أخرى، إلا أنه يمكن القول بأنها حالة من تقاسم أفراد مجتمع ما في زمن معين وفي ظل ظروف معينة للدخل الناجم عن نشاطهم الشرعي بحيث لا يكون هناك استغلال فئة لفئة أخرى، ويأخذ كل ذي حق حقه، ولكن كيف يمكن تحديد الخط الفاصل بين الاستغلال من علاقة الى أخرى، وهنا تكمن الصعوبة باعتبار ان المسألة اعتبارية وتقديرية الى حد كبير، لأنها تتوقف على اعتبارات البشر وتقديراتهم المختلفة، أي أن النظام الرأسمالي لا يكفل التوازن الاقتصادي الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع، مما جعل مقومات وايدولوجية النظام اليميني (الرأسمالي) عرضة لهجوم ماركس الذي الفرق بين قيمة السلعة المباعة (value) Surplus قال بأن (فائض القيمة وقيمة العمل المبذول في إنتاجها يحقق ربحاً يستبقي الفرق لصالح أصحاب العمل ورأس المال، مما يعد خرقاً للعدالة وعدم رضا العمال، لكن بالإضافة لأسباب ماركس هنا عوامل أخرى منها:

⁽³⁰⁾ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف في دول العالم الثالث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، سلسلة عالم المعرفة، 118.

أولاً. بالرغم من قيام الرأسمالية على مبدأ الحرية، فإن الحرية المقصودة فيها هي حرية حركة عوامل الانتاج، وحركة رأس المال والعاملين والمستهلكين في حدود ما يتمتع به كل منهم من إمكانيات، أما الحريات السياسية والعقائدية والثقافية فهي تتلائم معها ولكنها ليس من مقوماتها. ثانياً. الرأسمالية فكراً وممارسة، يمكن ان تتسجم مع النظام السياسي الديمقراطي، كما يمكن أن تكون على وفاق مع النظام الدكتاتوري أو الأوتوقراطي، طالما بقيت الأسواق مفتوحة وحررة، وطالما بقيت مصالحها مكفولة في ظل أي منها.

2. المسار اليساري (الاشتراكية):

لقد جاءت أفكار سان سيمون وشارل فوربيه وروبرت أوين كمظهر لفلسفة اشتراكية عرفت (بالطوبائيين) كرد فعل على ما جرى ويجري في ساحة النشاط الاقتصادي للرأسمالية، ثم تحولت بعد ذلك عند كارل ماركس الى ايدولوجية في النظام الرأسمالي، (Rational) مادية تواجه ايدولوجية الرشد والعقلانية إلا أن ما يميز الاشتراكية بتياراتها المتعددة، والتي تطورت أشكالها بعد كارل ماركس هو توجهها نحو الانسان كفاية وكقيمة عليا⁽³¹⁾.

أ. اشكال الاشتراكية:

تتشترك الأنظمة الاشتراكية الرئيسية في هدف عام يدعو الى ملكية وسائل عوامل الانتاج كلها أو لبعضها بصورة جماعية، فإنها تختلف عن بعضها في مسائل أساسية أخرى: أولاً. من حيث طريقة الوصول للحكم وتحقيق الأهداف: فإننا نلاحظ فرعين رئيسيين كما:

(1) الأنظمة الشيوعية الاشتراكية التي تدعو الى تحقيق أهدافها عن طريق الثورة وانتزاع السلطة من الأنظمة السابقة، إذا بعد

(31) د. مصطفى رشدي شبيحة، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، الدار الجامعية، بيروت، 1985، الطبعة 1، ص 62.

استيلائه على السلطة قامت بتأميم القسم العظم من وسائل الانتاج وجعلت جل القسم الباقي في أيدي التعاونيات.

(2) الأنظمة الاشتراكية المعتدلة التي تفضل وصولها الى الحكم عن طريق الأغلبية البرلمانية، وتحقيق أهدافها وفقاً للقواعد الديمقراطية، وعند وصولها للسلطة أمتت الوحدات الاقتصادية الكبيرة، وساد معها النظام الثنائي (القطاع العام الى جانب القطاع الخاص).

ثانياً. من حيث توزيع المهام والدخل: وهي متمثلة في النظام الشيوعي الذي دعا اليه ماركس وانجلز وتبنى أهدافه فلاديمير لينين وماو تسي تونغ، ويميز هذا النظام بين مرحلتين الأولى مرحلة تحقيق الاشتراكية والتي تتطلب من كل عضو من أعضاء المجتمع أن يعمل حسب إمكانياته وقدراته، ويحصل لقاء ذلك على تعويض يتناسب مع جهده وكفائته، والثانية مرحلة تحقيق الشيوعية حيث يصبح فيها على كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته، ولا تتحقق هذه المرحلة إلا عندما يتحقق للمجتمع وفرة من الإنتاج كافية لتلبية حاجات السكان، وهذا وعد باللجنة المادية لم يتحقق.

ثالثاً. من حيث نظام الحكم السياسي: يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع:

(1) النظام الاشتراكي – الشيوعي الماركسي الذي يقدم على أساس ديكتاتورية الطبقة العاملة.

(2) النظام الاشتراكي الذي يقوم على أساس النظام الديمقراطي الرئاسي أو البرلماني.

(3) النظام الاشتراكي الديكتاتوري الفردي القائم على الاشتراكية من جهة، وحكم الفرد، الحاكم من جهة أخرى، وأمثلة هذا النظام متوفرة في بلدان العالم الثالث⁽³²⁾.

لقد أخطأ ماركس وانجلز في إرجاع الشعور والعقل الى المادة باعتبار أن الدماغ ليس إلا مادة كغيرها من المواد، إذا في رأيهم لا يستقيم حقيقة تحديد فكر الانسان لأسلوب الانتاج مع تحليلهما الذي يقول بأن أسلوب الانتاج وشكل الآلة المنتجة هو الذي يحدد تطور المجتمع وعلاقات الانتاج بل الانسان بفكره وعواطفه وغرائزه المتأثرة بكلا المادية والروحانية هي التي تحدد شكل المجتمع ومسار تطوره⁽²⁾.

والخطأ الآخر هو محاربة الدين لأنه من الصعب احلال عقيدة جديدة محل عقيدة قديمة، فمن المبادئ التي قامت عليها الماركسية أن الدين يتعارض مع المادية والمادية الجدلية، ولذلك توقع كارل ماركس ان يختفي الدين والعائلة والمؤسسات المقدسة الأخرى مع اختفاء الطبقات الاجتماعية المتميزة، وبالرغم من أن الرأسمالية تقدم على قاعدة مادية أيضاً إلا أنها تتعايش مع الدين ولا تدعو لمحاربته لأن حرية العقيدة تنصف مع الحرية الاقتصادية.

ب. مقومات وملامح المسار اليساري:

وبناء على ذلك يمكن تحديد خصائص الاشتراكية بالآتية:
أولاً. الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج.
ثانياً. التخطيط الاقتصادي المركزي.

⁽³²⁾ مزيد من التوضيح أنظر: الياس فرح: تطور الفكر الماركسي، بيروت، دار الطليعة، ص178، وللمزيد أنظر: محمد العمادي: التنمية الاقتصادية والتخطيط، دمشق، مطبعة الجمهورية، 1965، ص(475-455).

(2) H. Schwartz, Russia Soviet Economy, Moscow, (1959).

ثالثاً. تحديد سلطات التخطيط المركزية الأسعار ومعاييرها وحدودها، ولا يمن للأسعار أن تتغير تلقائياً.

رابعاً. التوزيع العادل اجتماعياً للدخل والنتاج القوميين.

خامساً. وجود سوق للعمل والسلع الاستهلاكية، ولكن ليس لسيادة المستهلك بالضرورة⁽³³⁾.

أما الملامح العامة للاشتراكية يمكن ان تتبلور في:

أولاً. القضاء على ظاهرة استغلال الانسان من قبل إنسان آخر وفي أي صورة كانت.

ثانياً. خلق نوع جديد من العلاقات الاجتماعية الانسانية، وليس مجرد خلق علاقات إنتاجية جديدة.

ثالثاً. ضمان التكافؤ الفعلي للفرص واعطاء العمل مكاناً في التوزيع يتفق ومكانته في الانتاج.

رابعاً. تأمين قيام شكل آخر للملكية يقوم على أساس قيام المجموعة الاجتماعية أو من ينوب عنها بتملك وسائل الانتاج الاساسية، بما يكفل القضاء على أسس التفاوت في مستويات الدخل والمعيشة.

خامساً. ومما سبق نشأت الضرورة القصوى لأن تكون الدولة موجهاً للنشاط الاقتصادي.

ج. وصف النموذج المركزي للتخطيط في الاشتراكية:

استلهمت البلدان الاشتراكية (عدا يوغسلافيا) نموذج التخطيط المركزي الذي جرى العمل بموجبه في الاتحاد السوفيتي وهو نموذج للتخطيط الشامل والمركزي والالزامي، يستند على مؤسسات تقوم بوضع الخطط وتحديد الأجهزة المنفذة لها.

⁽³³⁾ د. عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، 1970، ص(384-390) وللمزيد أنظر: د. عادل احمد حسين، الاقتصاد الاشتراكي، دراسة هيكلية في المعالم الرئيسية للتعريف بالاقتصاد السياسي للاشتراكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1987، ص(85-90).

أن الخطة الاقتصادية تستدعي إدارة خاصة تندمج في آلية العمل القائمة، ويعود التوجيه المباشر واعداد الخطط ووضع الأساليب المتبعة في الخطة ومؤشراتها الى لجنة الدولة للتخطيط والتي من مهامها: أولاً. اعداد الخطط المستقبلية والسنوية والفصلية للاقتصاد القومي. ثانياً. مراقبة تنفيذ الخطط الاقتصادية. ثالثاً. دراسة واعداد ما يلزم حول مختلف القضايا في الاقتصاد الاشتراكي. رابعاً. تعيين لجان الخبراء الاختصاصيين لمعالجة المسائل الاقتصادية الخاصة.

خامساً. تقديم نتائج العمل فيما يخص الأنواع من الخطط الاقتصادية التي تقوم باعدادها المستويات التخطيطية الأولى في الأقاليم⁽³⁴⁾. وتتميز خطة الانماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي تعتمد التخطيط المركزي كأسلوب لتحقيق هذا الانماء بالآتية⁽¹⁾:

- (1) احلال التصميم والادارة محل العفوية والتسيير التلقائي لعمليات الانماء والانتاج.
- (2) التحديد المسبق لاهداف الانتاج والانماء والاستهلاك والتوزيع والتوازن بين القطاعات والمناطق المختلفة في المستقبل.
- (3) الشمول لجميع نشاطات المجتمع من اقتصادية واجتماعية ومالية وإدارية وسياسية.
- (4) المواءمة بين الاهداف من جهة والموارد وعوامل الانتاج المتاحة من جهة أخرى سواء فيما يتعلق بالكم او بما يتعلق بالكيف.

⁽³⁴⁾ جان رومنيف، الاقتصاد المخطط، ترجمة إحسان سركيس، مراجعة، سهام الشريف، دمشق، 1966، ص(22-36)، وللمزيد أنظر: استرفيتانوف ك.ف.: قضايا الاقتصاد الاشتراكي السياسية والمؤلفات المختارة، الجزء الثاني، نشرة الاقتصاد، موسكو 1973، ص462.

⁽¹⁾ المشاكل الرئيسية للتخطيط السوفيتي في كتاب، مقالات مختارة في التنمية والتخطيط، ترجمة نخبة من أساتذة الاقتصاد في الجامعات المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة 1988، ص242.

(5) المواءمة بين الاهداف وبين الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

(6) امكانية التركيز على أهداف محددة كالصناعات التشغيلية، أو الصناعات الحربية أو النمو التكنولوجي أو الاعتماد على الذات.

(7) لابد وأن تكون قسرية ملزمة للهيئات المكلفة بالتنفيذ لضمان تنفيذها تنفيذاً شاملاً.

(8) تستلزم الخطة حشد الموارد والطاقات التنموية الانتاجية لذلك يستدعي امتلاك الدولة أهم أو معظم وسائل الانتاج.

ويؤخذ على أسلوب التخطيط المركزي لتحقيق الانماء الاتي:

1. أنه تعسفي، يترك قليلاً من الحرية لغير السلطة المركزية سواء في التخطيط أو التنفيذ.

2. أنه يفسح المجال لارتكاب الاخطاء في اختيار المشاريع الانمائية أو تقنياتها أو مكانها أو حجمها أو ملائمة منتجاتها لحاجات الناس وأذواقهم، بنسبة أكبر من أخطاء القطاع الخاص في ظل السوق التنافسية الحرة.

3. أن شموليته وهيمنته على معظم وسائل الانتاج تحدان من إمكانية مشاريع أخرى خارج نطاقه مهما كانت أهميتها.

(Third Way) 3. الطريق الثالث المسار الحرج

إذا كانت اشتراكية الرفاهة قد أضحت محافظة، وانحسرت الشيوعية، ويقيناً أن كثيرين من المنشقين في أوروبا الشرقية ممن ساعدوا على أسقاط النظام

الشيوعي راوا ان هناك فرصة لحالة (طريق الثالثة) أعني اشتراكية السوق؟ إذ أنهم لم يريدوا إبدال الشيوعية بال رأسمالية⁽³⁵⁾.

وكما أن المفاهيم الخاصة بالطريق الثالثة تأثرت في الغالب بفكرة تفيد بأن الديمقراطية الاجتماعية في اسكندنافيا يمكن ان تتحول الى نظام اشتراكي كامل النضج، تولي عدة للجماعات العمالية دوراً محورياً، إذا تشير الحوارات التي دارت في السويد بشأن ذلك، أن بإمكان العمال تحقيق تراكم لأرصدة خاصة بهم في قطاع الاعمال أو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأن يجري هذا على نحو يقضي في نهاية المطاف الى الغاء حامل الاسهم، وينبغي أن يمتلك العمال حصصاً في التعاونيات العمالية، وأن يكون لهم حق انتخاب المديرين بدلاً من النظام العادي لحيازة الأسهم، ونتيجة لهذه الأوضاع والنجاحات التي تحققت لا يمكن تعميم نتائجها على كل، أو غالبية النظام الاقتصادي، إذ يقيناً بأن المشكلات التي تولدت في الاقتصاديات القائمة على التخطيط المركزي سوف تعود للظهور، ذلك لأنه لم تتوفر معايير أو نظام للسوق من شأنهما ضمان وحشد الاستخدام الفعال لرأس المال الاستثماري المتراكم.

أ. الطريق الثالث وأصولية السوق:

لقد نذر جينز جهده لاطلاق شرارة لايمين ولا يسار أي الطريق الثالث، وتمثل جهده الفكرية في صوغ معادلة بين واقع حال يسار مهزوم مأزوم، ويمين مأزوم ولكنه متربع على قمة السلطة، فأزمة اليسار ليست في انتشاره، فالتيارات اليسارية كثيرة هنا وهناك في الغرب تحت مسميات لأحزاب ومنظمات أهلية عديدة، لكن المشكلة التي تواجه اليسار – هي عدم القدرة على تقديم إطار فكري جديد بديل يحوز الثقة ويبدو متماسكاً وموأكباً للتطور على كوكب الأرض، في حين أن أزمة اليمين أيضاً في سقوط أطره

⁽³⁵⁾ Stiglitz, Josep. "Post Washington consensus, Stanford university economic review, standford, 9 may 2001.

الفكرية الموسومة بل بالتقليدية حيناً، والجديدة التي مضت أو قضت ومثالها (توافق واشنطن الذي ولد مبيتاً مع ما أثاره من أزمات مدمرة)⁽³⁶⁾.

وفي هذا الصدد كتب (جوزيف ستيجلitz، 2001) ورقة عمل تحت عنوان (نحو توافق جديد للطريق الثالث)، ان من كانوا يحملون بأن يحقق توافق واشنطن نجاحاً وهيمنة، هم أنفسهم الذين يعملون من أجل (ما بعد توافق واشنطن) ويوضح ان ايديولوجية اليمين تجسدت في (توافق واشنطن) المعبر عن النزعة الأصولية للسوق.

لم تكن هذه النزعة (توافق واشنطن) أكثر نجاحاً من الاشتراكية وإنما مضت أخطاؤها من دون أن يشير اليها أحد، ودليل عجز أفكار توافق واشنطن أن بلدان شرق آسيا حققت نجاحات مذهلة حين التزمت سياسيات اقتصادية مخالفة لما يفرضه توافق واشنطن واقتصاد السوق الحرة المسماة بالليبرالية الجديدة.. خاصة أن أزمة 1997 التي عانت منها هذه البلدان حدثت جراء اتباع هذه البلدان نصائح صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، لذا يرى ستيجلitz أن الوقت قد حان لتأسيس توافق جديد (طريق ثالث) ينبذ النظرة الليبرالية الجديدة التي أنبثقت عن توافق واشنطن، ويعمل من أجل نظرة متوازنة بين السوق والحكم ولا يخلط بين الوسيلة (الخصخصة والتحرير والغايات).

وفي ضوء الأزمة وحالة الشك والغموض ونتائج نصائح صندوق النقد الدولي المخيبة للآمال، فنحن في الغرب ليس كما هو الحال في العالم النامي نكمن أفواه الشعوب، فنسجن ونضرب ونصادر الحريات لتغطية الأخطاء، بل علينا التفكير ملياً لانشاء موقع وسط راديكالي مبنى على الاعتراف بأن الحاضر في حالة فيض وعملية مخاض، وأن تشرع في اعادة تجميع الاهتمامات التقليدية التي يمكن للوسط الراديكالي ان يخفها ويحركها.

⁽³⁶⁾ Stiglitz, Josep. "Post Washington consensus, Stanford university economic review, 2001.

أن اصحاب الطريق الثالث جينز وسبتجلتيز وغيرهم يرون بأن الاشتراكية غرست قيماً وأفكاراً تجسد معان ترسخت في وجدان الناس، لذلك يتعين – حسب رأي جينز، مع محاولة إعادة هيكلة فكر الغرب ونهجه في الحياة، أن يضيفي الطريق الثالث معاني جديدة على تلك القيم والأفكار حتى يتفاعل الناس مع هذا الطريق⁽³⁷⁾. ويركز جينز في نقد لدولة الرفاهة الكينزية التقليدية، ثم بعض أساليب الحداثة في الانتاج إذ نراه يرفض عن حق ما والتي تعني أنانية (Productivism) اصطلاح على تسميته النزعة الانتاجية المصالح في السعي الى أقصى قدر من الربح من خلال المزيد من الانتاج من دون اعتبار لتدمير الطبيعة، أي أنه يرفض هنا النزعة الانتاجية لأسباب ايكولوجية، وليس لأسباب أخرى تتعلق بالاستقرار الاجتماعي والعدالة أي الانتاج (Productivity) الاجتماعية ويطالب بديلاً عن ذلك بالانتاجية في مصالحه مع الطبيعة⁽³⁸⁾.

فسياسة الطريق الثالث لدى جينز هي إطار للتفكير وصوغ سياسة هدفها ملائمة الديمقراطية الاشتراكية مع عالم تغير تغيراً شاملاً على مدى القرن العشرين أو الثلاثين عاماً الأخيرة منه، أي بمعنى ان الطريق الثالث إنما هو محاولة لتجاوز الأسلوب القديم للديمقراطية الاشتراكية وأيضاً الليبرالية الجديدة، أي أنه استجابة لمتطلبات المرحلة⁽³⁹⁾.

كما ان التغيرات الاقتصادية التي تنبأ بها كل من مارشال وكروسلاند لم تقع على مدى عشرات السنين التي مضت، فالعمالة الكاملة أصبحت ذكرى طي النسيان في غالبية بلدان العالم، وكذلك نظم الرفاه التي أكدت انها ستظهر قوية وراسخة، وانتحل الليبراليون الجديد (اليمين الجديد) الراديكالية الموجهة الى المستقبل، والتي كانت يوماً ما سمة من السمات العامة المميزة لأشكال التفكير الاشتراكي الأكثر جرأة، فأصبح المحافظون اليوم

⁽³⁷⁾ A. Giddiness, The third way, the renewal of social democracy, 2001, Washington. Pp(43-45).

⁽³⁸⁾ A. Giddiness, The third way, the renewal of social democracy, 2001, Washington. Pp(78).

⁽³⁹⁾ A. Giddiness, The third way, the renewal of social democracy, 2001, Washington. Pp(43-45).

راديكاليون والراديكاليون محافظون وأنصب اهتمام النزعة المحافظة الاشتراكية على حماية دولة الرفاهية.

ولكن أن دولة الرفاهية ليست بنتاج نظام حكم خير رحيم (مارشال وكروسلاند) ولا هي أداة وظيفتها وضع الطبقة العاملة في مكانها (الماركسية) انما هي مؤلفة مشحونة بالتوتر بين جدليتين بين الاشتراكية والكينزية التي هي معنية بالتحكم الإداري في الحياة الاقتصادية في حين أن الجدلية الأخرى تعنى بحماية المستضعفين اقتصادياً، لكن الأوضاع الاقتصادية في العالم لم تجعل من هذه المؤلفة أمراً محتملاً وخاصة أن دولة الرفاه ظلت طريقها دون ان تبلغ حد الفاعلية الشاملة في التصدي لمظاهر الفقر والعجز في وصول الأفراد على مدى دورة الحياة⁽⁴⁰⁾.

ومن خلال ما سبق نجد أن منهج (الطريق الثالث) أو ما يسمى بالمسار الحرج، جاء كطريق لليمين الجديد واليسار القديم، وأتى كذلك مساراً للتنمية بينهما أي لجمع وجهات نظر أولئك الذين يناصرون دور الدولة أو الحكومة في الاقتصاد ويرون أن الحل لمشكلات عصية في الاقتصاد، وهؤلاء الذين يرون ان الدولة عدوا لهم فلا يجوز لها التدخل في قوى السوق (الميكانيكية) بل إطلاق يدها فهي التي تقوم بالتصحيح من خلال قوى،ويمكن ان نلاحظ العرض والطلب وهي التي تحدد أساليب وانماط الانتاج من خلال الجدول (1) .

⁽⁴⁰⁾ A. Giddiness, The third way, the renewal of social democracy, 2001, Washington. Pp(-83 78).

الجدول (1) مقارنة بين مسارات النمو والتنمية

الخواص	اليمين الجديد	اليسار القديم	الطريق الثالث
الإدارة السياسية	تحقق طبقية	تحقق طبقية	تحقق تحالفات
النظرة للإنسان	أي أنه خادم	أي أنه سيد	على أنه ما بين الخادم والسيد (خليط).
الدولة/ الحكومة	تقليص دورها	تعظيم دورها	إعادة هيكلتها وإصلاحها وتعديل خططها الاقتصادية
المجتمع المدني	يعد أعظم شأنًا	يعد أقل شأنًا	تشجعه الدولة
الاقتصاد	اقتصاديات السوق	مختلط فضلاً عن ما تملكه الدولة من القطاع العام	منافسة كاملة وتوجيه من قبل الدولة
الرفاهية	ضدها	يميزها	يرى أن الرفاهية هي استثمار في رأس مال بشري
النظام العالمي	(انعزالي)	أممية، تسيطر عليه الطبقة العمالية	لا يوجد أعداء، ولا أصدقاء باستمرار بل مصالح ومخاطر

فالإدارة السياسية يمكن لها أن تحقق تحالفات من خلالها يمكن لها أن تطور إمكاناتها للوفاء بشؤون الحياة لمجتمعاتنا، في حين أنها تنتظر للأفاد بأنهم ما بين الخادم التنموي فهو طوع نتاج العملية الانتاجية من سلع وخدمات وأحياناً يكون سيداً

يحدد ما هي السلع والخدمات التي يجب ان تنتج وهذا يحدث في حدود شيقة. وهو ومن خلال ما سبق نجد أن الدولة تشجع (Third Way) أحد مثالب الطريق الثالث المجتمع المدني من خلال ديمقراطية لكن نجد أنها في الاقتصاد، تشجع منافسة كاملة ودورها ينحصر في التوجيه، ومن المعروف ان التكتلات على مستوى المنتجين أو التحالفات التي تفترضها الإدارة السياسية تتحول الى احتكار مما يجعل بيروقراطيات المسار الثالث تنزع الى الجمود والتجرد من المشاعر الشخصية وخاصة لدى من تصب لديهم الموارد وعوائد الانتاج، فيفقد المجتمع المدني (الأفراد) قدرتهم على التصرف الاقتصادي بمواردهم البسيطة في أسواق السلع والخدمات، أي أن بروز احتكار القلة أزاء أفراد لا سيطرة لهم على قوى السوق والانتاج معاً، وهذه النتيجة تتطابق مع أنه لا صديق دائم، ولا يوجد عدو دائم بل مصالح ومخاطر في النظام سوى على المستوى المحلي بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال أو بالنسبة للبلدان المكونة للنظام الاقتصادي العالمي.

وقد نادى هذا المسار باعتماد نوعية الحياة كهدف رئيسي لواضعي ومصممي خطط التنمية والسياسات الاقتصادية، واعتبار النمو الاقتصادي أداة ثانوية له، وقد اتخذ ذلك ثلاث صيغ هي:

1. تحقيق مستوى مرتفع من الرفاهة.

2.(Ecology). حماية البيئة

3. حقوق الانسان (تخليص المجتمع من اللانسانية).

وهذه تحقق عبر أربع عناصر هي الجماعة (المجتمع المدني)، وإتاحة الفرصة والمسؤولية عن الأفعال الاقتصادية، أي منح أفراد المجتمع ديمقراطية، ولكن ضمن قاطع المحاسبة عن التصرفات وهي العنصر الرابع.

ب. مقومات المسار الثالث:

يحدد جيندز مجموعة من المقومات الأساسية (للتريق الثالث) منها:

أولاً. ان أسلوب التحليل يعتمد نماذج تحليلية للعلاقات المختلفة بين متغيرات مؤثرة في تلك النماذج الاقتصادية ويفضل للبلدان النامية بوجه عام النموذج الأرجنتيني، لأنه أكثر واقعية وملائمة لها.

ثانياً. انطلاقاً وتحرر الفكر الاقتصادي في شتى مناحي الحياة.

ثالثاً. تتبع قاعدته الأساسية من الفكر الرأسمالي المعدل (الليبرالي الجديد) وجزء منها من الاشتراكية.

رابعاً. يؤمن بالعولمة والانخراط فيها (وطن منفتح عالمياً).

خامساً. ينظر لحرية الفرد من خلال حرية التصرف، ولكن يسعى لتقييدها في ذات الوقت.

سادساً. إعادة هيكلة دور الدولة، وتقليص دورها المباشر.

سابعاً. يعتمد ديناميكية السوق ويشجع ويهتم بجانب العرض بسياسات مباشرة وغير مباشرة.

ثامناً. يرتبط مفهوم التنمية لديه بتطوير البنيان الاقتصادي.

تاسعاً. تكافؤ الفرص مع مسؤولية للفرد.

عاشراً. التركيز على البعد الايكولوجي (البيئي).

بينما اهتمام المسار الثالث (الطريق الثالث) بالبلدان النامية تتمثل في:

أ. استثمار بشري يبني القدرات الريادية.

ب. إقرار لنمط الحياة الغربية.

ج. إدارة الاقتصاد بتشجيع قوى السوق، وتشجيع جانب العرض في هذه البلدان.

د. الاستجابة لتطبيقات العولمة والمشاركة فيها.

هـ. وفي مجال العلاقات الدولية على الدولة توفير متطلبات الأمن والاستقرار.

و. العلاقات الاقليمية بين البلدان النامية هي علاقات مشاركة بتبادل التفضيلات الاجتماعية.

ز. العلاقة مع المؤسسات الدولية هي تأييد مطالب البلدان النامية في اصلاحها واصلاح الاقتصاد الدولي.

ج. الانتقادات الموجهة لمسار الطريق الثالث:

وجهت العديد من الانتقادات لهذا المسار، إذ أنه يمثل اتجاهاً فكرياً اقتصادياً بعيداً عن اليمين واليسار من هذه الانتقادات:

1. تحقيق الكفاءة الاقتصادية أمر مرغوب به، لكن هل تحقق هذه الكفاءة العدالة الاجتماعية.

2. يرى تخفيض دور النقابات بالتراجع عما هيأه اليسار القديم لها من قوة ونفوذ.

3. الجمع بين النقيضين حرية التصرف للفرد المطلقة وتقييدها.. فكيف يتم ذلك؟

4. التركيز على النواحي البيئية دون تطوير هذه البيئة.

5. إقرار لنمط الحياة الغربية، فلا يمكن فرض هذا النمط على البلدان النامية أو العربية، لاختلاف العادات والتقاليد والبيئات والامكانيات المتاحة والرؤيا الاقتصادية.

6. التعايش مع الشركات متعددة الجنسية وتهيئة الظروف لنجاحها، وواقع الحال أن الشركات متعددة الجنسية لا يهتمها إلا تحقيق الأرباح لا بل أضرت باقتصادات الدول النامية عامة.

4. المسار الرابع:

أ. آراء المفكرون التي مهدت لبروز المسار الرابع:

وآخرون ان العدالة الاجتماعية لا يمكن ان (F.A. Hayek) يؤكد لهايبك تتحقق عن طريق الدولة، ويزعم ان فكرة العدالة الاجتماعية غير مترابطة، وأياً كانت فضائل بعض مؤسسات الرفاهة، فإن حدود دولة الرفاهة تشوبها

عيوب كثيرة من بينها أنها تفيد الأكثر ثراء دون لأقل، وتخلق مزيجاً غريباً من الوحوش البيروقراطية وتواكلية الرفاهة⁽⁴¹⁾.

وحاولت الرأسمالية تجديد فكرها اليميني ونادوا بالتآزر العفوي وبأن الملكية والتراتيبية الاجتماعية لهما طبيعة مغايرة عن الصيغ السابقة فهم يرون ضرورة تشجيع الملكية الخاصة، باعتباره أحد أنماط ضمان المشاركة في نظام السوق، ويرون بأن دولة الرفاهة تعود الناس على ان ينتظروا من الدولة أشكالاً من الدعم كانت في الأجيال السابقة من مهام الأسر، وتسمح موارد دولة الرفاهة بأن تتكاثر الأسر ذات العائل الواحد على عكس الأسر التقليدية.

عن (Shirley Letwin) وهناك آراء هامة قدمتها شيرلي ليتوين النموذج التاتشري إذ تتميز التاتشيرية عن الطريق الوسط يبين هذا المسار سياسة الحياة وهي تعني بكيفية اتخاذ القرارات في شؤون حياة المجتمع والمعايير المعتمدة اجتماعياً والتي تؤثر في طبيعة هذه القرارات وفي كيفية ترشيد وتطوير آلية اتخاذ القرارات وعلاقة ذلك بالمسؤولية وبالحقوق بين الأفراد والمجتمعات والدول والسلطة السياسية أو الاعلام أو رأس المال وقيم الاستهلاك ومن الطبيعي ان تتعلق سياسة الحياة بنتائج هذا كله في صورة البطالة والتقاعد واعادة التأهيل ومسؤولية كل من المجتمع والفرد ودور الدولة في إدارة شؤون الحياة، لذا يرى هذا المسار كمنهج اجتماعي ان يخلق هذا النهج تناغم جديد بين عناصر المحيط البيئي واستعادة توازنه وسلامته وبين حاجات المجتمع من نمو وتطور.

إذا ترى ان الطريق الوسط ليست نزعة محافظة قديمة (اي يمينية) بل هي دعوة للبقاء على حصاد اليسار الاشتراكي من التخطيط والضوابط الاقتصادية والانفاق الواسع على الرفاهة، وتمثل الأكثرية في رأيها حرباً مقدسة لتحرير (الفضائل القوية) للاعتماد على النفس والمبادرة الفردية من

⁽⁴¹⁾ A. Giddiness, Beyond left right the future of radical politics, polity press 1994 Pp 107.

قبضة البيروقراطية المتخمة والمؤسسة الرسمية، كما ترى ان الاعتبارات الاقتصادية ثانوية بالنسبة لبرنامج التجديد الاخلاقي ومثال ذلك ان خصخصة الصناعات المملوكة للدولة تفرز الفضائل القوية، وكذلك توسيع نطاق الملكية بدعم نزعة المغامرة والعناصر النقدية ويعزز الطاقة الشخصية للمبادرة، وتؤكد بأن ثمة حاجة الى انتقاء الصراع بين المجتمع والأفراد مع التأكيد على فرديتهم وأن المجتمع هو مهد وليس لحد للفردية.

وفي الجانب الآخر تحولت الاشتراكية الى مواقع الدفاع، وركزت على دولة الرفاهية، وكانت لب اهتمام الاشتراكيين الاصلاحيين وهذا الدفاع فهو يرى أنه مع ميلاد (T.H.Marcheil) له مصدران الأول هو المجتمعات الحديثة ظهرت فئتان من المؤثرات الفاعلة: وقائع الاستقطاب داخل الاقتصاد الرأس مالي من ناحية، ووقائع دمج المواطنة من ناحية أخرى، إذ تؤدي أقسام الرأس مالية الى انفصال تجمعات كبيرة من الناس عن بعضها البعض وهذا عكس ما ذهب اليه ماركس اذا في رأيه تنزع المواطنة الى خلق تلاحم اجتماعي⁽⁴²⁾.

وحسب نظرة كروسلاند فإن دولة العمالة الكاملة والرفاهية تتصف بميزة وخاصة فريدتين عند مقارنتها برأس مالية ما قبل الحرب وبدأت وكأنها الفردوس المفقود في نظر كثير من الاشتراكيين الأوائل إذا هنا ترتفع مستويات المعيشة سريعاً، وبتضاؤل الخوف من البطالة وبتحقق قدر أقل من الفوارق الطبيعية، وقدّر أقل من العوز الاجتماعي، إلا أنه هناك شوط يستلزم ان تقطعه دولة الرفاهية لمزيد من العدالة من أجل المزيد من إعادة التوزيع الاقتصادي للثروة، ويهدف كروسلاند، من ذلك لخفض التفاوت الاجتماعي والنزعات والسخط الاجتماعي الذي يتولد أساساً من حالة يعجز فيها الناس

⁽⁴²⁾ A. Giddiness, Beyond left right the future of radical politics, polity press 1994 Pp 78-85.

عن أن يجدوا لأنفسهم في المجتمع مكاناً يتناسب مع قدراتهم الفكرية والعلمية⁽⁴³⁾.

ونستنتج مما سبق ان مصطلحا اليمين بتعديلاته واليسار بدولة الرفاهية التي ينادي بها لم يعد لهما المعنى الذي كان لهما من قبل. ومع سقوط الاتحاد السوفيتي، وإعادة توجيه آليات النمو الاقتصادي في الصين وبقية المجتمعات الشيوعية الأخرى، ظهر اقتصاد رأسمالي عالمي بمعناه الأكثر اكتمالاً عن ذي قبل بيد ان هذا الاقتصاد تسرب في كل أجزاءه بآليات انعكاسية أكثر من ذي قبل، وتزداد مركزيته باضطراب بغض النظر عن استمرار سلطة الدولة والادارات الغربية على مناطق دول الحافة، ويجد الاشتراكيون اصحاب نظرية (نمو التخلف) أمامهم هدفاً سهلاً يلومونه بسبب الشرر والأمراض السائدة في العالم بسبب نفوذ الرأس مالية.

وتشير أدبيات (الطريق الثالث)^(*) للتنمية التكاملية الى حدوث تحولات وتغييرات في البيئة الدولية تجعل من الصعب العودة الى الأساليب التي أنتجت الاشتراكية في تنمية المجتمع، فأبرزت هذه الأدبيات عدة ظواهر منها:

أ. تراجع الروابط الجماعية سواء العائدة للدين أو للموطن وتساعد النزعات الاستهلاكية.

ب. تفاوت أنماط الحياة بين من لديهم وظيفة ومن ليس لديهم مما قد يؤدي الى تفتت اجتماعي.

ج. فقدان الثقة في الحكومة في الدول النامية وتراجع مشروعية القطاع العام.

د. تدويل الاقتصاد، وتزايد ضغوط المنافسة على رأس المال المحلي، وتزايد الاندماج التجاري والمالي العالمي.

هـ. تدهور البيئة وتزايد الضغوط على الموارد، وتدهور نوعية الحياة.

(43) A. Giddiness, Beyond left right the future of radical politics, polity press 1994 Pp 87.

(*) ولهذا فإن المسار الثالث (الطريق الثالث) برز بقوة ليكون طريقاً تنموياً بين اليمين واليسار، وليخلق نهجاً وسطياً بين مغالاة الذين يرون أن دور الدولة هو النهج التنموي الذي يحقق الرفاهية للمجتمع وبين الذين يرون ان الدولة عدو لهم.

ب. المبادئ الأساسية للمسار الرابع (التنمية الشاملة)

أولاً. يتطلب هذا المسار تحديد المبادئ التي يتعين ان ينمو الاقتصاد القومي في ظلها، وكذلك تحدد على أساسها أوضاع الحياة الاجتماعية والاقتصاد وتراجع الروابط الجماعية سواء العائدة للدين أو للموطن وتساعد النزعات الاستهلاكية.

ثانياً. تفاوت انماط الحياة بين من لديهم وظيفة ومن ليس لديهم مما قد يؤدي الى تفتت اجتماعي.

ثالثاً. فقدان الثقة في الحكومة في الدول النامية وتراجع مشروعية القطاع العام.

رابعاً. تديول الاقتصاد، وتزايد ضغوط المنافسة على رأس المال المحلي، وتزايد الاندماج التجاري والمالي العالمي.

خامساً. تدهور البيئة وتزايد الضغوط على الموارد، وتدهور نوعية الحياة.

للمجتمع في المدة الطويلة وعلى المدى الطويل، والتي بالتالي تؤثر في التي يسعى (Social Preferencre) تحديد دالة التفضيل الاجتماعي المخطط الاقتصادي والمجتمع لتعظيمها، والأمر الآخر يتمثل في وجود تصور واضح حول أكثر المتغيرات الهيكلية فائدة للاقتصاد القومي والتي تمكن المجتمع من استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية أمثل استخدام وهي على النحو الآتي:

1. تحديد العلاقات الأساسية بين الفروع الانتاجية في الاقتصاد والتي تتميز بدورها كقطاع قائد في التنمية التكاملية ومنها: العلاقة بين تراكم رأس المال والانتاج مما يحقق تخصيص الموارد تخصيصاً أمثل.

2. العلاقة بين إنتاج السلع ووسائل الانتاج والسلع الاستهلاكية في المجتمعات العربية.

3. العلاقة بين الاستهلاك الجماعي والاستهلاك الفردي.
4. ضبط العلاقات القائمة بين الأجور والتوظيف.
5. تناسب العلاقة بين عدد السكان والانفاق الحكومي بما يخدم إنتاج السلع والخدمات وتخطيط الاستهلاك الكلي⁽⁴⁴⁾.

ج. مقومات المسار الرابع (التنمية الشاملة):

- يقوم المسار الرابع على أساسيات عدة منها:
- أولاً. تحليل دقيق لمختلف أوجه الحياة.
 - ثانياً. النظام الاشتراكي بتعديلاته الجديدة.
 - ثالثاً. مشاركة مجتمعية في اتخاذ القرارات بمختلف المستويات.
 - رابعاً. منظور تنموي قطري في إطار اقليمي متكافئ.
 - خامساً. تحرير الفرد في إطار مجتمعي متكافئ.
 - سادساً. السيطرة على قوى السوق والأخذ بتخطيط توجيهي للتنمية وإدارة سياسة الحياة.
 - سابعاً. قطاع عام يتيح اطلاق قدرات الابداع في المجالات الابداعية الاقتصادية والمجتمعية، ويتم ذلك باصلاح شامل للقطاع العام.
 - ثامناً. رفع نوعية الحياة بمختلف أوجهها وذلك من خلال تحقيق عدالة اجتماعية يتحمل مسؤوليتها المجتمع.
 - تاسعاً. التنمية المنشودة تؤدي الى المساهمة الفاعلة في خلق مجتمع علمي يسعى لتنمية قدرات وطاقات الابتكار والابداع.
 - عاشراً. التصدي لسلبيات العولمة وعدم الانخراط فيها.
- وهناك مجموعة من الاهتمامات لهذا المسار تتعلق بالتعاون الاقليمي في هذا المجال والدفاع عن حقوق البلدان النامية، فمنها:
1. الدفاع تجاه المؤسسات الدولية المختلفة عن مصالح الدول النامية.

⁽⁴⁴⁾ إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار مدبولي، 1995، ص58-63.

2. توجيه البحث العلمي والتعاون الاقليمي في هذا المجال.
3. ايجاد علاقات تشابكية بديلة للشركات متعددة الجنسية بين البلدان النامية.
4. وفي إطار العلاقات الدولية تسعى لتحقيق تكافؤ في إطار التبادل المتكافئ بين البلدان الصناعية والبلدان النامية⁽⁴⁵⁾.

د. الوسائل

- حدد هذا المسار بعض الوسائل لتحقيق الغايات المنشودة فمنها:
- أولاً. الفكر المجتمعي الشامل وسياسة الحياة.
 - ثانياً. دور أكبر للحكومة في تعظيم وتنظيم شؤون الحياة والأسرة.
 - ثالثاً. تعظيم دالة الرفاهة والتفضيل الاجتماعي (من نظريات الفكر الاشتراكي).
 - رابعاً. تحليل كافة أوجه مناحي ومناشط الحياة في المجتمع.
 - خامساً. القطاع العام ذو القدرات الابداعية هو الذي يقود عملية التنمية.

هـ. التنمية التكاملية العربية والمسار الرابع للتنمية:

تعد التنمية التكاملية العربية صيغة من صيغ تحقيق التكامل والتمكين من الاستفادة من الموارد المالية المتاحة التي توفرت لبعض أجزاء الوطن العربي، أي أنها صيغة من صيغ التشغيل المشترك الذي يخلق تشابكاً عبر الحدود تتوفر له مقومات النجاح والاستمرار، كما أنها صيغة تعزز التدفقات التجارية عبر الحدود العربية فيما بينها.

وأما العلاقة بين المسار الرابع والتنمية التكاملية فهو أحد مسارات التنمية التي تعتمد التحليل الاساسي لمختلف أوجه الحياة ويأخذ بالفكر المجتمعي الشامل والمشاركة في اتخاذ القرارات في مختلف المستويات وبالتنمية من منظور تكاملي اقليمي إذ تكون فيه المنافع متكافئة نسبياً ويكون

(45) ابراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، مرجع سابق ورد ذكره ص65.

عنصراً رئيسياً إذ ينتقل من (Directive Planning) التخطيط التوجيهي المستوى القطري الى المستوى الاقليمي العربي اذا ما تم تطبيق المسار التنموي الرابع سعياً لخلق تعاون بناء وتنسيق فعال بين جهود التنمية التكاملية العربية تحققت تنمية تكاملية عربية تحققت عدالة اجتماعية يتحمل المجتمع فيها مسؤولياته وبمساهمة مجتمع علمي ذو قوى إبداعية يتم فيه توجيه البحث العلمي والتعاون العربي الاقليمي بتناسق يحقق التكافل الانساني والاجتماعي، وتكون السيطرة على قوى السوق والتخطيط التوجيهي كأساسيات لإدارة هذا المسار التنموي وتطوير القطاع العام إذ تستمر قوى الابداع والابتكار مما يساهم بتطوير التعاون واستمراره، إذ يتم الاصلاح الاقتصادي العربي بآليات تسعى لطي صفحة التنمية القطرية، أي أن تكون هناك تنمية تكاملية عربية في ظل هدف استراتيجي يسعى المجتمع لتحقيقه حول شكل ومسار التطور الاقتصادي والاجتماعي والذي تخصص له موارد الاقتصاد القومي في الأجل الطويل.

وهذا المسار يتطلب تحديد المبادئ التي يتعين أن ينمو الاقتصاد القومي في ظلها، وكذلك تحدد على أساسها اوضاع الحياة الاجتماعية والاقتصاد للمجتمع في المدة الطويلة وعلى الأمد الطويل، والتي بالتالي (التي (Social Preferencreتؤثر في تحديد دالة التفضيل الاجتماعي يسعى المخطط الاقتصادي والمجتمع لتعظيمها، والأمر الآخر تتمثل في وجود تصور واضح حول أكثر المتغيرات الهيكلية فائدة للاقتصاد القومي والتي تمكن المجتمع من استخدام الموارد الاقتصادية أمثل استخدام. ولا بد من الإشارة هنا بأن الأهداف العامة للاستراتيجية التنموية التكاملية العربية ينبغي أن تكون ليس مجرد أهداف تجريدية بل أهداف قابلة للممارسة والتحقيق، وليس تحقيق هدف ونسيان الأهداف الأخرى وتتمثل هذه الأهداف في الآتية:

المبحث الثالث

المؤشرات الاقتصادية والدوال المستخدمة في قياس الاختلالات

الهيكيلية المادية

حاول الباحث في هذا المبحث تشخيص الاختلالات الهيكلية وتسميتها مسترشداً بالنسب واستخراج معدلات النمو، ولأجل إبراز الاختلال فلا بد من المقارنة مع الدول المتقدمة والنامية رغم صعوبة الحصول على البيانات فضلاً عن استخدام نماذج للتنبؤ بمستقبل هذه الاختلالات في الاقتصاد العربي للمدة 2011-2030S ، والتقدم، مسترشداً بالدوال (الخطية، اللوغارتمية والآسية، وحرف والنمو، والتكعيبية) لتفسير سلوك القيم المتنبا بها معتمداً على الحاسوب الآلي ونظام وكالاتي: SPSS

أولاً. المؤشرات الاقتصادية

أ. معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي والسكان.

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية التي تقلل طبيعة النمو الاقتصادي مقارنة بمعدلات النمو في السكان فإذا كان الناتج المحلي الاجمالي ينمو بمعدلات تفوق نمو السكان هذا بعكس حالة التطور في الاقتصادات العربية وإذا كان العكس أي أن السكان ينمو بمعدلات تفوق معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي هذا يشير الى وجود اختلال في الاقتصادات العربية ولأجل التحقق من الاختلال فلا بد مقارنة ذلك مع معدلات النمو (البلدان النامية والمتقدمة. GDP، POP الحقيقية في)

ب. انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي وكفاءة الاستثمار. تعتبر نسبة رأس المال وانخفاض تراكمه من السمات الاساسية للاقتصاديات العربية الأمر الذي يترتب عليه اختلال العلاقة بين الموارد الاقتصادية الأخرى التي يجب ان يتظافر معها لتحقيق التنمية الاقتصادية مع هذه البلدان، وحينما نشير الى

انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي فإننا نعني بذلك انخفاض مستوى الاستثمار بنوعيه المادي والبشري الى انخفاض مستوى الاستثمار مع المعدات والالات ورأس المال الاجتماعي وكافة الأصول الثابتة وكذلك انخفاض مستوى الاستثمار الموجه لرفع مقدرات ومهارات ومعارف القوى البشرية العاملة. ويظهر انخفاض مستوى الاستثمار وكفائته في كافة القطاعات السلعية، وانخفاض إنتاجية العمل وتخلف مستوى قوى الانتاج السائد بعكس الدول المتقدمة ويمكن ذلك وفق الآتي:

$$\text{معدل التراكم الرأسمالي} = \frac{\text{الاستثمار}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

$$\text{كفاءة الاستثمار} = \frac{\text{معدل النمو}}{\text{نسب الاستثمار}}$$

ج. اختلال الهيكل الانتاجي.

يعتبر من السمات الاساسية التي تميز اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية والمقصود به هي سيادة وهيمنة الانتاج الأولي والمتمثل بالنشاطات الزراعية والاستخراجية مقابل قصور ومحدودية النشاطات الصناعية، ويقاس اختلال الهيكل الانتاجي بالتوزيع النسبي للانتاج على الأنشطة الاقتصادية أو بالتوزيع النسبي للقوة العاملة على نفس الأنشطة الاقتصادية ويعني انحراف الهيكل الانتاجي مع الدول النامية عن نمط الهيكل الانتاجي في الدول المتقدمة فالهيكل الانتاجي في الدول المتقدمة يتميز بكونه هيكل صناعي أي أن القطاع الصناعي يحتل أهمية نسبية من حيث الدخل المتولد منه أو من حيث استيعابه لحجم القوة العاملة ومما يؤكد سيادة الانتاج الأولي في البلدان النامية هو ميل الانتاج والعمالة فيها في

التركيز على الأنشطة الأولية ولاسيما الزراعة بشكل خاص بينما يتسم نصيب الصناعة بالانخفاض في الانتاج وإهماله.
د. اختلال التركيب السلعي للصادرات والواردات.

ان الاقتصادات العربية تعاني اقتصادياتها من اختلال في التركيب الاقتصادي السلعي للصادرات والواردات وهذا يعكس التبعية الاقتصادية (الانكشاف للدول العربية تجاه الدول المتقدمة، إذ يعكس هذا الاختلال التركيب السلعي للصادرات العربية باعتمادها على سلعة واحدة وغالباً ما تكون مواد أولية أو وقود معدني بعكس الدول المتقدمة التي تتميز اقتصادياتها بالتنوع.

أما بالنسبة للواردات العربية فإن معظمها مواد مصنعة أو نصف مصنعة تحصل عليها من الدول المتقدمة وهذا ما يطمح له نظام العولمة المتقدمة، ويقاس هذا الاختلال من خلال الأهمية النسبية للصادرات من مواد أولية ووقود معدني فضلاً عن أن هيكل الواردات تعاني من اختلال والتي تشكل المواد المصنعة الأهمية النسبية الكبرى في هيكل الواردات ومن خلال هذا الاختلال يمكن معرفة مدى التبعية الاقتصادية العربية للدول المتقدمة:

ب. لانكشاف الاقتصادي الصادرات + الواردات

الناتج المحلي الاجمالي

هـ. البطالة المقنعة

وتعني وجود المواد من القوة العاملة تزيد عن حاجة مستوى الانتاج السائد مما يترتب عليه ان تصبح الانتاجية الحدية لهذه القوة الفائقة مساوية الى الصفر، وهذه نتيجة طبيعية ومنطقية للتفاعل بين الاختلالات السابق ذكرها وهي الانفجار السكاني وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي

واختلال البنيان الانتاجي، فالانفجار السكاني حينما يأخذ مكانه في اقتصاد معين يسوده قطاع واحد هو القطاع الزراعي أو القطاع الاستخراجي ويصاحبه انخفاض في مستوى الاستثمار فان النتيجة الحتمية لابد ان تكون ظهور البطالة المقنعة، وان معظم البلدان العربية تعاني من الزيادة السكانية سنة بعد أخرى مما يؤدي الى الزيادة المستمرة في حجم القوة العاملة فاذا حدث ذلك في هيكل انتاجي منحرف (زراعي أو صناعي) فان الزيادة في القوة العاملة ليس لها سبيل سوى اللجوء للقطاع الخدمي غير الانتاجي نتيجة عجز القطاعات الانتاجية استيعاب اعداد القوى العاملة.

ثانياً. الدوال المستخدمة في التحليل

حاول الباحث استخدام (10) دوال او نماذج لقياس سلوك القيم المتنبأ بها بالقيم (AR) من خلال الانحدار الخطي البسيط والمتعدد والارتداد الواحد للتنبؤ المستقبلي لكافة المتغيرات التي تعكس (Constant) الثابتة الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية ومن هذه الدوال (الخطية ، (Inverse)، المعكوس (Logarithmic))، اللوغارتمية Linear ، المركب (Power)، القوة (Qubic)، التكعيبي (Quadratic) التربيعي ، الاسي (Growth)، النمو S، شكل حرف (Compound) (Exponential) والموضحة في النماذج الآتية:

جدول (2) النماذج المعتمدة في تفسير سلوك القيم المتنبأ بها

ت	Model	النماذج المعتمدة في تفسير سلوك القيم المتنبأ بها
---	-------	--

1	linear	$Y_t = b_0 + b_1 y_{t-1} + u$
2	Logarithmic	$Y_t = b_0 + (b_1 \ln y_{t-1}) + u$
3	Inverse	$Y_t = b_0 + b_1 / (y_{t-1}) + u$
4	quadratic	$Y_t = b_0 + b_1$
5	Qubic	$Y_t = b_0 + b_1 y_{t-1} + b_2 y_{t-1}^2 + b_3 y_{t-1}^3 + u$
6	Power	$y_t = h_0^k y_{t-1}$ or $\ln y_t = \ln b_0 + b_1 \ln y_{t-1} + u$
7	compound	$Y_t = b^{1/y_{t-1}}$ or $\ln y_t = \ln b_0 + (\ln b_1) y_{t-1} + u$
8	S	$Y_t = e^{b_0} + b_1 / y_{t-1}$ or $\ln^{y_{t-1}} = b_0 + b_1 / y_{t-1} + u$
9	Growth	$Y_t = e^{b_0 + b_1 y_{t-1}}$ or $\ln y_t = b_0 + b_1 y_{t-1} + u$
10	Exponential	$Y_t = b_0 (e^{b_1 y_{t-1}})$ or $\ln y_t = \ln b_0 + b_1 y_{t-1} + u$

Sources: John Neter and others, Applied Linear Statistical

Meeles, McGraw-Hill Companies Inc, New York 1996.

- N.R. DRAPER, H. SMITH, Applied Regression Analysis, second edition by John Wiley & Sons, Inc. copyright .

ثالثاً. النماذج الاقتصادية والاختبارات الإحصائية:

أ. النماذج الاقتصادية ومكوناتها

هناك عدة أنواع من النماذج التي يمكن تصنيفها كالآتي⁽⁴⁶⁾:

⁽⁴⁶⁾ أ.د. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، عمان، الأردن، الطبعة العربية 2007، ص 25-26.

أولاً. النماذج الاقتصادية الساكنة: وهي النماذج التي لا يكون الزمن أحد متغيراتها أو مؤشراً في تغيير قيم أحد المتغيرات الداخلة فيها، أي بدون فترة ارتداد زمني، وهذا يعني ان لكل متغير قيمة معينة في السنة التي يقع فيها.

ب. النماذج الاقتصادية المتحركة – وهي النماذج التي يكون الزمن أحد متغيراتها أو مؤشراً في أحد متغيراتها، ان هذه النماذج توضح كيفية تأثير في المتغيرات الاقتصادية، وتعد هذه النماذج أكثر واقعية.

ج. مكونات النموذج.

أولاً. معادلات النموذج: يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة من

المعادلات تسمى هذه بالمعادلات الهيكلية لأنها توضح الهيكل الاساسي للنموذج المراد بناؤه، وتختلف عدد المعادلات من نموذج لآخر تبعاً لنوع النموذج وتنقسم المعادلات الهيكلية الى:

- المعادلات السلوكية: هي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير مستقل واحد او عدة متغيرات مستقلة.

- المعادلات التعريفية أو المتطابقات: هي المعادلات التي تعبر عن علاقة اقتصادية ناجحة عن تعاريف متفق عليها أو هي العلاقة التي تحدد قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في صورة علاقة مساواة.

د. متغيرات النموذج: تتكون معادلات النموذج من عدد من المتغيرات يمكن تصنيفها الى عدة أنواع وكالاتي⁽⁴⁷⁾:

- المتغيرات الداخلية: وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج وتتأثر به، وتحدد قيمتها من داخل النموذج عن طريق المعاملات وقيم

(47) أ.د حسين علي بخيت، د. سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مصدر سابق، ص27.

المتغيرات الخارجية وتسمى هذه المتغيرات (الداخلية) أيضاً المتغيرات التابعة.

- المتغيرات الخارجية: وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولا تتأثر به، وتحدد قيمتها بعوامل خارجة عن النموذج وتسمى بالمتغيرات الخارجية بالمتغيرات المستقلة.

- المتغيرات المرتدة زمنياً: وهي المتغيرات التي تنتمي الى فترة (y_{t-1}) زمنية سابقة أو التي تؤخذ قيمتها من الفترة السابقة مثل

هـ. مراحل النموذج. يمكن تحديد المراحل لاعداد النموذج القياس بالاتي:-

(specification stage) 1- مرحلة التوصيف

تعد مرحلة توصيف (صياغة) النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب ان يشتمل عليها النموذج وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية للاقتصاد الرياضي لتمويل العلاقة المذكورة الى معادلات رياضية باستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

. في هذه المرحلة يتم جمع (estimation stage) 2. مرحلة التقدير البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة، ومن ثم تقدير معالم العلاقة التي تم وصفها وصياغتها رياضياً في المرحلة الأولى أي ويتم تقدير هذه المعالم من B_0, B_1, B_2, B_n تقدير قيم رقمية للمعالم الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

في هذه المرحلة يتم اختبار (Teasting stage) 3. مرحلة الاختبار $D.W, R^2, K, F, T$ قوة ومعنوية النموذج المقدر باعتماد اختبار وسيتم تناول هذه الاختبارات لاحقاً فضلاً عن التأكد من صلاحية النموذج المقدر قدرته على التنبؤ مع الاخذ بالاعتبار المشاكل القياسية

ومنها الارتباط الذاتي لحد الخطأ والأزدواج الخطي والتجانس وعلى الباحث ان يعالج هذه المشاكل قبل البدء بعملية التقييم.

: لا يوجد من يعترض على 4.Prediction stage. مرحلة التنبؤ ضرورة التنبؤ بالمستقبل والتعرف عليه مسبقاً ولأجل الاستشراف فلا بد من معرفة الماضي والحاضر والمستقبل لمعظم متغيرات الظاهرة المراد دراستها ولمختلف المدد القصيرة والمتوسطة والطويلة من خلال رسم مسارات للمتغيرات المدروسة بشكل مشاهد أو سيناريو مستندة على تقدير وتحليل الكمية أو تحريك العقل والفعل.

ثانياً. الاختيارات الاحصائية:

ان تقدير معلمات النموذج لا يعني بالضرورة قبولها الا بعد خضوع النتائج للاختبارات الاحصائية والمعايير القياسية، حيث ان كفاءة التقدير وتطابق النتائج لابد ان تنسجم مع افتراضات النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي والمنطقة وفي ضوء تلك المعايير يستطيع الباحث تحديد أفضل النماذج المقدرة وأهم هذه الاختبارات:

(T- test). أ. اختبار

لقياس معنوية المعلمات المقدرة مع الأخذ بنظر (t) يستخدم اختبار لتقييم معنوية B_0, B_1, B_2, B_n الاعتبار إشارات المعالم المقدرة في نموذج (yi) في المتغير التابع (Xi) تأثير المتغيرات المستقلة الانحدار البسيط والمتعدد ولكافة الدوال والتي فيها تخلف زمني، H_0 وهذا يعتمد على نوعية من المعروض (فرضية العدم t المحتسبة تقارن مع $t_{\#}$) وعند احتساب H_1 الفرضية البديلة $t_{\#}$ الجدولية بدرجات حرية ومستوى معنوية معينة، فإذا كانت وتقبل H_0 الجدولية فعليه ترفض فرضية العدم t المحتسبة أكبر من وفق الصيغة الآتية: $t_{\#}$ وبالعكس، ويمكن ايجاد H_1 الفرضية البديلة

$$t_{\beta_i}^* = \frac{\hat{\beta}_n}{S \cdot \hat{\beta}_n} \quad t_{\beta_i}^* = \frac{\hat{\beta}_n}{\sqrt{\text{var } \hat{\beta}_n}}$$

$$S_{e_i}^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-2} \quad S_{\beta_i}^2 = \frac{S_{e_i}^2}{\sum X_i^2} \quad S_{\hat{\beta}_i} = \sqrt{S_{\beta_i}^2}$$

F-statistics, f. اختبار

يستهدف هذا الاختبار معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين وهذا (yi) والمتغير التابع (X₁, X₂, X_n) المتغيرات المستقلة يعتمد على نوعين من الفروض.

: وتنص على انعدام العلاقة بين كل متغير من H₀ - فرضية العدم أي أن: (Y_i) وبين المتغير التابع (X_i) المتغيرات المستقلة

$$H_0 : B_0 = B_1 = B_2, \dots, B_n = 0$$

: وتنص على وجود علاقة معنوية بين H₁ - الفرضية البديلة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي أن:

$$H_1 = B_0 = B_1 = B_2, \dots, B_n = 0$$

$$F = \frac{\hat{\beta}_i \frac{\sum X_i Y_i}{k}}{\frac{\sum e_i^2}{N - K - 1}} \quad \text{الصيغة الرياضية لهذا الاختبار:}$$

$$F = \frac{\frac{R^2}{K}}{\frac{1 - R^2}{N - K - 1}}$$

$$F = \frac{MSR}{MSE}$$

بالصيغ أعلاه أو بالصيغ المقدرة نقارن F وبعد احتساب قيمة الجدولية بدرجات حرية وبمستوى معنوية F القيمة المحتسبة مع معين فإذا كانت القيمة المحتسبة أكبر من الجدولية ترفض فرضية وتقبل الفرضية البديلة أي أن العلاقة المدروسة معنوية، H_0 العدم المحتسبة يعني ذلك قبول F الجدولية اكبر من F أما إذا كانت أي أن العلاقة المدروسة غير معنوية أي أنه ليس ثمة تأثير H_0 بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

(R^2) ج. معامل التحديد

يوضح هذا المعامل القوة التفسيرية للنموذج، أي قوة تأثير المتغيرات المستقلة، المتغير التابع، ويعرف بأنه (نسبة التباين الكلي (في المتغير التابع الموضح بالعلاقات الدالية، Total variation (Correlation Coefficient) مربع معامل الارتباط R^2 ويمثل وفق الصيغة الآتية: R^2 وتحسب قيمة

$$D.W = \frac{\sum_{t=2}^n (\hat{e}_t - \hat{e}_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \hat{e}_t^2}$$

من الواضح صحيح هذا يدل ان R^2 وكلما اقتربت قيمة المتغيرات المستقلة لها تأثير كبير وأن الباحث استطاع ان يتعامل مع جميع المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع. أما إذا كانت القوة التفسيرية ضعيفة هذا يعني ان هناك متغيرات غير موضحة المتغير العشوائي لم تأخذ بنظر الاعتبار. (U) في

(Durbin – Watson) د. اختبار دارين – واتسون

بين (Autocorelation) ويستخدم لتحديد وجود الارتباط الذاتي والمتغيرات (u) المتغيرات غير الموضحة في المتغير العشوائي المستقلة في النموذج المقدر، وتقوم فكرة هذا الاختبار على في تحليل الانحدار وتحسب (Residuals) استخدام البواقي وفق الصيغة الآتية: (D.W)

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e^2}{\sum y^2}$$

$$R^2 = \frac{\sum (y - \hat{y})^2}{\sum (y - \bar{y})^2}$$

= القيمة المقدرة للمتغير العشوائي. e^2 حيث ان

المحتسبة مع القيمة الجدولية التي D.W وعند المقارنة بين قيمة قيم الحدود العليا، والتي du قيم الحدود الدنيا، dl تتضمن قيمتين تستخدم للكشف عن وجود الارتباط الذاتي وكالاتي (48):

دل ذلك وجود ارتباط ذاتي $u - dl < D.W < u + dl$. إذا كانت

فالنرفض فرضية العدم. P25 سالب أي أن

نتيجة غير مؤكدة أو (محدودة). $u - dl < D.W < u + dl$. إذا كانت

قبول فرضية العدم، أي عدم وجود $D.W < 2$. إذا كانت

$p = 0$. ارتباط ذاتي، أي أن

(48) أ.د. حسين علي بخيت، د. سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مصدر سابق ص 201 – 213.

قبول فرضية العدم، أي عدم وجود $du < 4D.WC2$. إذا كانت $P=0$ ارتباط ذاتي، أي أن

النتيجة غير مؤكدة. $dl < D.W < 5du$. إذا كانت

رفض فرضية العدم، أي وجود ارتباط ذاتي $o < 6D.Wcdl$. $p7o$ موجب، أي أن

وفق الصيغة الآتية: (P) ويمكن استخراج معامل الارتباط الذاتي

$$D.W = 2(1-P^8), P^8 = 1 - D.W / 2$$

$D.W$ تنحصر بين $(1, -1)$ إذا فإن قيمة P^8 وبما أن قيمة

تتراوح بين (4.0) .

(KLEIN Test): هـ. اختيار كلاين

يستخدم هذا الاختيار للكشف عن وجود (التعدد الخطي) حيث مع مربع معامل الارتباط بين R^2 يتم مقارنة معامل التحديد أكبر من مربع R^2 المتغيرات المستقلة. فإذا كان معامل التحديد معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة فهذا يعني عدم وجود r^2_{xixi} مشكلة التعدد الخطي وان كان موجوداً فهذا لا يؤثر أي أن $< R^2$.

الفصل الثاني

واقع ومصادر الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية

المبحث الأول: واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية

المبحث الثاني: مصادر الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية

تمهيد

تعاني الاقتصادات العربية من اختلالات هيكلية متعددة وتعزى اسباب ذلك لضعف التنسيق والترابطات القطاعية بين هذه الاقتصادات على المستوى المحلي والمستوى القومي وغياب التنسيق في السياسات والاجراءات المعتمدة بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومات العربية واتباع ستراتيجمات تنموية متعددة إلا انها لم تصحح الاختلالات في هيكل الاقتصاد العربي وذلك لتعدد المشاكل وضخامة التحديات الخارجية سيما في العقد الاخير من القرن العشرين وظهور النظام الدولي الجديد بآلياته الصندوق والنقد الدوليين والشركات المتعدية الجنسية ومنظمة التجارة العالمية الذي يسعى الى تكريس التخلف الاقتصادي وجعل الوطن العربي سوق لتصريف منتجات الدول الكبرى.

وحتى نتمكن من رسم سياسة تنموية اقتصادية تبعث بصيص امل بالقضاء على التخلف والتبعية ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية فان ذلك يقتضي تحليل مسارات الاختلالات في الاقتصادات العربية على المستوى الكلي للوقوف على أوجه الاختلال وتسمية الاختلالات وتحديد كيفية معالجتها ورسم صورة لمستقبل البنية الاقتصادية من خلال مشاهد محتملة تستند على واقع هذه الاختلالات وآثارها على الاقتصادات العربية.

فقد جاء هذا الفصل متوزعاً بصورة أساسية على مبحثين:

تناول الأول مظاهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية، وتناول المبحث الثاني مصادر الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية.

المبحث الأول: واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية.

تناول هذا المبحث استعراض وتحليل أبرز المظاهر العامة للاختلالات الهيكلية والتي أصبحت سمة مميزة للاقتصادات العربية شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان النامية كنتيجة لتنامي القصور في السياسات المنهجية العامة وتدني

مستويات التنمية والتحديات الخارجية والتي انعكست آثارها واضحة على البنية الاقتصادية في الوطن العربي.

ان من أبرز مظاهر الاختلالات الهيكلية التي تم التركيز عليها هي تطورات العرض والطلب الكليين، فإنه يمكن النظر الى الاقتصاد القومي على أساس أنه مؤلف من مجموع وحدات الإنتاج المكونة لفروع الانتاج المختلفة، وان الناتج القومي يتألف من صافي إنتاج هذه الفروع او القطاعات، فهو اذن بمثابة صورة للعرض الكلي، ومن زاوية أخرى يمكن النظر الى الاقتصاد القومي على أساس أنه مؤلف من عدة أصناف من المنتجين وان صافي الدخل التي يحصل عليها هؤلاء ينعكس كاتفاق على الناتج القومي، فهو اذن بمثابة صورة للطلب الكلي.

وعليه لأجل التعرف على درجة ومستوى تطور بعض مؤشرات العرض والطلب الكليين، لا بد من ان نتناول ذلك على مستويين، يتضمن الاول التطورات في العرض الكلي والمتمثلة بالعلاقة بين الموارد المادية والبشرية ويتناول الثاني تطورات الطلب الكلي والمتمثل بالاتفاق على الناتج المحلي الاجمالي وكالاتي:

The relation between أولاً. اختلال العلاقة بين الموارد المادية والبشرية

على الرغم من ان hum and material resources confusion عقدي الثمانينات والتسعينات شهد معدلات نمو مرتفعة لبعض الأقطار العربية، ومنخفضة لبعضها الآخر، وسالبة للآخرى، الا ان هذه المعدلات المتفاوتة ترتبط من جهة أولى بما يسمى بالاصلاح الاقتصادي طبقاً لوصفه صندوق النقد الدولي، مما يجعل النمو جسد القيود الرئيسية التي تفرضها هذه الوصفة، وخاصة ما يتعلق بعدم الاستقرار في معدلات النمو في الأمدين المتوسط والطويل، وحدث آثار شديدة وسلبية على بعض المجتمعات الفقيرة⁽⁴⁹⁾.

كما وان تذبذب معطيات السوق النفطية كان لها أثراً واضحاً على الاداء الاقتصادي لكثير من الاقطار العربية، ولا سيما الاقطار الخليجية فهو يشكل أكثر من 90% من صادرات البعض منها فضلاً عن تذبذب وانخفاض معدلات النمو

(49) مزيد من التوضيح أنظر: - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص.

الاقتصادي عن مستوياتها في بعض السنوات وعجزها عن تجاوز معدلات النمو السكاني وهذا يظهر لنا اختلال العلاقة بين الموارد المادية والبشرية وكما مبين في الجدول (3) والذي يعكس لنا اختلال العلاقة بين معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي ومعدلات النمو السكانية في الأقطار العربية لاسيما عند مقارنة ذلك بالبلدان النامية والمتقدمة ويعود ذلك الى خاصيتين هما:

**جدول (3) المتوسط السنوي للنمو الحقيقي للناتج الاجمالي في العالم مقوماً
(بالدولار) مقارنة بالنمو السكاني للمدة (1980 – 2010)**

الدول المتقدمة		الدول النامية		الدول العربية		المؤشرات السنوات
النمو السكاني	نمو الناتج المحلي الاجمالي	النمو السكاني	نمو الناتج المحلي الاجمالي	النمو السكاني	نمو الناتج المحلي الاجمالي	
0.5	2.3	2.1	4.4	3.1	2.8	-1980 1985
0.6	3.3	2.1	5.5	2.7	2.5	-1986 1990
0.6	1.7	2.0	5.3	2.6	2.5	-1991 1995
0.6	2.9	2.1	4.5	2.7	2.6	-1996 2001
0.6	2.5	3.3	6.8	3.3	6.4	-2002 2006
0.6	1.7	4.2	6.9	3.6	5.8	-2007 2010

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة من (1980 الى

(2011

(POPULATION Explosion) أ. الانفجار السكاني

إذ تعاني الدول العربية من ظاهرة الزيادة السكانية والتي تعد خاصية من خصائص التخلف انعكست آثارها سلباً على كيفية توزيع الدخل خلال عملية التنمية ما بين الاستهلاك والادخار، وأن هذه الزيادة شكلت ضغطاً شديداً لامتناس النسبة الكبرى من الزيادة التي حدثت في الناتج كي تخصص لأغراض الاستهلاك الجاري، وإن معظم هذه الزيادات تكون في الأطفال وصغار السن الذين يساهمون في الاستهلاك ولا ينتجون، وهذا يعني ارتفاع نسبة الاعالة، أي أن معدلات الاستهلاك ترتفع في حين وتتنخفض معدلات الادخار فضلاً عن أن نسبة الاعالة تدفع الحكومات الى تخصيص جانب من مواردها لمواجهة حاجة السكان الاضافيين من خدماتها العامة كالانفاق على الصحة والتعليم والتدريب وأسواق العمل، كما تضطر الحكومات العربية الى تخصيص جزء من موارد النقد الأجنبي لتمويل استيراد السلع الاستهلاكية بدلاً من السلع الانتاجية وتسبب نقص المدخرات ولا سيما الدول العربية غير النفطية مما يدفعها الى اللجوء للتمويل الخارجي وما له من آثار سلبية على عملية التنمية⁽¹⁵⁰⁾.

(Captial accumulation standard) ب. انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي (reduce)

نعني بذلك انخفاض مستوى الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، أي انخفاض مستوى الاستثمار في المعدات والالات ورأس المال الاجتماعي والأصول الثابتة كافة وكذلك انخفاض مستوى الاستثمار الموجه لدفع مقدرات ومهارات ومصارف القوى البشرية العاملة، فانخفاض مستوى تقدم قوى الانتاج يعني أولاً

⁽¹⁾ رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 199 – 201.

انخفاض مستوى الاضافة السنوية الى الطاقة الانتاجية السائدة وبمعنى آخر انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي⁽⁵¹⁾.

ويظهر انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي في عدة مظاهر أساسية منها انخفاض مستوى الاستثمار في الزراعة وبالتالي مستوى التقدم الفني فيها، إذ يتسم القطاع الزراعي في الدول العربية بانخفاض إنتاجية العمل فيه ويتخلف مستوى قوى الإنتاج المستخدمة بعكس الدول المتقدمة. كذلك يؤدي انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي الى ضعف الاهمية النسبية للقطاعات غير الزراعية وبصفة خاصة القطاع الصناعي فهو يمثل في الدول العربية 34.5% من الناتج المحلي ولا تزيد نسبة العاملين فيه عن 15% جملة العاملين خلال عام 2009.⁽⁵²⁾

ويتميز القطاع الصناعي في الدول العربية بانخفاض مستوى الانتاجية بالنسبة الى المستوى السائد في الدول المتقدمة، ويرجع هذا بالدرجة الاولى الى تخلف قوى الإنتاج المستخدمة كما يرجع أيضاً الى انخفاض مستوى الاستثمار البشري والى انخفاض مستوى القدرات الإدارية والتنظيمية، في هذه البلدان، ويترتب على انخفاض مستوى الاستثمار انخفاض حجم رأس المال الاجتماعي أو ما يطلق عليه أحياناً برأس المال التحتي مثل الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل والسدود ومحطات توليد الكهرباء⁽⁵³⁾.

ويقاس انخفاض حجم التراكم الرأسمالي بنسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي وبكفاءة الاستثمار وكما مبين في الجدول (4) إذ يلاحظ ان متوسط النمو لمعدل التراكم الرأسمالي بلغ نحو () % خلال المدة (1985 – 2010) وكان أعلى معدل تراكم رأسمالي عام 1985 إذ بلغ نحو 28% وأقل معدل تراكم رأسمالي عام 1995 إذ بلغ نحو 10.9% أزداد هذا المعدل بعد عام 2004 من 18% الى 24% عام 2010 وهذه النسبة ضئيلة وغير قادرة على خلق فوائض انتاجية أو تثوير الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل فضلاً عن ان كفاءة الاستثمار

⁽⁵¹⁾ د. عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية، مصدر سابق، ص

⁽⁵²⁾ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مصدر سابق، ص

⁽⁵³⁾ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية، 2002. ص 81-83.

في معظم الدول العربية ضئيلة لا تتجاوز 0.37% خلال المدة (1985 – 2010).

جدول (4) معدل التراكم الرأسمالي وكفاءة الاستثمار للدول العربية للمدة (1985 – 2010) نسبة مئوية

السنوات	المؤشرات	معدل التراكم الرأسمالي %	كفاءة الاستثمار %
1985		28.2	0.12
1986		31.3	0.09
1987		26.2	0.11
1988		25.4	0.07
1989		20.3	0.11
1990		19.1	0.11
1991		16.8	0.07
1992		15.7	0.14
1993		14.2	0.30
1994		13.2	0.26
1995		10.9	0.26
1996		13.1	0.32
1997		12.7	0.24
1998		13.3	0.19
1999		11.5	0.20
2000		12.1	0.32
2001		13.4	0.24
2002		14.2	0.20
2003		16.1	0.37
2004		18.4	0.27
2005		19.3	0.30
2006		19.2	0.31
2007		21.3	0.33
2008		22.2	0.35
2009		20.1	0.32
2010		24.3	0.36

استخرجت النسب والمعدلات من قبل الباحث استناداً الى صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعداد من (1983 – 2010)

Productive structure confusiuon ثانياً. اختلال الهيكل الانتاجي

تتسم الاقتصادات العربية باختلال هياكلها الانتاجية، ويقاس الاختلال بالتوزيع النسبي للانتاج على الأنشطة الاقتصادية أو بالتوزيع النسبي للقوة العاملة على الأنشطة الاقتصادية نفسها.

ويعد الاختلال هذا أحد خصائص الاقتصادات العربية. إذ يلاحظ من الجدول (3) الانحراف في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (1985-2010) والاتجاه نحو القطاع الخدمي بالدرجة الأولى ونحو القطاع الاستخراجي فقد بلغت مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الاجمالي نحو 44.0% في عام 1985 ونحو 43.7% في القطاعات السلعية لنفس العام حيث بلغت حصة الصناعات الاستخراجية نحو 25.5% بينما قطاع الزراعي 9.0% ونحو 9.2% للصناعات التحويلية.

وفي عام 2008 شهد قطاع الصناعة الاستخراجية زيادة في الأهمية النسبية بالمقارنة مع بقية القطاعات حيث زادت حصته في الناتج من 39.5% في عام 2007 الى 43.4% عام 2008، وذلك نتيجة لنمو القيمة المضافة بالاسعار الجارية لهذا القطاع بنسبة 38.6% في ضوء ارتفاع أسعار النفط الى مستويات قياسية خلال النصف الأول من عام 2008، وقد أدى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية الى تراجع حصص بقية القطاعات، رغم تسجيلها ارتفاعاً في معدلات نموها بالأسعار الجارية بالمقارنة مع عام 2007، ويأتي قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية يليه قطاع الصناعة التحويلية 8.9% وكما مبين في الجدول (5) وعند استبعاد قطاع التعدين والمقالع فان القطاعات السلعية ستكون مساهمتها ضئيلة وهذا يدل ان الاقتصادات العربية تتعرض الى اختلالات هيكلية وصدمات يجعلها غير قادرة على النهوض بالانتاج السلعي ولا سيما في الأنشطة التحويلية باعتبارها الركن الاساسي في ارساء البناء المادي.

أما في عام 2009، 2010 فقد ازدادت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الدول العربية فقد بلغت نحو 43.8% ونحو 44.2% على التوالي بسبب

ارتفاع أسعار النفط، وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات في تكوين الناتج بين الدول العربية، إذ احتل قطاع الصناعة الاستخراجية في عام 2008 المرتبة الأولى من حيث الأهمية في الناتج في ثلاث عشرة دولة عربية، وحاز قطاع الصناعات التحويلية على المرتبة الأولى في تونس بحصة بلغت 18.5% بينما احتل قطاع الزراعة والصيد والغابات المرتبة الأولى في السودان بحصة بلغت 29.3% وقطاع الخدمات الحكومية في المغرب والاردن بحصص بلغت 17.5% ، 15.2% على التوالي، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق في لبنان وسورية بحصص بلغت على التوالي 28.8% ، 28.2% وقطاع النقل والمواصلات والتخزين في جيبوتي بحصة قدرها 24.6% (54).

وتحققت أعلى معدلات النمو بالأسعار الجارية في عام 2008 في قطاع الانتاج السلعي، وخاصة في قطاع الصناعات الاستخراجية في تسع دول عربية. وسجلات أعلى معدلات النمو في قطاع التمويل والتأمين والمصارف في كل من البحرين والجزائر، والمغرب وقطاع الاسكان والمرافق في جيبوتي، وقطاع الخدمات الحكومية في قطر، وقطاع الخدمات الاجتماعية الأخرى في السودان واليمن، وقطاع النقل والمواصلات والتخزين في العراق، وقطاع التشييد في ليبيا (55).

نستدل مما سبق ان النظام الدولي الجديد (العولمة) بآلياته تسعى من هذه الى جعل معظم الدول العربية بلدان مصدرة للمواد الأولية ولاسيما مواد الخام الأولية (النفط) الى البلدان المتقدمة وبقاء القطاع الصناعي والزراعي متخلفاً فضلاً الى التوجه الى نحو قطاع الخدمات والاستثمار فيه وهذا يشير لنا تعميق الاختلال الهيكلي في الاقتصادات العربية خدمة لمصالح الشركات المتعدية الجنسية والبلدان المتقدمة.

ثالثاً. اختلال هيكل الصادرات والواردات

(54) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، دولة الامارات العربية لعام 2009، ص21.
(55) نفس المصدر السابق، ص22.

تعاين الاقتصادات العربية في مجال التجارة الخارجية من اختلالات في هيكل الصادرات والواردات أي في التركيب السلعي للصادرات والواردات فضلاً عن اختلال هيكل الصادرات العربية البينية. فاختلال الصادرات العربية فإنها تعكس واقع التبعية التجارية إزاء الدول الرأسمالية وشركاتها المتعدية الجنسية، بالرغم من نمو حجم الصادرات العربية خلال فترة التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ويتضح ذلك من الأهمية النسبية التي يمثلها الدخل المتولد في قطاع التصدير، إذ تقدر هذه النسبة بنحو (30.7%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2000) وبمتوسط قدرة (30.6%) خلال المدة (1990-2000)، وهذا يعني أن الدول العربية تعتمد في جزء كبير من دخلها القومي على صادراتها إلى الخارج أي على السوق الدولية شأنها شأن الدول الأخرى، ولكن الاختلاف عن الدول المتقدمة لا يكمن في الأهمية النسبية للدخل المتولد في قطاع الصادرات وإنما يكمن في هيكل الصادرات والواردات ففي الدول المتقدمة تتميز أساساً بالتنوع وبالقدرة العالية على مواجهة التقلبات في السوق الدولية بحيث لا (Diversified) تحتل سلعة أو سلعتان أهمية نسبية كبيرة في حجم الصادرات والواردات الكليين، علاوة على القدرة العالية للاقتصادات المتقدمة لمواجهة تقلبات الطلب في السوق العالمي⁽⁵⁶⁾.

(56) د. عباس خضير عباس، أثر الشركات المتعددة الجنسية في مستقبل التنمية الاقتصادية العربية، بغداد، 2005، ص 144.

جدول (5) الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للمدة (1985 – 2010) نسبة

مئوية

المؤشرات

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي				السنوات
خدمات	صناعة تحويلية	صناعة استخراجية	زراعة	
44.0	9.2	25.5	9.0	1985
39.8	10.6	16.9	11.7	1986
34.8	11.1	18.1	12.4	1987
46.0	10.8	17.5	12.2	1988
43.3	10.7	20.6	11.7	1989
41.9	10.6	24.3	11.5	1990
39.1	9.6	15.4	9.1	1991
42.2	11.3	17.3	11.2	1992
58.6	12.2	20.1	17.0	1993
48.5	10.5	18.7	13.8	1994
45.9	11.5	21.6	9.5	1995
46.9	11.1	21.3	13.1	1996
47.2	11.2	21.3	12.7	1997
46.2	11.1	22.1	11.2	1998
44.1	10.2	23.7	10.1	1999
45.7	10.9	26.1	10.9	2000
47.7	11.1	23.4	11.2	2001
44.3	11.4	25.1	9.4	2002
42.0	10.7	29.7	8.3	2003
39.3	10.1	34.6	7.7	2004
37.7	9.7	38.5	6.4	2005
36.6	9.5	40.0	6.2	2006
38.1	9.3	39.5	6.0	2007
36.0	8.9	43.8	5.4	2008
41.13	10.27	43.8	9.53	2009
41.2	10.30	44.2	9.65	2010

جمعت البيانات واستخرجت المعدلات والنسب من قبل الباحث استناداً الى: صندوق النقد العربي وآخرون، تقرير الاقتصادي العالمي الموحد، لأعداد مختلفة للمدة (1985 – 2010).

أما الوضع في الدول العربية فيختلف، لأن هيكل الصادرات فيها متميز متمثلة (Primary Commodity) باحتلال سلعة واحدة في العادة سلعة أولية بالنفط الذي تتعرض الى تقلبات شديدة مما يؤثر على أسعاره بالارتفاع أو

بالانخفاض، هذا من جهة، وتركيز الدول المتقدمة وشركاتها على قطاع التصدير من جهة أخرى، وهذا يعني أن هناك اختلال في هيكل الصادرات فضلاً إلى الاختلال في هيكل الواردات حيث أن معظم الواردات هي مواد مصنعة ونصف مصنعة، وهذا ما يوضحه الجدول (4) الذي يمثل التركيب السلعي للتجارة الخارجية فقد بلغت الأهمية النسبية للمواد الخام والوقود المعدني نحو (90.7%) انخفضت إلى (72.6%) عام 2000 وبلغته نحو (79.4%) عام 2008 ثم انخفضت إلى (75.3%) عام 2010. بينما المواد المصنعة المصدرة بلغت 5.6% ازدادت إلى 11.8 عام 2010 وهذه النسبة ضئيلة جداً. وهذا يعني أن عنصري المواد الخام والوقود المعدني يشكلان الجزء الأكبر من الصادرات في حين أن الآلات والسلع المصنعة يشكلان الجزء الأكبر في جانب الواردات.

نستدل مما سبق أن هيكل الصادرات والواردات في معظم الدول العربية تعاني من اختلال في هيكلها إذ تشكل المواد الأولية معظم صادراتها والمواد المصنعة الجزء الأكبر من وارداتها وهذا ما تطمح إليه الدول المتقدمة ونظام العولمة بتحويل البلدان العربية إلى سوق لتصريف منتجاتها والاستفادة من البلدان العربية تتوفر لها المواد الخام الأولية أو تقل إلى هذه البلدان الصناعات الملوثة للمحافظة على البيئة النظيفة في البلدان المتقدمة.

كما أن التجارة العربية الدولية تعكس واقع التبعية التجارية العربية آراء الدول المتقدمة التي يتكون مركزها من ثالث الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، وتستوعب هذه الدول حوالي ثلثي الصادرات والواردات العربية في آن واحد.

فحتل الاتحاد الأوروبي 17.6% ونحو 10.7% الولايات المتحدة، 12.8 اليابان من حجم الصادرات العربية للعام 2008، بينما بلغت الصادرات العربية البيئية نحو 8.3% للعام 2008.

أما بالنسبة للواردات فإن الاتحاد الأوروبي يحتل مركز الصدارة في حجم الواردات إلى الدول العربية فقد بلغت النسبة نحو 31.0% في حين الواردات

العربية البينية تقدر بنحو 11.1% وكما مبين في الجدول (7) الذي يبين اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية.

جدول (6) التركيب السلعي للصادرات والواردات للدول العربية للمدة (1985 – 2010) نسبة مئوية

المؤشرات السنوات	التركيب السلعي للصادرات والواردات للدول العربية			
	الواردات (%)		الصادرات (%)	
	المواد المصنعة	المواد الأولية والوقود المعدني	المواد المصنعة	المواد الأولية والوقود المعدني
1985	67.7	10.8	5.6	90.7
1986	64.2	9.0	7.2	84.7
1987	68.4	10.8	4.7	90.7
1988	67.8	8.7	8.8	68.4
1989	64.5	8.6	8.4	86.6
1990	60.4	10.6	11.5	76.9
1991	65.2	9.2	10.9	78.9
1992	68.5	7.6	11.2	78.5
1993	65.6	9.2	13.1	75.4
1994	66.6	7.1	11.6	77.4
1995	65.1	8.3	12.3	75.2
1996	64.1	10.4	13.6	74.7
1997	63.2	10.2	18.6	72.4
1998	65.2	9.1	28.5	58.4
1999	64.2	10.1	23.7	66.0
2000	64.2	11.1	19.1	72.6
2001	65.2	10.7	19.5	70.6
2002	64.5	10.4	20.4	70.0
2003	63.0	12.4	21.4	69.4
2004	65.5	10.6	18.5	73.6
2005	63.9	12.9	16.4	76.9
2006	65.8	12.0	15.7	76.2
2007	61.4	13.6	12.2	78.0
2008	61.2	14.2	11.0	79.4
2009	54.5	13.3	11.6	74.7
2010	59.1	13.4	11.8	75.3

جمعت البيانات واستخرجت المعدلات والنسب من قبل الباحث استناداً إلى:- صندوق النقد العربي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد، لأعداد مختلفة للمدة (1985 – 2010).

نستنتج مما سبق ان اتجاه التجارة العربية صادرات وواردات تحتل الدول المتقدمة مركز الصدارة في حين التجارة العربية البينية لا تتجاوز 15% وهذا

يشير الى الاختلال في اتجاه حركة التجارة الخارجية للدول العربية ويؤكد ان الدول العربية هي مصدراً أولاً للبلدان المتقدمة ومستورداً للمواد المصنعة ونصف مصنعة من الدول المتقدمة، ويعود ذلك الى أسباب عديدة منها الخلل في الجهاز الانتاجي بين الأقطار العربية، وضعت التنسيق الصناعي كان سبباً في انحسار إمكانيات التبادل العربي البيني، كما ان الاستثمارات العربية المشتركة التي تعزز وتزيد من التجارة العربية البينية ما تزال محدودة فضلاً عن الافتقار الى وسائل التسويق الحديثة، والقيود والرسوم وارتفاع تكاليف النقل بين الدول العربية.

جدول (7) اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية (2003-2008) نسبة مئوية

الواردات				الصادرات				التجارة الخارجية الدول
2008	2005	2004	2003	2008	2005	2004	2003	
11.1	12.1	12.6	-	8.3	8.9	8.6	9.0	الدول العربية
31.0	34.8	31.9	-	17.6	18.2	17.4	18.9	الاتحاد الأوروبي
8.5	9.4	5.5	-	10.7	10.5	8.9	9.3	الولايات المتحدة
38.6	31.8	22.9	-	37.7	35.2	27.9	28.6	آسيا
5.1	5.8	4.1	-	12.8	11.8	9.9	10.9	اليابان
10.2	10.6	5.1	-	6.8	5.5	3.4	3.1	الصين
13.3	15.4	13.8	-	18.1	17.9	14.6	14.6	باقي دول آسيا
20.8	12.0	27.1	-	25.8	27.1	37.2	34.2	باقي دول العالم
100	100	100		100	100	100	100	الاجمالي

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2009، الامارات، أبو ظبي

(Disguised unemployment) رابعاً. البطالة المقنعة

وتعني وجود أعداد من القوة العاملة تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج السائد مما يترتب عليه ان تصبح الانتاجية الحدية لهذه القوة العاملة الفائقة (البطالة المقنعة)

مساوية للصفر، وترجع هذه الظاهرة بالنتيجة الطبيعية المنطقية الى عوامل مادية (physieal Factors) وعوامل اجتماعية (Soceial factors).

أما العوامل المادية فتشمل:

أ. انخفاض عرض عناصر الانتاج الأخرى المتعاونة مع عنصر العمل في القطاعات الاقتصادية، أي أن هناك اختلالاً في هياكل الانتاج القطاعية نتيجة الزيادة السكانية المستمرة وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي.

ب. انعدام فرص العمل البديلة خارج الزراعة والخدمات نتيجة انخفاض النمو في القطاع الصناعي.

ج. اختلال الهيكل الزراعي متمثلاً في انتشار المزارع العائلية الصغيرة دون الاستفادة بالعمل الأجرى خارج الزراعة أو وجود قوة عاملة كبيرة في قطاع الخدمات ولكنها غير منتجة يمكن الاستغناء عنها دون أي تأثير على الخدمات المقدمة. بينما العوامل الاجتماعية المؤثرة تعود الى عاملين:

أ. انتشار العائلة في المجتمعات الريفية في الدول المتخلفة كوحدة للانتاج والاستهلاك تقوم على العادات والتقاليد والمؤسسات السائدة باستيعاب القوى العاملة بصرف النظر عن مدى الحاجة اليهم.

ب. التقسيم غير المنتج للعمل الذي تحكمه العادات والتقاليد والقيم وليس الظروف الفنية أو الاقتصادية للإنتاج⁽⁵⁷⁾.

وتعاني الدول العربية من تباين هيكل العمالة، أي التوزيع النسبي للقوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية وذلك يعود الى اختلال العلاقة بين الموارد المادية والبشرية، واختلال هياكل الانتاج، إذ يستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة (59.4%) من القوى العاملة في الدول العربية، يليه القطاع الزراعي (25.2%) بينما لا يستوعب القطاع الصناعي الا حوالي 15.4% من القوى العاملة وتجدر الإشارة الى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفض من 33.6% من العام 1995 الى 25.2% في عام 2007 وهذا يشير بشكل واضح

(57) د. عباس خضير عباس، أثر الشركات المتعدية الجنسية من مستقبل التنمية الاقتصادية العربية، مصدر سابق، ص 141.

الى أن التوزيع القطاعي للقوى العاملة يعاني من اختلال هيكلي وهذا يعكس التخلف في القطاعات الانتاجية فضلاً عن أن هناك أعداد كبيرة من القوى العاملة ولكن لا يعملون اي ان معظم الدول العربية تعاني من البطالة المقنعة⁽⁵⁸⁾.

ان هذه الظاهرة القديمة الحديثة تعاني منها معظم البلدان، ولكن معدلاتها ازدادت بشكل كبير في الدول العربية وتجاوزت 15% وقد تصل الى نسب عالية جداً في بعض الأقطار العربية واتخذت أشكالاً متعددة منها البطالة المقنعة والموسمية والبطالة الجزئية والكلية وبالرغم من صعوبة الحصول على بيانات منسقة وقابلة للمقارنة حول البطالة، إذ يشير الجدول (8) الى عدد العاطلين عن العمل ونسب البطالة التي ترجع الى العوامل السابقة وعوامل أخرى تتعلق بعراقيل مؤسسية أمام خلق فرص العمل، فأسواق العمل التقليدية ومجزأة وغير قادرة على إداء وظائفها مما جعل آليات تداول القوى العاملة ضعيفة وغير فاعلة فضلاً عن أن إجراءات التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي التي اكتتضته العديد من الأقطار العربية أدى الى تسريح اعداد كبيرة من العاملين وتوقف القطاع الحكومي العام عن اتباع سياسات التوظيف والتعيين خاصة بالنسبة للخريجي⁽⁵⁹⁾.

(58) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الامارات ابو ظبي، 2009، ص36.
(59) نائلة هداد، دور رجال الاعمال العرب في التنمية وتعزيز بيئة الاستثمار، أوراق اقتصادية، العدد 11، الامانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أب، 1995، ص52.

الجدول (8) معدلات البطالة السائدة، في البلدان العربية (نسبة مئوية)

الدولة	معدل البطالة	الدولة	معدل البطالة
الأردن 2008	12.7	الإمارات 2008	3.7
البحرين 2006	1.2	تونس 2008	14.0
الجزائر 2008	11.3	جيبوتي 2008	59.0
السعودية 2008	10.0	السودان 2008	19.7
سوريا 2007	8.4	الصومال 2005	25.0
العراق 2008	15.9	عمان 2005	7.5
فلسطين 2008	21.6	قطر 2007	0.5
الكويت 2007	1.3	لبنان 2005	8.2
ليبيا 2005	10.0	مصر 2008	8.8
المغرب 2008	9.6	موريتانيا 2005	22.0
اليمن 2007	15.9		

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مصدر سابق، ص37.

مما سبق يمكن القول ان حجم البطالة والبطالة المقنعة في الدول العربية ستكون نسبتها أكبر في المستقبل، وذلك لتخلف هياكل الانتاج السلعية، واتجاه معظم دول الخليج الى العمالة الاجنبية، وضعف الاستثمارات المحلية والمشروعات الاستثمارية، وعزوف الشركات المتعدية الجنسية للاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي والاتجاه نحو قطاع الخدمات غير المتتبع، علاوة على تبيد الكفاءات البشرية الى الخارج، والتوجه نحو الاعمال غير المنتجة مثل الباعة المتجولين، والمحلات التجارية العائلية الصغيرة، ووكلاء البيع غير الحكوميين، أو الجلوس عن مظلة الابناء الذين يعملون في القوات المسلحة.

المبحث الثاني: مصادر الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية

استعرضنا في المبحث الأول من هذا الفصل المظاهر العامة للاختلالات الهيكلية التي لازمت تطور الاقتصاد العربي وأصبحت سمة عامة يشترك فيها في العديد من البلدان النامية ومع ان التطورات النسبية أو الكمية لبعض هذه المظاهر قد شهدت تحسناً نسبياً في بعض السنوات الا ان السمة المميزة لها هو استمرارها لتشكل بذلك ظواهر عامة على مستوى الاقتصاد العربي. ان الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العربي تستند في حقيقة الأمر الى مجموعة متنوعة من الأسباب المباشرة وغير المباشرة والتي شكلت في النهاية المظاهر العامة للاختلالات الهيكلية في الوطن العربي ومع إدراكنا للتنوع الكبير والواسع لهذه الأسباب أو المصادر وللتركيز على الأهم من بينها بحكم تأثيرها الأکید والمباشر فسوف يتم البحث في المصادر الآتية:

أولاً. الانفاق الاستهلاكي

أشرنا في معرض تحليلنا لتطور مؤشرات العرض والطلب الكليين على مستوى الوطن العربي الى أنها تشكل مظهراً من الاختلال الهيكلية في الاقتصادات العربية ويعد الاتفاق الاستهلاكي من مكوناته الأساسية للطلب الكلي، وبالرغم من أن مؤشر الانفاق الاستهلاكي يعد مظهراً صحياً في اقتصاد يتسم بالتوازن بين قدراته الذاتية ومتطلبات تلبية رفاهيته الاجتماعية إلا أنه وفي ظل اختلال هذه العلاقة فان الانفاق الاستهلاكي يعد مصدراً مهماً من مصادر الاختلال في ظل غياب العدالة والمشاركة الاجتماعية في التنمية وفي توزيع مكاسب النمو وتنامي معدلات النمو السكاني فإن الانفاق الاستهلاكي يضغط على أولويات التنمية لصالح الاستهلاك في حين ان اقتصاد التنمية يستلزم تعبئة الموارد للوصول الى أفضل علاقة بين الادخار والاستهلاك من جهة وبين الاستثمار من جهة أخرى⁽⁶⁰⁾.

(60) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مصدر سابق، ص22-23.

ولاستقطاب الصورة بتفاصيل أدق نستعين بالجدول (9) والذي يبين الأهمية النسبية للانفاق الاستهلاكي الى الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية فقد بلغ حجم الاستهلاك النهائي نحو (77.5%) عام 1995 انخفض الى 56.0% عام 2008 فضلاً عن تراجع الاستهلاك العائلي من 57.3% عام 1995 الى (40.2%) عام 2008 وكذلك الاستهلاك الحكومي انخفض من 20.3% عام 1995 الى 15.8% عام 2008 وبالرغم من ارتفاع معدلات النمو للانفاق الاستهلاكي الى 19.9% عام 2008 بشقيه الحكومي 20.0% والعائلي 19.9%، إلا أن هذه الزيادة من الانفاق الاستهلاكي لا يضاهيها زيادة في الانتاج والدخل مما شكل مصدراً مهماً للاختلالات الهيكلية.

فقد تعجز البلدان العربية ولاسيما النفطية من تغطية الانفاق الاستهلاكي وهناك انعكاسات على حجم الاستثمار المحلي وبالتالي على حجم الادخارات مما يدفع البلدان العربية وخاصة البلدان غير النفطية الى الاقتراض الداخلي والخارجي من المؤسسات المالية لأن الممولين الداخليين غير قادرين على تمويل هذا الانفاق فقد تلجأ الى التمويل من المؤسسات الدولية بشروط تعسفية قد تعجز هذه البلدان عن تسديد أقساط وفوائد هذه الديون.

جدول (9) الأهمية النسبية للانفاق الاستهلاكي الى إجمالي الناتج المحلي للمدة
(2008-1985)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية(%)			الأهمية النسبية للانفاق الى الناتج المحلي(%)				الأهمية النسبية مؤشرات
2008	2007	-1995 2000	2008	2007	2000	1995	
19.9	17.4	4.6	56.0	58.9	68.8	77.5	الاستهلاك النهائي
19.9	18.4	4.0	40.0	42.3	49.5	57.3	الاستهلاك العائلي
20.0	14.7	6.0	15.8	16.6	19.3	20.3	الاستهلاك الحكومي
32.6	26.6	4.4	25.6	24.4	19.0	21.6	الاستثمار الاجمالي
-	-	-	18.5	16.8	12.2	0.9	فجوة الموارد
28.0	17.3	11.1	61.7	60.8	44.5	37.0	صادرات السلع والخدمات
23.0	28.9	4.8	43.2	44.0	32.3	36.1	واردات السلع والخدمات
26.2	15.1	7.1	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مصدر سابق/ ص23.

وقد تباينت الدول العربية في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي في عام 2008، حيث تراوح متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الاجمالي في اليوم ما بين حوالي 76 دولار ودولارين، في حين بلغ متوسط الاستهلاك الاجمالي للفرد في الدول العربية (9) دولار باليوم. ونالت الإمارات أعلى ترتيب في الدول العربية من حيث متوسط الاستهلاك النهائي والعائلي اليومي للفرد بحوالي 76 دولار و62 دولار على التوالي. وسجلت قطر أعلى قيمة لنصيب الفرد من الانفاق الحكومي بحوالي 35 دولار باليوم.

وسجلت أدنى حصة للاستهلاك الاجمالي للفرد في اليمن بحوالي دولارين وكما مبين في الجدول (10).

جدول (10) متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك للدول العربية للعام 2008 (دولار
في اليوم)

المؤشر الدولة	الاستهلاك الاجمالي للفرد	الاستهلاك العائلي للفرد	الاستهلاك الحكومي للفرد
الإمارات	75.76	62.38	13.38
قطر	74.18	38.71	35.46
الكويت	47.50	32.7	14.8
عمان	27.23	18.51	8.72
البحرين	26.66	18.80	7.86
السعودية	24.8	14.2	10.6
لبنان	19.27	13.19	6.08
الأردن	10.4	8.4	1.9
ليبيا	10.02	7.10	2.92
مجموع الدول العربية	9.0	6.5	2.5
تونس	8.3	6.72	1.5
العراق	6.38	3.44	2.94
الجزائر	5.70	3.90	1.79
المغرب	5.58	4.29	1.28
سورية	5.18	4.31	0.87
مصر	5.03	4.38	0.65
جيبوتي	3.83	2.81	1.01
السودان	3.67	3.30	0.37
اليمن	2.6	2.2	0.40
موريتانيا	2.41	1.80	0.62

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مصدر سابق، ص23.

ثانياً. الانفاق الاستثماري والادخار.

تعاني الدول العربية ولاسيما الدول غير النفطية من قصور في الانفاق الاستثماري عن تلبية متطلبات الاستهلاك الاجتماعية، إذ يعد المصدر الأهم لتعثر الجهود التنموية، خاصة إذا ما تزامن ذلك مع قصور الادخارات الوطنية ذاتها، من جهة وتخلف أساليب توظيفها من جهة أخرى، فإن وضعاً كهذا تنعكس آثاره مرتين، الأولى وتتمثل بالتشوهات التي تصيب التنمية الوطنية في ظل عدم وضوح الخيارات والأولويات وغياب الاستراتيجية التنموية الفعالة، وثانياً الاتكال على توريدات رأس المال الأجنبي كالقروض والمساعدات والتي يخفى أثرها على توجيهات التنمية الوطنية المستقلة.

ان تحليل نمط الانفاق الاستثماري في الوطن العربي يكشف حقيقتين: الأولى وتتمثل بالقصور الشديد في تغطية الادخارات الوطنية للاستثمارات المطلوبة لتلبية الحجم المتنامي للانفاق الاستهلاكي ولاسيما في البلدان غير النفطية وكنتيجة لذلك نجد أن البلدان غير النفطية، وبسبب تدني مستوى التعاون العربي في هذا المجال تلجأ للاقتراض الخارجي من خارج سوق المال العربي، اما الفوائض المالية في البلدان النفطية فإنها تبحث عن فرص استثمار مؤكدة خارج سوق الاستثمار العربي، وفي كلا الحالتين فإن البلدان العربية تخسر مرة فرص الاقتراض الميسر ومرة قرض أوفر للاستثمار المجزي، ومحنة ذلك كله تكمن في عدم استقرار الأوضاع السياسية في الوطن العربي والتي تشكل الشرط الضروري لبيئة ملائمة للاستثمار العربي.

ويشير الجدول (11) الى نسبة الاستثمار والاستهلاك النهائي الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (11) نسبة الاستثمار والاستهلاك النهائي الى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمدة
(1990 – 2008)

المؤشرات السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الاستهلاك النهائي (مليار دولار)	الاستثمار الإجمالي (مليار دولار)	نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي %
1990	418.6	323.4	91.8	77.2	21.9
2002	662.4	475.4	137.8	71.8	20.8
2003	722.9	475.4	497.5	68.8	20.5
2007	1.504.7	886.9	366.6	58.9	24.4
2008	1.898.6	1.063.7	486.2	56.0	25.6

الجدول من عمل الباحث استناداً الى : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006،
2009، مصدر سابق، ص268 – ص269.

إذ يستدل من الجدول أعلاه ان الناتج المحلي الإجمالي أزداد من 418.6 مليار دولار عام 1990 الى 722,9 مليار دولار عام 2003 ثم أزداد بشكل كبير حيث بلغ نحو 1.898.6 مليار دولار نتيجة زيادة في أسعار النفط ولاسيما في الدول العربية النفطية الا ان هذه الزيادة في حجم الانفاق معظمه يتجه الى الاستهلاك بسبب الزيادة السكانية فقد بلغت نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الإجمالي نحو 77% عام 1990 انخفض الى 68.8% عام 2003 ونحو 56% عام 2008 بينما نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو 22% عام 1990 ونحو 26% عام 2008 وهذه النسبة ضئيلة غير قادرة الى تطوير القطاعات السلعية المنتجة وهذا يدل الى تخلف القطاعات الزراعية والصناعية في معظم البلدان العربية.

وعليه فإن مؤشرات الانفاق الاستثماري في الوطن العربي تكشف عن نمط لا يخدم بوضعه الحالي حركة التنمية العربية وعلى المستويين القطري والقومي،

ويشكل أحد مصادر الاختلال الهيكلي في الاقتصادات العربية فضلاً عن التفاوت في معدلات الاستثمار والإدخار بين الدول العربية المصدرة للنفط والأقطار غير العربية وكما مبين في الجدول (12).

جدول (12) الاستثمار والإدخار المحلي في الدول العربية لعام 2008

الدول العربية	المؤشرات	معدل الادخار	معدل الاستثمار %	معدل نمو الاستثمار %
مجموع الدول العربية		44.0	25.6	32.6
الأردن		-4.4	37.6	27.6
الإمارات		47.4	28.4	67.7
البحرين		55.1	28.0	39.5
تونس		23.8	27.8	24.1
الجزائر		57.7	37.4	37.3
جيبوتي		-24.4	19.1	14.3
السعودية		52.1	20.8	12.2
السودان		16.1	20.2	19.2
سوريا		29.3	27.0	27.8
العراق		35.5	20.6	49.6
عمان		52.4	30.4	41.5
قطر		61.7	30.1	35.1
الكويت		59.7	18.9	15.5
لبنان		5.8	28.9	35.0
ليبيا		65.2	23.5	27.6
مصر		16.2	22.3	33.1
المغرب		22.6	35.9	26.0
موريتانيا		21.9	19.0	9.7
اليمن		19.4	24.2	24.7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مصدر سابق، ص24.

ثالثاً. الانفاق العسكري:

يشكل الإنفاق العسكري الضخم مصدراً إضافياً من مصادر الاختلال الهيكلي في الاقتصادات العربية، حيث أملت طبيعة الصراع العربي - الصهيوني ضرورات ومبررات التسليح العربي لمواجهة المد التوسعي للكيان الصهيوني والدفاع عن الوجود العربي باتجاهه المطامع الأجنبية والدول التي لها إطماع بالوطن العربي لموقعه الاستراتيجي وتوفر الموارد النفطية والمعادن الأخرى.

ان النزاع العربي - الصهيوني والدول الأخرى جعل من المنطقة العربية سوقاً رائجة لترسانة السلاح الشرقي والغربي، فضلاً عن محاولات العديد من البلدان العربية الى تطوير قدراتها العسكرية الذاتية، الأمر الذي استلزم انفاقاً ضخماً سواء على الأسلحة المستوردة أو المطورة ذاتياً، ويكشف الجدول (13) عن حجم الانفاق العسكري كنسبة الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية مقارنة مع باقي المجموعات الدولية.

جدول (13) مقارنة الانفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي مع باقي المجموعات الدولية (%)

البلدان	البلدان العربية	البلدان الأقل نمواً	البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
السنوات					
1960	4.9	2.1	4.2	6.3	6.0
1989	12.1	4.1	4.4	4.9	4.8
2003	27.7	9.5	9.1	5.3	4.7
2006	28.5	13.1	13.5	5.2	4.5
2008	24.7	12.4	13.6	6.1	4.3

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 1992، ص179.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مصدر سابق، ص333.

حيث بلغت نسبة الانفاق العسكري في الوطن العربي 4.9% عام 1980، وهي نسبة مرتفعة قياساً بنسب الانفاق العسكري في البلدان النامية أو حتى الدول الصناعية ذاتها، أما في عام 1989 فقد بلغت نسبة الانفاق العسكري (12.1) وهي كما تبدو نسبة عالية جداً تجاوزت نسبة الانفاق للبلدان الأقل نمواً أو النامية والبلدان الصناعية، وقد ازداد حجم الانفاق العسكري بشقيه الدفاع والأمن حيث شكلت النفقات العسكرية نحو 27.7% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 ونحو 24.7 عام 2008 وعند مقارنته مع الدول الأخرى فنجد أنها تشكل نسبة قد تفوق الانفاق على القطاعات الانتاجية في بعض الدول العربية وعند المقارنة مع الدول الأخرى نجد أن الدفاع والأمن تحتل أهمية نفقات نسبية كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي.

ان نسبة الانفاق العسكري تشكل بدون أدنى شك استنزاف للموارد العربية وتضغط بالمقابل على موارد التنمية لصالح الاستهلاك العسكري الضخم، وان الابقاء على التوترات السياسية والعسكرية في المنطقة العربية يخدم هدفين أساسيين للمطامع الأجنبية، أولهما زيادة وتأثر توريدات السلاح الى المنطقة، وتأثيرهما الاستمرار في استنزاف موارد المنطقة تحت طائلة التهديد وسياسات الاحتواء والى غير ذلك من وسائل الاستلاب المباشر وغير المباشر وهي بمجملها تشكل مصادر مهمة للاختلال الهيكلي للاقتصاديات العربية.

رابعاً. المساعدات الانمائية العربية

ترتبط المساعدات الانمائية العربية بتطور عائدات الصادرات النفطية والتي تعتمد بدورها على تطور أسعار النفط الخام وتطور الطلب عليه في السوق الدولية، ومع ان البلدان العربية المانحة للعون الانمائي هي بلدان نامية وتواجه تحديات تنموية واختلالات في اقتصادياتها، إلا أنها تواصل دعمها للبلدان العربية وغير العربية.

إذ بلغ إجمالي المساعدات الانمائية المقدمة من الدول العربية عام 1990 نحو (5.8) مليار دولار وكان نصيب الدول العربية نحو 81.9% مقابل أدنى نسبة له في عام 1989 نحو 20.6% وتوزعت باقي المساعدات الانمائية العربية على البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية⁽⁶¹⁾، وقد ازدادت حجم المساعدات الانمائية العربية في عام 2008 حوالي (7) مليار دولار، أي بارتفاع مقداره حوالي (3.4) مليار دولار وبنسبة حوالي 97.2% بالمقارنة من عام 2007 وقد جاء مجموع هذه المساعدات من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت المساعدات المقدمة من السعودية حوالي (5.7) مليار دولار، أي حوالي 81.1% من المجموع، وقدرت المساعدات المقدمة من الكويت بحوالي 568 مليون دولار (8.1%)، والإمارات بحوالي 561 مليون دولار (8.0%) وبلغت المساعدات المقدمة من قطر حوالي 171 مليون دولار (2.4%)، وعمان حوالي (25) مليون دولار (0.4%)⁽⁶²⁾.

ان معظم هذه المساعدات قدمت الى مجلس التعاون الخليجي والى الدول النامية أما ما تيسر للدول العربية الأخرى ولاسيما الجزائر والعراق وليبيا فلا يتجاوز (7.039) مليون دولار بنسبة قدرها (5%) من مجموع المساعدات، وهذا يشير ان المساعدات العربية كانت ضئيلة ولا تساهم في الدخل القومي للدول العربية الا بنسبة ضئيلة تقدر بنحو (0.7%) التعاون الخليجي اي بنسبة 0.2%، 1.2%، 0.4 لكل من الإمارات والسعودية وقطر أما باقي الدول العربية فهي ضئيلة جداً وغير قادرة على تصحيح الاختلالات في اقتصاديات البلدان العربية. ويمكن التعرف على حجم المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر وكما مبين في الجدول (14).

⁽⁶¹⁾ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994، الامارات، أبو ظبي، ص155.
⁽⁶²⁾ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994، الامارات، أبو ظبي، ص155.

**جدول (14) المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر
للمدة (1990 – 2007) مليون دينار**

المؤشر السنوات	المساعدات الإنمائية للدول النامية	المساعدات الإنمائية للدول العربية	حصة الدول العربية من المساعدات الإنمائية
1990-1994	299.100	44.607	14.9
1995-1999	269.025	28.727	10.7
2000	50.327	4.846	9.6
2001	51.525	5.360	10.4
2002	60.235	6.782	11.3
2003	70.713	8.356	11.8
2004	78.920	11.421	14.5
2005	107.671	29.259	27.2
2006	105.645	17.110	16.2
2007	105.056	17.875	17.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مصدر سابق، ملحق (7/11)، ص 383.

نستنتج من الجدول (14) ومن المساعدات العربية الى تدني حصة البلدان العربية من المساعدات الدولية المتعددة الأطراف ومن المساعدات العربية وبالتالي فإن هذه المساعدات غير قادرة الى تنويع القطاعات السلعية أو تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات لمعظم الدول العربية غير النفطية فضلاً عن أن بعض المساعدات مشروطة على الدول العربية بشأن قرار سياسي أو موجه الى مجالات غير إنتاجية.

خامساً. المديونية

تعاني البلدان العربية من مديونية عالية ولاسيما الدول غير النفطية ولهذه المديونية انعكاسات كبيرة على الدخل القومي وعلى الناتج المحلي وبالتالي على الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من الجهود التنموية التي بذلتها البلدان المقترضة إلا أنها لم تصحح الاختلالات الهيكلية في عملية التنمية الاقتصادية لأن معظمها وجهت الى سد العجز في ميزان المدفوعات أو أنها وجهت في مجالات غير إنتاجية أو بددت لأغراض سد النقص في الميزانية التشغيلية أو شراء السلع والخدمات لسد النقص في الاختلال في هيكل الانتاج فضلاً عن ان معظم الدول العربية النفطية فإن الفائض فيها موازينها بددت الى الخارج.

ويمكن التعرف على حجم المديونية وخدمة الدين للدول العربية المقترضة وبعض المؤشرات المديونية الخارجية من خلال الجدول (15).

جدول (15) مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة للعام 2007 و

2008

المؤشرات		الدين العام الخارجي		خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %		خدمة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي %	
الدول	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007
العربية									
الأردن	7.311	5.099	675	2.757	43.0	24.0	7.4	22.6	
تونس	20.154	20.588	2.605	2.119	56.5	50.4	13.0	8.5	
الجزائر	5.606	5.586	1.431	1.218	4.2	3.3	2.1	1.4	
جيبوتي	441	579	27	37	52.0	59.0	8.5	9.4	
السودان	31.180	33.633	225	374	55.1	55.1	3.0	3.2	
سورية	5.137	5.294	688	675	12.6	10.1	3.4	3.3	
عمان	5.962	6.879	626	608	14.3	11.5	2.2	1.7	
لبنان	20.940	20.858	4.052	4.212	83.6	70.4	23.8	23.1	
مصر	32.840	32.123	4.422	3.099	25.2	19.8	5.1	5.4	
المغرب	14.897	17.315	2.459	2.399	19.8	20.2	9.0	7.3	
موريتانيا	2.709	2.623	86	77	96.1	72.6	5.6	4.2	
اليمن	5.820	5.886	265	278	24.5	20.5	1.3	2.8	
الدول العربية المقترضة	152.98	156.46	15.56	17.85	26.2	21.8	6.3	5.8	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مصدر سابق، ص161-

164

يشير الجدول (15) ان حجم الدين الخارجي بلغ عام 2007 نحو (152.988) مليار دولار أزداد الى (156.561) مليار دولار عام 2008 في حين بلغت خدمة الدين العام الخارجي (15.561) عام 2007 ونحو (17.851)

عام 2008 للدول العربية المقترضة، وأن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ نحو 26% عام 2007 ونحو 21.8% عام 2008 بينما بلغت خدمة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي نحو 6%، 5.8% للسنوات 2007، 2008 على التوالي فضلاً على ان هناك تفاوت في الدين العام وهذه النسب تشكل نسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي وان معظم الدول العربية المقترضة غير قادرة على تسديد خدمة الدين مما شكل تهديد لمعظم اقتصاديات هذه البلدان وتشكل مصدراً أساسياً للاختلالات الهيكلية لعملية التنمية الاقتصادية.

مما سبق يستنتج الباحث ان البنية الاقتصادية العربية تعاني من اختلالات هيكلية متمثلة باختلال الموارد المادية والبشرية أي ان ينمو بوتائر متصاعدة قد تفوق النمو في الناتج المحلي الاجمالي لبعض البلدان العربية، وان هناك اختلال في الهياكل الانتاجية والتركيب السلعي للصادرات والواردات وزيادة معدلات البطالة الجزئية والكلية والمقنعة وهذه الاختلالات لها آثار اقتصادية متمثلة بالمديونية وعجز في الموازنة وميزان المدفوعات وفجوات داخلية وخارجية وفجوة تضخمية، وان مصادر هذه الاختلالات متمثلة بالتزايد في الانفاق العسكري لبعض البلدان.

تمهيد:

بعد دراسة تحليل مسارات الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية حيث برز عمق هذه الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية، فإن الباحث رأى من المناسب في هذا الفصل عرض الآثار الاقتصادية لهذه الاختلالات من خلال دراسة بعض المتغيرات والتي تمثل أثراً عميقاً في البناء التحتي لعملية التنمية الاقتصادية والبناء الفوقي متمثلاً بالبنية الاجتماعية ومستويات الرفاهية للفرد العربي كالبطالة والتضخم وأسعار صرف العملات العربية ومدى التبعية الاقتصادية لهذه البلدان اتجاه العالم المتقدم فضلاً عن الفجوات الداخلية والخارجية والغذائية والمديونية والعجز الفائض في ميزان المدفوعات.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في الأقطار العربية منفردة ومجموعة في اعتماد ستراتيجيات متعددة للتنمية والتعاون الانمائي والمشاريع العربية المشتركة والمساعدات العربية الميسرة والبرامج التنموية المشتركة، إلا أن هناك تحديات داخلية تتمثل بضعف وتخلف البنية الاقتصادية فضلاً عن التحديات الخارجية التي طرحتها آليات العولمة متمثلة بصندوق والبنك الدوليين والشركات المتعدية الجنسية ومنظمة التجارة العالمية التي أثرت بشكل كبير على هذه الجهود والإجراءات والسياسات مما شكلت أصعب التحديات أمام السياسات التنموية، فإن الباحث سيحاول دراسة محورين أساسيين في هذا الفصل:

المحور الأول: ستراتيجيات والبرامج التنموية المشتركة

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية للاختلالات الهيكلية

المبحث الأول: استراتيجيات وبرامج التنمية الاقتصادية العربية

أولاً. استراتيجيات التنمية الاقتصادية

لقد اعتمدت العديد من البلدان النامية ومنها الدول العربية على برامج تنمية منذ الستينات من القرن العشرين بعد حصولها على الاستقلال والسعي لتحقيق حريتها من خلال انتهاج سياسات تنمية تهدف للتخلص من التخلف الاقتصادي، لذلك تبنت هذه الدول سياسات تنمية متباينة قسمها الأكبر اعتمدت على برامج وسياسات وأفكار المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وهناك عدد قليل من هذه البلدان اعتمدت التنمية المستقلة أي استراتيجية الاعتماد على الذات ومن هذه الاستراتيجيات:

أ. استراتيجية النمو المتوازن:

لقد أكد رواد المدرسة الكلاسيكية التقليدية والحديثة ورواد نظريات التنمية على أهمية الاستثمار في أحداث التنمية الاقتصادية والتعجيل بها، لذلك فلا بد من توفر الحد الأدنى من الموارد الرأسمالية لأغراض لم يكن أمام البلدان النامية سوى التنمية nurkes والتنمية ومدى نيركسه من خلال تنويع الاقتصاد القومي وذلك من خلال إقامة مشروعات متعددة في معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية هذه تساعد على خلق وفورات تساهم بتوسيع السوق وخلق فرص جديدة للعمل أي ان المسار الأمثل للتنمية هو تحقيق التوازن وان النمو في كل قطاع يتناسب ومرونة طلب دخل القومي على منتجاته، وأما بالنسبة للعلاقات الرأسمية كالعلاقة بين رأس المال الاجتماعي والصناعات الانتاجية فإنها لا ترفض حدوث عدم التوازن فيها⁽⁶³⁾.

(63) د. رمزي زكي، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1987، ص103.

ب. استراتيجية النمو غير المتوازن:

يعد هيرشمان أول من نادى بهذه النظرية، وقد أتخذ النمو من خلال تطبيق هذه الاستراتيجية شكل تقدم وتطور لبعض القطاعات دون القطاعات الأخرى، أي أن القطاعات المتقدمة تجذب نمو القطاعات المتخلفة في نموها، إذ يرى هيرشمان أن التنمية تقوم بواسطة تركيز الموارد على عدد معين من الأنشطة والقطاعات بحيث يؤدي التقدم في واحد مكنها إلى تقدم ونمو القطاعات الأخرى، وهذا يعني أن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو.

إن هذه الاستراتيجية تؤكد على أحداث تغييراً جذرياً كبيراً ومفاجئاً دون اعتماد التدرج مع النمو حتى تفوق الفرصة على قوى النمو المضادة من أن تؤثر باتجاه سلبي على التنمية الجذرية، أي أنها تركز على وفورات الحجم التي تتبع عن النمو بقفزات كبيرة⁽⁶⁴⁾.

ج. استراتيجية إعادة توزيع الدخل

لقد نظر مصمموا الخطط الانمائية وصانعو القرارات الاقتصادية إلى أن مدى نجاح الجهد التنموي يقاس بمدى تضيق الفجوة الموجودة في مستويات المعيشة بين دول الغرب الصناعي والدول النامية أو المعيار في ذلك هو مدى التوسع في اقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة وخدمات الرفاه التي يتمتع بها سكان البلدان الرأسمالية وما يتطلبه ذلك من زيادة في متوسط دخل الفرد⁽⁶⁵⁾.

إلا أن هذه الاستراتيجية تركز على أشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد والجماعات في البلدان النامية والتي تعاني من نقص في الاستهلاك، وبذلك يتكون فائض قوة شرائية لا بد من احتوائه وإدخاله دائرة دورة الانتاج السلعي في البلدان الأوروبية فيؤدي ذلك إلى تخفيف من الأزمة فيه، إذ أن البلدان النامية

⁽⁶⁴⁾ د. عمر يحيى الدين، التخلف والتنمية، مصدر سابق، ص 290.

⁽⁶⁵⁾ د. عمر يحيى الدين، التخلف والتنمية، مصدر سابق، ص 290.

تعاني من اختلالات هيكلية في هياكلها الاقتصادية مما عجزت هذه البلدان من توفير السلع الاستهلاكية والرأسمالية مما دفعها الى الاستيراد لسد الحاجة، فتدني مستوى إشباع الحاجات وانخفاض معدل نمو الدخل القومي يرجع الى ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل والثروات، ولكن المسألة هنا لا ترتبط بنطاق الاستهلاك فقط بل أنها وثيقة الصلة بعملية الانتاج، فالإنتاج يسبق التوزيع والاستهلاك وهذه الاستراتيجية تتطلب أحداث تبدلات نوعية وجذرية في النظام الانتاجي وفي نظام التوزيع والاستهلاك والتملك، وأن العلامة بينهما ليس ميكانيكية⁽⁶⁶⁾.

د. استراتيجية بناء الهيكل الاقتصادي من خلال التصنيع

لقد برزت عدة استراتيجيات في هذا المجال منها:

أولاً. استراتيجية تنمية الصادرات: أن البلدان النامية ومنها البلدان العربية اعتمدت هذه الاستراتيجية لتشجيع التصنيع إلا أن هذه البلدان تعاني من اختلال في هياكلها الاقتصادية ولاسيما في القطاع الزراعي مما زاد من تخلفه فضلاً عن هبوط نوعية السلع المصنعة في البلدان النامية والعربية والاستمرار في قيود الحماية للصناعات الناشئة مما دفع بالعديد من الدول الصناعية الى نقل صناعات الى الدول النامية. إذ أن الدول النامية استغلت ذلك لسببين الأول: أن إنشاء مثل هذه الصناعات سوف يزيد القدرة التنافسية في السوق العالمية ويوفر وفورات داخلية وخارجية ويطور الكفاءة الاقتصادية للصناعات، والسبب الثاني: أن التصنيع الموجه الى التصدير سيكون وسيلة هامة للحصول على موارد إضافية من النقد الأجنبي، يرفع الصادرات وتخفيضه للاستيرادات ومن ثم يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات.

(66) مجلة دراسات عربية، تقرير عن الفكر التنموي وثورة السبعينات، تموز 1979 ، ص133.

ان هذه الاستراتيجية قد تكون مفيدة للدول العربية فيما إذا قامت هذه الدول بتطوير التكنولوجيا والاستفادة من تجارب الدول الصناعية إلا أن النتيجة تمثلت بالاتي:

1. زيادة الانكشاف الاقتصادي للدول النامية نحو الدول المتقدمة فضلاً عن نقل صناعات ملوثة للبيئة واستنزاف رؤوس الأموال العربية وزيادة التضخم المستورد التي نقلته هذه الصناعات الى الدول النامية ومنها العربية.
2. تعميق الاختلال الهيكلي فاطلق على هذه الاستراتيجية تنمية التخلف بسبب خلقها لأنماط صناعية متقدمة وفي المقابل هناك صناعات متأخرة.

ثانياً. سياسة احلال محل الاستيرادات. وتعني هذه السياسة إنتاج كل ما يمكن ان يدخل في مجال الاستيرادات لذلك ركزت على الفروع الصناعية التي تنتج سلعاً استهلاكية نهائية. ان هذه السياسات مثلت دوراً مهماً في التنمية الصناعية لبعض البلدان النامية وفي مصادر النمو الصناعي، إذ أسهم الاحلال الكلي بما يقارب من (78%) من النمو الصناعي في البلدان العربية، ورغم محاسن هذه الاستراتيجية ومزاياها المتعددة إلا أنها حملت متاعب تتعلق بتفاوت الدخول وتعميق التبعية للسوق الرأسمالية⁽⁶⁷⁾.

ان نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء أكان رأسمالياً أو اشتراكياً لا يمكن التسليم به بشكل مطلق، ولا يمكن القول بأنه سليم منهجاً وتطبيقاً والعلة في ذلك في اختلاف البيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية عنها في البلدان الرأسمالية أو الاشتراكية، لذلك جرت محاولات عديدة لاستشراف أوضاع البلدان العربية في إطار ابحاث المستقبل التي تميزت ببناء مجموعة من النماذج سميت

(67) عمرو محيي الدين، تقييم استراتيجية التصنيع للبلدان العربية (الحلقة الدراسية حول التخطيط الاقليمي طويل الأجل بمصر والوطن العربي، معهد التخطيط القومي ومنظمة (unido) نيسمان، 1977، ص40.

بالنماذج العالمية، يقوم كل نموذج منها على أساس تحديد متغيرات ثابتة ومستقلة ويعبر عنها كميًا، أي أن النموذج يعتمد على الأساليب الرياضية والأساليب التنبؤية ويركز النموذج على استخدام الطرق الكمية والنوعية ليصل الى تحديد المشكلة بدلاً من التركيز على التنبؤ ثم يحل ومن هذه النماذج (نموذج حدود النمو، نموذج ميزان رفيتش واستل، نموذج مؤسسة بايلونشي، نموذج ليونتييف وتارتر).

مما سبق يمكن تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية ففي استراتيجية تضخيم دور الاستثمار هذا يعني اعتماد التنمية العربية على دالة الاستثمار في حين ان هناك متغيرات أخرى تساهم في التأثير في التنمية منها الموارد البشرية وكفاءة استخدام الموارد والعوامل الاجتماعية والثقافية المؤسسية وحجم الادخارات العربية.

أما التنمية من خلال استراتيجية التصنيع الموجه للأحلال محل الاستيرادات فان هذا النمط من التنمية الموجه نحو التصنيع واجه العديد من الانتقادات منها:

أ. تميز هذا النمط التصنيعي الى الصناعات التي تتطلب رؤوس أموال كثيفة، رغم ما هو معروف عن مشكلة القدرة النسبية لرأس المال في هذه البلدان، مما أدى الى زيادة الاقتراض.

ب. استخدام تقنيات مستوردة متقدمة مكثفة لعنصر الرأس المال مما تمخض عنه ربط تشغيل الطاقات الانتاجية في هذه الصناعات باستمرار تدفق الاستيرادات من السلع والخدمات الوسيطة اللازمة لهذه الصناعات.

ج. غياب العلاقات التشكيلية بين هذه الصناعات وسائد فروع الاقتصاد القومي، مما جعلها جيوب منعزلة ليس لها علاقات تكاملية خلفية وأمامية مع بقية فروع الانتاج.

د. انحياز هذه الصناعات الى إنتاج السلع الكمالية والترفيهية دون الاهتمام بالسلع الاستراتيجية.

في حين استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير فإن هذا النموذج بالرغم من نجاحه إلا أنه لا يمكن تعميمه على البلدان العربية في ظل القيود التلي تضعها البلدان المتقدمة أمام الصادرات المصنعة ونصف المصنعة، وان هذا النمط التصنيعي مكن

الشركات الدولية المستضيفة من تحقيق معدلات عالية من الدمج ولغرض الاستفادة من هذه الاستراتيجية يتطلب إعادة توزيع الدخل القومي وتعذير الملكية الاجتماعية وتغير هيكل التجارة والاستثمارات فضلاً عن توسيع المشاركة في اتخاذ القرارات. أما استراتيجية إعادة توزيع الدخل القومي، فإن الفكر التنموي في البلدان العربية أهتم بقضية الثروة وتوزيع الدخل إلا أن هناك تفاوت في الدخول بين الدول النفطية وغير النفطية وحاولت قوى الرفض والتحديات الخارجية متمثلة بآليات العولمة على زيادة الفجوة بين هذه البلدان والسعي الى تبديد ثروات البلدان النفطية باتجاه التسليح وخلق الاضطرابات الداخلية.

وباختصار ان نتائج جهود التنمية العربية خلال القرن العشرين وما بعده لايمكن النظر اليها على أنها ممارسات لم يحالفها الحظ، بل صاحبها جملة من الاخطاء في السياسات والخطط الاقتصادية فضلاً عن الضغوط الدولية والتحديات الخارجية التي تقودها الدول المتقدمة التي تسعى من أجل جعل أسواق هذه البلدان مفتوحة لتصريف منتجاتها واختراق وتفتيت هذه الإجراءات والسياسات التنموية وبالتالي فإن هذه الاستراتيجيات لم تصح الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات هذه البلدان بالرغم من الجهود التي بذلت.

ثانياً. البرامج والسياسات التنموية

بعد استعراض استراتيجيات التنمية فلابد من الإشارة الى البرامج والسياسات التنموية متمثلة ببرامج وسياسات المشتركة في العمل التنموي من خلال الآتي:

اولاً : مقومات البرامج التنموية.

في سياق الظروف المستجدة عالمياً وعربياً . هناك موجبات للتكتل والتجمع العربي ولزيادة فعالية العمل الاقتصادي العربي المشترك منها :

1. العامل السكاني: فلو نظرنا للدول العربية بشكل فردي لا جماعي نجد ان دول الخليج العربية في مجموعها لا تعادل سكان العراق او سوريا او السودان حيث ان غالبية سكانها عمالة وافدة وليسوا من اصول عربية كذلك نجد ان 12 دولة عربية هي من البلدان ذات الحجم السكاني الصغير والذي يتراوح بين 0.5 مليون نسمة كجيبوتي و 9 مليون نسمة كتونس والباقي 9 بلدان عربية من الحجم السكاني المتوسط يتراوح بين 11 مليون كاليمن الى 20 مليون نسمة وفي هذا المجال لا مجال للحديث عن فوارق الحجم والانتاج الكبير بشكل فردي اي ان الدول العربية بشكل قطري عاجزة عن توفير ميزة الاسواق الداخلية واذا ما اضعفنا اليها ضعف مركزها التنافسي خارجياً ماعدا السوق المصرية واما مجتمعة فان عدد سكان الوطن العربي يتجاوز 300 مليون نسمة عام 2010 ويملكون كياناً متجانساً على اكثر من مستوى كالتاريخ واللغة العربية والمعتقدات والعادات والتقاليد وهو بهذا الحجم وتنوع الاحتياجات يقترب من الاسواق الدولية المهمة حجماً اي ان توافر العنصر البشري يجعل التكامل الاقتصادي يعالج فوارق الحجم وزيادة القدرة الاستيعابية وتزداد نتيجة لذلك اثر المنافسة مما يؤدي الى تحسين الانتاجية .

2. التقارب الجغرافي : فهناك تواصل جغرافي متين بين البلدان العربية على مساحة واسعة وكذلك علاقات اقتصادية عربية تمتد من المحيط الاطلسي غرباً الى الخليج العربي شرقاً وفي هذا المجال توجد انواع من التجارة تعرف بالتجارة الجوارية او التجارة البينية وهذه التجارة ضئيلة جداً حيث لجأت معظم الدول العربية الى افتعال شتى الحواجز والقيود الممكنة للحيلولة دون تسهيل عبور الاشخاص ورؤوس الاموال والعلاقة هنا بقدر ما الدول العربية في اطار التبعية منفتحة على الخارج

للمراكز المتقدمة والدول الصناعية فهي منغلقة تجاه بعضها وكأنها تتنكر لنفسها ولانتمائها المشترك .

3. توازي هياكل الانتاج : يرى العديد من الاقتصاديين في تقييمهم لتجارب ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي ولاسباب متعددة ان هناك شبه اجماع بان توازي هياكل الانتاج وتشابه المنتجات العربية احد اهم المعوقات الموضوعية لتطور المبادرات البينية العربية ويعتقد باحثون اخرون بأن هذا التوازي في هياكل الانتاج العربي يمكن ان يكون مصدراً للتكامل على مستوى آخر هو المبادلات داخل الفروع . ويرى الباحث ان التوتري في هياكل الانتاج يمكن ان يكون مصدراً من مصادر التكامل حيث يسعى كل منتج الى تطوير منتجاته حتى يتمكن من المنافسة في السوق وبما يخدم تطوير الجودة والنوعية في الانتاج وبالتالي يتخصص كل قطر عربي بمجموعة من السلع والخدمات التي تتكامل معاً لتحقيق تنمية تكاملية عربية وهناك اتفاق على امكانية زيادة هذا النوع من المبادلات في عدد من فروع الصناعة (الميكانيكية ، الالكترونية : الصيدلة : البتروكيماويات) وبالنظر في ذلك للفوارق والمزايا الكامنة في كل بلد على مستوى العمليات المختلفة للانتاج اي اننا ننطلق من منطلق التخصص بحسب المنتوجات الى منطق التخصص بحسب الانشطة .

4. وما يثار بمسألة السيادة الوطنية ففي ظل ثورة المعلومات وتراسل المعطيات والانترنت والبريد الالكتروني فلا مجال لمناقشة السيادة الوطنية علماً ان التكامل العربي والعمل العربي المشترك والمبني على اسس ثابتة يساعد في ذلك وكما تساهم ثورة المعلومات الجديدة في مزيد من التنسيق والتعاون في مابين البلاد العربية وتؤدي الى اقامة شبكة عربية للمعلومات الاقتصادية والتجارية وعلى قاعدة الفراغ الذي خلفه غياب الامن القومي العربي كان من الطبيعي ان تنمو القطرية

مفهوماً وفكراً وسياسات أمنية واقتصادية ودبلوماسية وان تمارس
الفطرية بشكل واضح واما في اطار العمل القومي فتعددت الرؤى
القطرية في مجال الامن وتباينت وبخاصة ما يتعلق بتحديد المخاطر
والتحديات بحيث اصبحت الرؤيا القطرية هي التي تحدد مفهوم الامن
القطري والامن القومي معاً فاصبحت الدولة القطرية العربية بامنهما
ومصالحهما هي الحقيقية الواقعة التي لا يمكن تجاوزها وغابت عن
الساسة العرب حقيقتين هما : ان الامن القطري غير قادر على ان
يحمي دولته تجاه مخاطر محددة والحقيقية الاخرى هي الحفاظ على
جيوش جاهزة حديثة التسليح امر ثقيل لا يمكن للقطر الواحد مهما بلغ
من الغنى ان يحمل اعباءه لوحده كما ان الاستعانة بالقوى الاستعمارية
يجعل الدولة في حماية المستعمر وتفقده حتى ابسط القرارات السياسية
والاجتماعية والاقتصادية مما يؤكد اهمية التكامل السياسي والاقتصادي
العربي .

ويرى الباحث ان ذلك لا يحتاج الى حلول استراتيجية بل تطبيق الاتفاقيات
والبرامج الاقتصادية على ارض الواقع بعيداً عن حسابات المنافع وتعقيدات السياسة
ولا باس بالاخذ بها لكن ان نغلب المصلحة المستقبلية على الانية وهذا يستدعي
معالجة الاسباب التي ادت الى انحسار المد القومي ومنها الاتية :

أ . التبعية السياسية والاقتصادية

ب . انعدام الثقة بين الساسة العرب انفسهم بعد هزيمة 1967 وانحسار المد
القومي وظهور النزعة الاقليمية وخاصة بعد حرب الخليج الاولى والثانية
(غزو الكويت) والثالثة .

ج . النمو الاقتصادي المشوه اذ نجد بلدانا ذات معدلات نمو مرتفعة واخرى ذات
معدلات نمو منخفضة .

ثانياً : استعراض البرامج التنموية المشتركة.

(1) تطور العمل العربي المشترك في المدة (1945 – 1970) في عام 1945 م قامت الجامعة العربية لتحقيق اهداف سياسية ولتحقيق تعاون بين الدول المشتركة فيها في الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري وشؤون الجمارك والعمل والزراعة والصناعة كما اتخذت الجامعة قرارات متعددة من شأنها توحيد العملة بين الاعضاء وبانشاء منطقة تفضيلية بينهم وتقوية وسائل المواصلات البرية والجوية والبحرية بينهم وفي عام 1950 وقعت الدول العربية في الجامعة انذاك ما يعرف باتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والتي احتوت على تعهد من قبل الموقعين عليها في مجال تنمية وتنشيط فاعلية الجامعة الاقتصادية ولتسيير التبادل التجاري بين دولها الاعضاء كما قضت بتشكيل مجلس اقتصادي يتكون من الوزراء المختصين بالشؤون الاقتصادية وقد اصبح هذا المجلس فيما بعد وسيلة اساسية للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف بين البلدان العربية .

وفي عام 1953 م في ظل المجلس الاقتصادي العربي تم التوقيع على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت والتي صادقت عليها كل من العراق وسوريا ومصر والسعودية ولبنان على فترات متتالية وقد حررت هذه الاتفاقية التجارة بين هذه البلدان من الرسوم الجمركية على بعض السلع وخفضت هذه الرسوم على سلع اخرى وقضت بان تمنح الاطراف المتعاقدة كلا منها الاخرى معاملة الدول الاولى بالرعاية وتعهدت هذه الدول بتسيير تجارة الترانزيت عبر اراضيها ونصت على تيسير حركة انتقال الاموال وعلى عودتها لموطنها الاصلي دون قيود وقد تم تعديل الاتفاقية لعيوب شابتها ونقص فيها اكثر من مرة وتعددت الماخذ على هذه الاتفاقية حيث انها لم تسعى لازالة القيود الكمية على التجارة ولم تقضي بمعاملات تفضيلية جمركية لمنتجات الدول الاعضاء ولم تستهدف الغاء القيود وشهادات ورسوم الاستيراد وتراخيصها فعلياً لذا تم تعديلها لاكثر من مرة وفي عام 1960 اقر المجلس الاقتصادي العربي انشاء سوق عربية مشتركة وقدمت مشاريع عديدة في هذا الشأن وفي عام 1962 تم اقرار اتفاقية الوحدة

الاقتصادية بين دول الجامعة وقد صادقت عليها العراق والاردن ومصر والكويت وسوريا فاصبحت سارية المفعول في عام 1964 .

وتستهدف الاتفاقية قيام وحدة اقتصادية كاملة بين هذه الدول تضمن حرية انتقال السلع ورؤوس الاموال والاشخاص بين البلدان العربية هذه وتضمن حرية الإقامة والعمل وحرية التنقل والترانزيت وحقوق التملك والارث واقامة منطقة جمركية واحدة فيما بينها مع توحيد انظمة النقل والترانزيت وسياسات الاستيراد والتصدير الخارجية وتوحيد التعريفات الجمركية وتنسيق السياسات الاقتصادية بوجه عام وفي عام 1964 اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً بإنشاء السوق العربية المشتركة فقرر الغاء الرسوم الجمركية والقيود الاخرى المفروضة على تبادل المنتجات بين البلدان العربية التي صادقت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية ونصت على انشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق النقد العربي ويمكن لعملات الدول الاعضاء ان تكون قابلة للتحويل فيما بينها وتتم بناء على ذلك تسوية المدفوعات المتعلقة ببقية السلع والخدمات بعملة قابلة للتحويل فيما بينها وتتم بناء على ذلك تسوية المدفوعات المتعلقة ببقية السلع والخدمات بعملة قابلة للتحويل تقبلها الاطراف المعنية بالقرار ويؤخذ على هذه المتعلقة ببقية السلع والخدمات بعملة قابلة للتحويل تقبلها الاطراف المعنية بالقرار ويؤخذ على هذه الاتفاقية انها لم تسعى لتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين اعضائها كما لم تحدد فترة زمنية انتقالية ملزمة للاطراف الموقعة عليها واباحتها لعقد اتفاقيات ثنائية مع دول لم توقع (تصادق) الاتفاقية ومعاملتهم معاملة تفضيلية .وقد صادق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية في فترة لاحقة كلا من السودان والامارات العربية المتحدة والصومال وفلسطين وليبيا وموريتانيا واليمن الشمالي والجنوبي الا انه لم يتحقق الا القليل من القرارات والتوصيات التي تمت المصادقة عليها فلا تزال السياسات الصناعية والضريبية والمالية بعيدة عن التنسيق ولم يتم اي بشأن حرية انتقال السلع والاشخاص ورؤوس

الاموال على مستوى تنمية عربية متكاملة وشمولية ولم يتحقق سوى في عام 1977 انشاء صندوق النقد العربي والذي اتخذ من ابو ظبي مقراً له⁽⁶⁸⁾.

ويتبين للباحث من خلال مسيرة الجامعة العربية ظاهرتين .

1. تنازع الفكرة القومية المعبر عنها برغبة الامة في التحرر والوحدة والعدالة والتنمية التكاملية التي ترتقي بالانسان العربي وتعالج الاختلالات في الهياكل اقتصاديات هذه الدول والفكرة في المصلحة لقطرية والذاتية في الحدود والتنافر الشديد بين الفكرتين يولد مساندة في حدود ضيقة لفكرة الوحدة والتنمية المتكاملة .

2. ان الدول المستقلة لم تستقل فعلاً بسبب التبعية بشتى اشكالها والتي جعلت من الاتفاقيات المبرمة بين البلدان العربية لغو في صحراء لذا جاءت قرارات الجامعة ومؤسساتها هامشية ومتاخرة عن مواكبة الحدث وكان هدفها الاول تهدئة المشاعر القومية المتاجرة والتي كانت تنادي بالوحدة وعدم افراغ الجامعة العربية من قيمتها التي قامت لاجلها وكذلك فان الجامعة قاصرة عن اداء مهامها بسبب التوجهات الحكومية العربية وبسبب مواقفها المتباينة والتي تفرض على بعض البلدان من الدول المتقدمة حيث اصبحت بعض البلدان العربية وسيلة لتبرير استمرار التجزئة بدعوى انها قادرة على معالجة اختلالات هياكلها الاقتصادية ومشكلاتها الاجتماعية والسياسية دون الرجوع للجامعة او الامة العربية وقد مرت العلاقات الاقتصادية بمرحلتين

المرحلة الاولى : منذ انشاء الجامعة 1945 – 1970 كان دور الجامعة في

العلاقات الاقتصادية مجرد خلق القوانين والتوصيات والعلاقات العربية تركزت في الية التجارة وحركة البضائع الترانزيت وانتقال رؤوس الاموال والعمالة والسلع وحصص وقيود الاستيراد والتعريفية الجمركية .

⁽⁶⁸⁾ محمد موسى خليل، الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية ومدى معالجتها بالتنمية التكاملية العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2004.

المرحلة الثانية : بعد تعديل اسعار النفط تم طرح اليات عمل عربية جديدة بالاضافة الى الية التجارة لتسهيل مهمة الانتاج المشترك (المشروعات العربية المشتركة والاتحادات النوعية الاقتصادية العربية) وفي هذه الفترة تم انشاء المجلس الاقتصادي العربي لمتابعة تنفيذ الجانب الاقتصادي من الاتفاقيات المبرمة .

2. تطور العمل العربي المشترك في المدة الحالية :

ان اهم ما يميز العمل العربي خلال مدة السبعينات هو بداية تنظيم مسارته نحو مزيد من تكثيف الجهود العربية لانشاء بعض المؤسسات العربية المشتركة وتعزيز الخيرات الفنية في مجالات التعاون العربي وفي هذه المدة تم إنشاء المشاريع العربية المشتركة الثنائية والجماعية وتهيأت الأرضية السياسية والاقتصادية وخاصة المالية لتعزيز هذا الجهد التنموي⁽⁶⁹⁾.

إلا أنه مع ذلك بقيت جهود العمل العربي المشترك أقل من المستوى المطلوب تحقيقه بل بقيت تسيطر عليه التناقضات القطرية والخلافات، فلم تحقق التشابك القطاعي ولا الترابطات القطاعية الاقتصادية المرجوة منها، وظل دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز الترابط الاقتصادي ضعيفاً وهامشياً الى حد كبير، واستمر التفاوت الانمائي والدجلي بين البلدان العربية، وتعددت أنماط التنمية القطرية وتعمقت التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية وتخلفت أنماط واساليب الانتاج⁽⁷⁰⁾.

وشهد عقد الثمانينات تطورات مهم في نطاق العمل العربي المشترك تمثلت في انعقاد مؤتمر القمة العربية في عمان عام 1980 حيث أنصب الاهتمام على العمل العربي المشترك، كما ركزت توصيات المؤتمر على تحقيق الأمن الغذائي العربي والتكنولوجي وتسريع عملية التنمية الشاملة وتحسين الظروف

(69) مهدي صالح الدليمي، نحو تنمية عربية مستقلة في ظل الاعتماد الجماعي على الذات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1993، ص18.

(70) الوثيقة الأساسية الصادرة عن المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد 1978، ص1186.

المعيشية للمواطن العربي، كما برزت من خلال توصيات المؤتمر أشكال جديدة من التعاون العربي متخذة شكل تكتلات اقليمية ضمن إطار الجامعة العربية وهي:

أ. مجلس التعاون الخليجي

ب. مجلس التعاون العربي

ج. اتحاد المغرب العربي

أما مجلس التعاون الخليجي فنتيجة لخضوع المنطقة للضغوط الرأسمالية الغربية وللأسلوب التقليدي في التكامل ابتعد عن أن يكون أداة فاعلة في التنمية العربية والعمل العربي المشترك، وبالنسبة لمجلس التعاون العربي فسرعان ما أنفرط عقدة دون ان يترك أثراً واضحة على مسيرة العمل العربي المشترك، وواجه الاتحاد المغاربي ضغوطاً هائلة وخاصة من قبل البلدان الأوربية المشاركة في الوحدة الأوربية والتي تعددت أثارها على بلدان المغرب العربي مباشرة وغير مباشرة.

3. الاتفاقيات الاقتصادية العربية:

تمت ضمن إطار الجامعة العربية وهيئاتها المختلفة العديدين الاتفاقيات والتي نفذ منها القليل، فقد أقرت اتفاقية عام 1953 لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت واتفاقية لتسديد المدفوعات والتي تخص المعاملات الجارية وحرية انتقال رؤوس الموال وتنص الاتفاقية الأولى على تسهيل المبادلات التجارية بين البلدان العربية وفق جداول ملحقة تتضمن المنتجات الخاضعة للاعفاءات أو التخفيضات الجمركية التي منشأها أحد الأطراف الاعضاء والثانية نصت على تسهيل حركة مدفوعات المعاملات الجارية ورؤوس الأموال بين البلدان الاعضاء، ولم ينفذ الا القليل من بنود هاتين الاتفاقيتين في ظل استمرار أنظمة الرقابة على الصرف والتحويل الأجنبي بالإضافة للقيود على المدفوعات الجارية.

وفي عام 1964 اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراراً بإنشاء السوق العربية المشتركة ولأسباب منها: الخوف من فقدان العوائد الجمركية والرغبة في حماية الصناعات المحلية وعدم الاتفاق على أسس مقبولة لدى جميع الأطراف لتوزيع العوائد والتكاليف، ومشكلة الاختلالات في هياكل الاقتصاديات العربية جعل من السوق مجرد حلم عابر، ورغم محاولات الانقاذ التي بذلت والمعبرة عنها بمحاولة السوق لخلق منطقة التجارة الحرة 1971/1/1 إلا أن عملية تحرير التجارة لم تحقق فعلاً.

ومن الممكن ان تعزي أسباب الاخفاق الى ضعف القرار السياسي العربي وقصوره عن اتخاذ قرار فاعل باتجاه التعاون والتنمية التكاملية والوحدة كما ان المنهجية التي اعتمدها الخبراء العرب في الاتفاقيات ومحاولة تنفيذها هي منهجية الاتحاد الأوروبي وذلك بالتأكيد على تحرير التجارة فيما بين البلدان العربية في ظل ظروف تخلف الهياكل الإنتاجية ومحدودية إنتاجها وتمائل السلع وتنافسها فيما بينها، بالإضافة الى الخلل الأكبر وهو محدودية المشاركة وتصديق الاتفاقيات.

4. الاتجاهات الحديثة للعمل الاقتصادي العربي المشترك:

لابد من الإشارة للاتجاهات الحديثة في العمل العربي والتي برزت في القرارات الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر عام 1980 في عمان، ورغم التحفظات العديدة التي وردت عليها، ومن هذه الاتجاهات ميثاق العمل العربي واستراتيجية العمل العربي وعقد التنمية العربية وهي اتجاهات لو لم تفرغ من محتواها بعقدة التنفيذ لكان حقيقة عقد تنمية تكاملية عربية:

أ. ميثاق العمل العربي الاقتصادي:

وتضمن الميثاق مبادئ أساسية تعتبر أساساً للعمل الاقتصادي العربي وتتلخص في المعاملة التفضيلية لصالح العلاقات العربية، وتقليص الفجوة التنموية والدولية بين البلدان العربية في إطار العمل الاجتماعي والمشاركة واعتماد مبدأ التخطيط للمشروعات العربية المشتركة وتحرير المبادلات

العربية في إطار جهد تنموي عربي مشترك وأعطاء أولوية للمصلحة العربية في علاقة البلدان العربية وأهم ما في ذلك أن يكون هناك تحديد للعمل الاقتصادي العربي بعيداً عن العلاقات السياسية، وتطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي المشترك ومنحها دوراً فاعلاً في العلاقات الاقتصادية العربية.

ولحل مسألة تسريع العملية الانتاجية المشتركة يجب تعزيز المصلحة الاقتصادية المتبادلة، وزيادة الأهمية النسبية للعامل الاقتصادي فيما بين البلدان العربية، وكذلك صنع القرارات الاقتصادية العربية بالمشاركة في المؤتمرات ضرورة ملحة بالإضافة الى ما أحتوته القرارات والاتفاقيات السابقة من ضرورة أخرى وهي المواطنة الاقتصادية العربية الموحدة وتأكيد الولاء للأمن القومي العربي بما يعنيه، الى جانب الولاء القطري ومما يؤكد أهمية إصدار الجنسية العربية الموحدة وجواز السفر العربي الموحد الى جانب الجنسية القطرية.

ب. استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وتشتمل جوانب متعددة ولكن بصفة رئيسية تشتمل على:

أولاً. تحرير الانسان العربي وتحقيق الأمن القومي (الفكري والغذائي والتكنولوجي) وباتجاه إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل في إطار التنمية المشتركة والمتناسقة.

ثانياً. رفض واقع التخلف والتبعية والتجزئة وذلك باستغلال الموارد المتاحة في إطار التنمية المشتركة وبما يحقق الوحدة في النهاية.

ثالثاً. تبدأ أولوياتها في إطار الفترة (1981-2000م) وتحقيق الأمن العسكري وترشيد الطاقة ودعم القاعدة الصناعية الصناعية والبنى الأساسية، وتنسيق العلاقات الاقتصادية العربية في إطار تخطيط التنمية القومية.

رابعاً. الأخذ بأسلوب البرامج لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي يتم التخطيط لها وفق أولوياتها المقررة.

خامساً. تحدد أولوياتها من خلال أجهزة ومنظمات الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وبوضع الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي، وأسلوب تنفيذها ومصادر تمويلها وحسب أولويات الاستراتيجية العربية.

وتم تأجيل عرض الخطة القومية التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وعرضت لاحقاً، وقد واجه مشروع الخطة هجوماً سعودياً وكويتياً بوجه خاص، حيث كانت النقاط التي وجهوا هجومهم من خلالها:

1. عدم مشاركة البلدان الأعضاء في وضع الخطة.
 2. شمول الخطة لمشروعات ليست مشتركة، وذكروا مشروعات في الصومال وموريتانيا على سبيل المثال.
 3. رفض مبدأ التخطيط إطلائاً، وإصرار الكويت والسعودية على أن للعمل العربي المشترك له قنواته المختلفة وما الجامعة ومنظماتها إلا جزء من كل، ولا تملك الجامعة حق اتخاذ قرار تخطيطي لأن مثل هذا القرار يمس حدود السيادة القطرية للدول الأعضاء.
- أي ان اعتراضات بعض البلدان النفطية والغير مبررة هي التي ساهمت في تحويلها من خطة قومية الى (خطة اقتصادية) وجاءت الدورة (33) للمجلس الاقتصادي لتعزز خنجر من قبل بعض الدول للقضاء على مبدأ التخطيط المشترك.

5. عقد التنمية:

يشكل عقد التنمية مشروعاً بديلاً للتخطيط القومي وتمويل التنمية العربية المتكاملة في البلدان العربية الأقل نمواً، ضمن فترة مدتها (عشر سنوات) بواقع خمس مليارات دولار، وينظم المشروع على النحو الآتي:-

أ. تخصص هذه البلدان (السعودية، الكويت، قطر، الإمارات) ما مجموعه (500) مليون دولار سنوياً لفترة العقد، وفق نسب مساهمة يتفق عليها وتودع في حساب خاص لدى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، مع امكانية زيادتها في ضوء الحاجة وحسب الامكانيات المالية المتاحة.

ب. تؤلف البلدان الممولة مجلساً للإدارة من وزراء المال لإدارة شؤون الاستثمار هذا ويتولى المجلس وضع الضوابط وإدارة الشؤون المالية وبالتعاون مع صندوق الانماء العربي والمؤسسات الأخرى وبما لا يؤدي الى الازدواجية.

ج. توجيه عملية التمويل نحو مشروعات التنمية حسب الأولويات، ويتم التركيز على المشروعات العربية المشتركة التي تسعى لزيادة الروابط والعلاقات الاقتصادية العربية.

د. يكون التمويل في شكل قروض بفائدة بسيطة قدرها 1% سنوياً وبفترة سماح للائتمان مدتها عشر سنوات من بدء انجاز المشروع ويسدد التمويل على مدى عشرين سنة تالية لفترة السماح وتضاف لرأس المال في الصندوق.

وبالرغم من أن عقد التنمية يحمل في طياته مغالطات متعددة ولكنه محاولة قوية للإجهاز على العلاقات الاقتصادية العربية والتخطيط القومي إما بوعي وإدراك من المخططيين لذلك أو بحسن نوايا، إلا أنه حتى الآن لم تدفع أية مساهمات في هذا الشأن، بل وتوترت العلاقات العربية بسبب تسلط الأجنبي والتبعية العربية له وتدخلهم حتى في القرارات الاجتماعية بل والدينية.

نتائج هذه الاتفاقيات:

كان للاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين البلدان العربية في إطار الاتفاق الاقتصادي للجامعة العربية أو في الإطار الفردي نتائج متعددة منها:

1. زيادة المعونات والمساعدات التنموية للأقطار العربية المحتاجة لتمويل بعض جوانب التنمية فيها وتطوير قدراتها التخطيطية، وكذلك تدبير مستلزمات التدريب والتعليم بغرض تحديث الامكانيات المجتمعية فيها.

2. إنشاء الصناديق التنموية العربية المختلفة، نتيجة شعور البلدان ذات العوائد النفطية الفائضة عن حاجتها بأنه لا بد من استثمار جزء من هذه الأموال في الدول العربية المحتاجة لها في تنميتها، وهذه الصناديق التنموية ورد شرح موجز عنها في مبحث تمويل التنمية.

3. زيادة التعاون العربي والتبادل التجاري – التجارة البينية – من 7% في فترة الثمانينات من القرن العشرين – المدة الماضية – الى 11.2% في نهاية القرن العشرين، ونأمل زيادتها الى ما لا يقل عن 28% حتى 2010.

4. حلول مشكلات متعلقة في أسلوب التبادل التجاري وتسوية المدفوعات والبيئة والاقتصاد وتبادل الخبرات في مجالات التخطيط التنموي، وهذه الاتفاقيات هيئت فرصة كبيرة للاعداد لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كتجمع اقتصادي عربي.

وحقيقة وجود شيء من التعاون وتبادل الرأي والحوار أفضل من عدم وجود تفكير مشترك بين الدول العربية في ظل التكتلات الدولية وأنظمة التجارة الدولية الحديثة، لكن ذلك أقل مما هو مطلوب لذا على العرب الالتقاء وطرح مشكلاتهم وحتى مخاوفهم من بعضهم لإيجاد حلول لكل ذلك، وخاصة وأن هناك أنظمة اقتصادية جديدة تفرضها منظمة التجارة الدولية وأثراً اقتصادياً ستواجهها البلدان العربية نتيجة العولمة المفروضة عليهم، فضلاً عن آثار التكتلات الدولية الأخرى فكان العمل العربي المشترك قاصراً عن اداء مهامه في معالجة الاختلالات أو حتى تضيق هوة الخلافات بسبب الاختلاف حول الحروب التي نشبت في المنطقة

العربية وتحديات البيئة الخارجية وضعف الالتزام بالمشروعات المشتركة مما جعل معظم هذه الإجراءات حبراً على ورق لعدم الالتزام بالاتفاقيات والمشاريع المشتركة.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للاختلالات الهيكلية

ان الاختلالات الهيكلية التي تناولها الباحث خلال الفصل الثاني كان لها آثار اقتصادية كبيرة على البنية الاقتصادية العربية ومنها الآتي:

أولاً – آثار الاختلالات الهيكلية في معدلات البطالة العربية

1. تطور مشكلة البطالة في الاقتصاديات العربية :

تعد مشكلة البطالة الناجمة عن الاختلالات الهيكلية الاقتصادية مشكلة مزمنة ومرافقة للاقتصاديات العربية منذ فترة طويلة وتكمن أهميتها في انها تتسبب في تعطيل قوى الانتاج بالاضافة الى انتشار عادات وامراض اجتماعية كالجريمة والمخدرات وهي ذات تكلفة اقتصادية كبيرة وفي فترة السبعينات والثمانيات من القرن العشرين كانت معدلات البطالة في البلدان العربية مرتبطة بسياسات التوظيف العام التي تلتزم الدولة فيها بتوظيف الخريجين بمختلف تخصصاتهم في الدولة كما ان المشروعات العامة والخاصة على السواء في طور التكوين مما ساهم في استيعاب عدد كبير من الايدي العاملة العربية بالاضافة الى ان دول الخليج العربية احتضنت جزء من القوى العاملة العربية الفائضة في دولهم اي ان

فرص الاستثمار كانت كبيرة في الوطن العربي ادى الى خلق مشروعات استثمارية استوعبت جزء هاماً من القوى العاملة والخبرات العربية كما ان الفرص المتاحة للعمالة العربية كانت كبيرة في اوروبا وخاصة في فرنسا والسويد وهولندا لكن فيما بعد جاءت فترة الركود الاقتصادي العالمي وتراجعت معدلات النمو في البلدان الاوروبية التي احتضنت جزء من هذه العمالة ساهم في انخفاض اعداد العمالة المهاجرة وفي ظل تراجع الفرص المتاحة للعمل وكذلك انخفاض القدرات التشغيلية للاقتصادات العربية وتراجع فرص العمل بسبب تاثر هذه البلدان بانخفاض مستويات الاستثمار المحلي والاجنبي مما سبب انخفاضاً في فرص العمل والتشغيل وحتى احياناً تم الاستغناء عن خدمات الاف من العمالة العربية وخاصة في اوروبا وتعاني معظم البلدان العربية من انواع مختلفة من البطالة منها البطالة الموسمية والتي تعد سمة مميزة للاقتصاد الزراعي العربي فاحتياجات الانتاج الموسمي تزيد من عمليات تشغيل العمالة وبانقضاء الموسم تتعطل القوى العاملة والخبرات العربية انعكست على أهمية تكوين رأس المال الثابت للمدة (1987 – 2010) 6.4 %، 2.8 % وهذا دليل على عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي الى زيادة نسبة البطالة لا سيما ان معظم البلدان المنتجة للعمالة مثل مصر والاردن والمغرب وسوريا وتونس واليمن ولبنان لا تقل فيها الزيادة السكانية عن 2.9 % سنوياً في حين ان معظم السكان في هذه البلدان من فئة (15 – 65) في قوة العمل في حين ان فرص التوسع في التوظيف الحكومي لا تتجاوز 2.5 % فضلاً عن ان فرص الاستثمار الجديدة في القطاع الخاص لاسيما القطاعات الانتاجية منخفضة جداً مما سيؤدي الى تفاقم البطالة

وتشير التقارير الاقتصادية الى ان نسبة البطالة 17 % على المستوى العربي اذ انها في الاردن لا تقل عن 15 % وفي اليمن 31 % ومصر 32% وتطال هذه المستويات من البطالة الفئة العلمية العليا مما يزيد من حدة البطالة وارتفاع نسبها في جميع البلدان العربية المصدرة للعمالة .

وتشير الاحصاءات العربية للمدة (1987 – 2010) بأن نسبة تزايد القوى العاملة العربية 1504 % وهذه النسبة تدل على ان عرض العمل يتجه نحو التزايد بنسب اعلى من زيادة اسعار السلع والخدمات في الاسواق العربية وكذلك نجدها اعلى من تزايد نمو الصادرات العربية واعلى من نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على استمرار معدلات البطالة المرتفعة في بنية الاقتصادات العربية وكذلك الى تغير في هيكل البطالة في وضعها الحالي كما ان الاختلالات الاخرى في هيكل الانتاج والاختلال النقدي وعجز الموازنات تساهم في زيادة معدلات البطالة بشكل فعال لاسيما البطالة الاحتكاكية على الرغم من انها ذات نسبة منخفضة جداً .

وتعد مشكلة البطالة من ابرز المشكلات التي واجهت اقطار المغرب العربي وقد بذلت قصارى جهدها لتحقيق استثمارات واسعة وبفضل الارتفاع النسبي لاسعار الصادرات الخام وسهولة الحصول على قروض خارجية فضلاً عن تصدير فائض العمالة الى اوربا وبالنسبة عام 1998 انخفضت الى 11.3% عام 2008 ومن أبرز أسباب البطالة في الجزائر هو الحرب التي تمارسها بعض المجموعات الإرهابية وارتفاع أسعار النفط، وبالنسبة لتونس فقد بلغت معدلات البطالة نحو 12% عام 1984 ارتفعت لتصبح نحو 14% عام 2008 وأن غالبية المتعطلين عن العمل من فئة أقل من 30 وتشكل هذه الفئة نحو 70% من إجمالي المتعطلين عن العمل⁽⁷¹⁾.

(71) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1985، الامارات 1985، ص36.

أما بالنسبة للمغرب فقد بلغت معدلات البطالة نحو 20% عام 2000
أنخفض الى 9.6% عام 2008 وذلك لإعادة النظر بأساليب التنمية وعادة جدولة
الديون وزيادة الوظائف في الأنشطة الاقتصادية وفي الأقطار العربية الأخرى
فكانت أعلى معدلات بطالة تقدر 59% في جيبوتي، فلسطين نحو 22%، الصومال
25% عام 2007 والسودان 20% عام 2008، وأقل معدلات البطالة في قطر
0.5% عام 2007، 1.2% البحرين عام 2006، والإمارات 3.7% عام
2008⁽⁷²⁾.

(72) صندوق النقد العربي، النقد الاقتصادي العربي الموحد 2009، مصدر سابق، ص 37.

2. مؤشرات خلق فرص عمل جديدة.

هناك بعض المؤشرات التي من خلالها تأشير فرص العمل الجديدة خلال مدة الدراسة وأنعكاسها على معدلات البطالة ومنها:

أ. نسبة الانفاق الى الناتج المحلي الاجمالي، إذ يعد هذا المؤشر وسيلة لخلق الوظائف من خلال زيادة الانفاق الذي يمكن من خلالها استيعاب جزء من قوى العمل الى جانب فرص العمل التي يخلقها القطاع الخاص ومن خلال الجدول () الذي يبين حجم الانفاق الجاري والرأسمالي وصافي الاقراض الحكومي ونسبته الى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (16) الانفاق العام ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للعام 2007 ، 2008

المؤشرات	تبويب الانفاق العام		نسبة التغيير %	هيكل الانفاق %		النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %	
	2008	2007		2008	2007	2008	2007
الانفاق الجاري	395.4	328.5	20.4	69.9	70.8	20.8	21.8
الانفاق الرأسمالي	168.6	130.9	28.8	29.8	28.2	8.9	8.7
صافي الاقراض الحكومي	1.8	4.9	-62.3	0.3	1.0	0.1	0.3
اجمالي الانفاق العام	565.9	464.3	21.9	100.	100.	29.8	30.8
				0	0		

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي لعام 2009، مصدر سابق، ص109.

إذ يشير الجدول (16) ان هيكل الانفاق الجاري بلغ 70.8% عام 2007 ونحو 69.9 عام 2008 كالرواتب وأجور وشراء سلع وخدمات في حين هيكل الانفاق الرأسمالي بلغ نحو 28.2% عام 2007 ونحو 29.8 عام

2008 وهذا يدل ان حجم الانفاق العام يتجه في معظم الدول العربية نحو الانفاق الجاري وذلك لإرتفاع أسعار السلع العالمية وزيادة التضخم وان نسبة الانفاق الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ نحو 29.8 عام 2008 لذلك أثر هذا الاختلال في هيكل الانفاق على معدلات البطالة بشكل كبير مما زاد من معدلاتها لعدم قدرة الاقتصادات على تشغيل الأيدي العاملة وهذا يدل على عدم قدرة البلدان العربية على خلق وظائف جديدة ولاسيما الدول غير النفطية أما العديد من الدول النفطية فإن المشاريع التنموية أصبحت تدار بأيدي عاملة أجنبية ولاسيما دول الخليج.

ب. نسبة الانفاق العام الى عدد السكان:

وتشير النتائج المبينة في الجدول (17) والتي تمثل نسبة الانفاق العام الى عدد السكان 2000 و 2001 والنسب لمجموعة البلدان المتوسطة الدخل تبين ناتج ما ذهبت اليه الدراسة، بل تؤكد بأن قدرة هذه البلدان منخفضة جداً وفي أضيق حدود من حيث خلق وظائف جديدة سالباً او ثابتاً، في حين ان الزيادة السكانية لا تقل عن 2.92% مما يؤكد على أن البطالة تتفاقم وتزايد نسبها باستمرار وهي ناتجة على مجموعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية.

جدول (17)

نسبة الإنفاق العام إلى عدد السكان (%) في البلدان العربية المصدرة للعمالة

السنة	السنة	البلد
2001	2000	
0.565	0.56	الأردن
0.559	0.571	تونس
0.375	0.353	سوريا
0.374	0.403	مصر
0.366	0.372	المغرب
0.165	0.165	اليمن

احتسبت النسب من قبل الباحث بناء على الاحصاءات التي تخص السكان والانفاق العام من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002

ومهما يكن من أمر فانه من الملاحظ أن مشكلة البطالة، ابتداءً من أواخر التسعينيات بدأت تتبلور على نحو واضح وتتحول تدريجياً لكي تتضح كمشكلة طويلة المدى، فمن المعلوم ان البطالة تتسم بالطابع الدوري أبان المراحل المختلفة لتطور الرأسمالية، حيث ترتفع في مدة الكساد ثم تعود للاختفاء في فترات الازدهار إلا أن البطالة قد غدت مشكلة هيكلية في الاقتصاديات العربية، لا دورية وهذا يعني أنها نتيجة مباشرة للاختلالات في الاقتصادات العربية والتغلب عليها يتطلب تغييراً في هيكل الاقتصادات العربية.

ومما يضاعف آثارها ان الصناعات العربية التحويلية في هذه البلدان تحاول عبر خفض التكلفة وتعظيم الأرباح الى استخدام التكنولوجيا بكفاءة أعلى من نسب استخدامها لعنصر العمل البشري لذا فتلجأ للاستغناء عن عدد كبير من الأيدي العاملة المستخدمة لديها وكذلك عدم خلق فرص عمل جديدة نتيجة احلال الالة محل القوى العاملة فضلاً عن تبني معظم البلدان العربية سياسات انكماشية، منها تقليص

الانفاق الحكومي وخاصة الموجهة نحو خدمة الفقراء وذوي الدخل المحدود وتخفيض الانفاق الاستثماري العام.

وهذه السياسات تترافق مع ثبات نسبي في معدل الزيادة السكانية، لذا جاء اختيار الباحث لهذين المعيارين لإثبات ان عملية خلق وظائف جديدة في الاقتصادات العربية ولا تتجاوز بعض الحاجات الجديدة أي أن الوظائف محدودة، وقد اختار الباحث هذه المعايير لإثبات ضعف قدرة الاقتصادات العربية على خلق وظائف جديدة مما يؤدي من ثم الى زيادة حجم البطالة والتي تتجاوز 17%.

ومما سبق ونتيجة للأوضاع الاقتصادية العربية فأن البطالة بمعدلاتها المرتفعة في الاقتصادات العربية ستستمر بنسب تفوق ما هي عليه الآن وباتت تشكل أصعب التحديات لواقعي السياسات العربية لما لها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية على المجتمع، وعليه فان الاهتمام بهذه المشكلة يساعد على تحسين الدخل لهذه الفئات الاجتماعية وبالتالي التخلص من كثير المشاكل الأمنية والاجتماعية فضلاً الى تأمين الرفاه الاجتماعي.

ثانياً. آثار الاختلالات الهيكلية في حدوث التضخم وتغير سعر صرف العملات

المحلية

1. أثر الاختلالات الاقتصادية على العملات العربية:

مع استفحال أزمة النقد الأجنبي التي حدثت في السبعينات، وتحت عبء الضغوط الخارجية والداخلية أي مجموعة من المتغيرات مثل عملية تمويل التنمية والواردات ومقابلة ضغوط الطلب الكلي الفعال داخلياً، وتغيير السياسة المالية والنقدية في أقطار عربية عديدة، فتم تعديل نظم قوانين حيازة واستخدام النقد الأجنبي هذا بالإضافة لتقديم ضمانات وتسهيلات محفزة لرأس المال الأجنبي لم يسبق ان تم التنازل عن هذه الضمانات وشروط الاستثمار.

كما تم تغيير سياسات سعر الصرف الأجنبي عدة مرات وفي اقطار عربية عديدة، وثم التخلي عن نظم الرقابة تدريجياً على النقد الأجنبي مع احداث

تخفيضات في القيمة الخارجية للعملة المحلية وخاصة في البلدان العربية المدينة، وجاءت هذه التخفيضات بناء على المشورة المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ما يعرف بالاصلاح والتثبيت الاقتصادي، وخاصة فيما يجعل القضاء على العجز التجاري في موازين المدفوعات، وعلاج وضع الحساب الجاري بميزان المدفوعات وتحسينه إلا أن هذه التخفيضات ذات آثار عميقة في تشكيل هيكل الاقتصاد وفي الحياة الاجتماعية.

ولتقويم أثر تخفيض العملة المحلية في البلدان العربية، ومدى فاعلية وكفاءتها في تحسين موازين المدفوعات، فيستلزم تحليل أثر تخفيض العملة المحلية على الميزان التجاري (الصادرات والواردات)، فقد أثبت التحليل الاقتصادي في الفصل الثاني ان هناك عجزاً مزمناً ومستمراً في موازين المدفوعات العربية، حتى أنه طال الدول المصدرة للنفط أحياناً، ولم تخل دولة عربية من هذا العجز في موازين مدفوعاتها ولاحظنا ان هناك تفاوتاً بين البلدان العربية في هذا الشأن، وفيما يخص الميزان التجاري لاحظنا من خلال درجة تغطية الصادرات للواردات كم هي منخفضة وخاصة في البلدان المدينة، أي أن هناك اختلالاً في الميزان التجاري، لذا فان عملية تخفيض قيمة العملات المحلية العربية لم تؤت ثمارها في تحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري أو تخصيص وتوزيع المواد الاقتصادية بين استخداماتها المختلفة، ويمكننا النظر لقرار السلطات النقدية في الدولة بتخفيض العملة المحلية على أنه دافع وحدات أكثر من السابق في مقابل وحدة العملة الأجنبية، فتتخفض أسعار السلع المحلية القابلة للتصدير مقومة بالنقد الأجنبي فتصبح بذلك رخيصة بالنسبة الى الاجانب ويقبلون عليها ولاسيما اذا كان الطلب مرناً، ويضاف لذلك ان تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي الى زيادة دخول منتجي السلع المعدة للتصدير فيؤدي بذلك لزيادة إنتاجهم.

وخلافاً لما سبق فان سعر صرف العملة الاجنبية مقومة بالعملية المحلية يصبح مرتفعاً، وكذلك يؤدي الى ارتفاع اثمان السلع والخدمات الأجنبية

المستوردة، فينخفض الطلب عليها، ومما يؤدي بالتالي الى تخفيض حجم الاستيرادات مع السلع الأجنبية، وسنرى فيما بعد مدى فاعلية عملية تخفيض العملات العربية في اصلاح العجز المزمّن في الحساب الجاري في موازين المدفوعات العربية.

2. تخفيض العملات العربية ومدى فاعليته في اصلاح عجز الحساب الجاري في موازين المدفوعات العربية:

تشير النظرية الاقتصادية الى ان مدى نجاح سياسة التخفيض تتمثل في زيادة الصادرات وتقليص الواردات وسنبحث كل منها: زيادة الصادرات، وحتى تتحقق زيادة في الصادرات نتيجة تخفيض العملة المحلية، لابد وان يتمتع العرض المحلي لسلع التصدير بدرجة عالية من المرونة أي ضرورة قابلية الانتاج المحلي لسلع التصدير للزيادة حدوث التخفيض لكي يواجه النمو المتوقع في حجم الصادرات، فمثلاً تخفيض قيمة الجنيه المصري عدة مرات هل ساهم ذلك في زيادة تصدير السلع الزراعية القابلة للتصدير (الأرز، القطن) وبسبب المشكلات المزمّنة التي يواجهها القطاع الزراعي في مصر والسودان والجزائر والمغرب، فنجد تعمق اختلال إنتاجية القطاع الزراعي، وكذلك المنتجات الزراعية التي تحتاج لوقت طويل حتى تؤتي ثمارها التصديرية مثل (الزيتون، والحمضيات والصمغ والبن والموز وغيرها) مما يجعل عرض هذه السلع التصديرية غير مرّن، هذا اذا ما أضفنا ظروف عدم التأكد نتيجة الظروف المناخية.

وإذا ما نظرنا الى العجز الغذائي والمقدر سنوياً بـ(13) مليار دولار فسنجد ان هذه السياسة التخطيطية لم تحقق نتائجها في معالجة خلل موازين المدفوعات العربية، وكذلك تلعب دوراً أساسياً مرونة عرض السلع فيما يتعلق بالسلع الصناعية القابلة للتصدير وخاصة منتجات الصناعات التحويلية ومدى استجابتها للزيادة بعد حدوث التخفيض لمواجهة الطلب الخارجي المتزايد عليها، ولتحقيق ذلك لابد من توفر القدرات للاستمرار في الانتاج وبالإضافة لتوفير مستلزمات التجديدات المادية، أي أن الدول العربية ضمن تطبيقها برامج

التثبيت والاصلاح الاقتصادي لم تتمكن من تحقيق زيادة مرتفعة في معدلات نمو صادراتها وتخفيض وارداتها أي أن المشكلة لا تكمن في تخفيض أسعار صادراتها (مقومة بالنقد الأجنبي لتحفيز الطلب الأجنبي) بل في رفع قدرة هذه الدول على الانتاج من أجل التصدير وليس بفرض الضرائب المحلية على المبيعات أو الاستهلاك بقصد تخفيض معدلات الاستهلاك المحلي لأجل توفير حصيلة حصيلية سلعية للتصدير او زيادتها ان وجدت، كما ان نجاح سياسة تخفيض قيمة العملات العربية لأجل زيادة الصادرات مرهون بأن لا تقبل سياسة التخفيض بسياسة مماثلة من البلدان الأخرى التي تنتج سلعاً تصديرية مشابهة وخاصة اذا تمتعت هذه الدول بتكاليف إنتاجية منخفضة.

اما الأثر الآخر هو ان نتيجة الانخفاض ستؤدي الى تخفيض الواردات للبلدان العربية، لذا فينبغي ان يتمتع الطلب الكلي في البلدان العربية على الواردات بقدر كاف من المرونة، بمعنى ان ارتفاع الاسعار المحلية للسلع المستوردة بنسبة معينة (نسبة التخفيض) يجب ان يؤدي الى انخفاض بنسبة أكبر في طلب المقيمين على هذه السلع.

ومما يجعل التأثير السابق ضعيفاً ان هناك أجزاء هامة تطلبها الصناعات العربية لا تنتج محلياً، ولا يمكن إنتاجها محلياً في الأمد القصير، وكذلك فان القطاع الزراعي العربي يستورد كثيراً من احتياجاته من السلع الغذائية من الخارج ولو دققنا في الهيكل السلعي لواردات البلدان العربية المدنية من خلال الجدول المرفق لوجدنا أن الوقود يمثل أهمية نسبية مرتفعة في الأردن وسوريا والمغرب وموريتانيا ولبنان، ثم ان السلع المصنعة تأتي في المرتبة الأولى لدى كافة الدول العربية المدينة مما يدل على اختلال هيكل الانتاج، والذي يجب ان تركز عليه التنمية العربية المتكاملة، وكذلك إنتاج الأغذية أيضاً تمثل أهمية نسبية مرتفعة في واردات البلدان العربية المدينة (18.9% الأردن، 16.1% تونس، 24.2% الجزائر، 21.1% السودان، 18.6% سوريا، 24.3% لبنان، 31.2% مصر، 31.35% موريتانيا، 16.42%

المغرب، وخاصة أن دولاً مثل السودان والمغرب والجزائر ومصر وسوريا وتونس لديها إمكانيات وموارد متاحة لزيادة الانتاج الزراعي بمعدلات مرتفعة، حيث رخص العمالة والأرض والمياه وتنوع المناخ وحتى تنجح سياسة تخفيض العملة يجب الحد من زيادة حجم الواردات وذلك بزيادة مرونة عرض الواردات من قبل المصدرين الاجانب بأن لا تتم أية عملية تخفيض لأسعار منتجاتهم الى البلد الذي قام بتخفيض عملته، كما ان سياسة الأغراق التي تنتجها كثيراً من الشركات العالمية تؤدي الى الحد من فاعلية التخفيض وخاصة ان الدول التي غيرت قيمة عملتها بالتخفيض قامت بتخفيضات كبيرة في غضون فترات زمنية قصيرة، وهذا دليل على مدى تدهور سعر الصرف.

3. بعض حالات تخفيض قيمة العملات العربية:

أ. ففي حالة مصر فقد تم التخفيض منذ عام 1972 بنسبة 51% من قيمه السابقة والبالغة 0.39 جنيه/ للدولار ثم تبعها خفض آخر عام 1973 64% وعام 1976، 1979، 1981، 1982، 1983 عدة تخفيضات. في أبريل 1985 كان اكثر التخفيضات حده بلغت 321% مقارنة بعام 1972 ثم أيلول 1985 349% ثم أبريل 1989 633% وبعد ذلك تمت عدة تخفيضات إلا أن أكثرها حدة في حزيران 2003 حيث أصبح الدولار 8.5 جنيه مصري.

ويوجد في مصر ثلاثة أنواع من أسواق صرف العملات:

أولاً. سعر البنك، وقد تدهورت قيمة العملة المحلية المصرية في تلك الفترة بنسبة 88.8% ووصل سعر الصرف في يناير 1985 الى 2.36 جنيه للدولار.

ثانياً. في السوق السوداء، فقد ارتفع من 1.5 جنيه/ للدولار الى 2.52 جنيه/ للدولار وبنسبة تدهور 68%، وتم انشاء 1987 ما يعرف بالسوق الحر

للصرف الأجنبي مع تخفيض سعر الصرف وتعويمه في هذه السوق جزئياً وبشكل يومي.

ثالثاً. في منتصف عام 2003 تمت عملية التخفيض الأولى ثم تبعتها عملية التخفيض ثانية وأصبح الدولار يعادل 6 جنيهاً تقريباً وبنسبة تدهور نقد بحوالي 150%.

ب. حالة السودان وهي الأكثر سوءاً وخاصة ارتباط قيمة انخفاض الجنيه السوداني بمعدلات تضخم مرتفعة في السودان، وقد أصر خبراء صندوق النقد الدولي على ضرورة التخفيض رغم خطورة ذلك سعيًا لمعالجة الاختلال الداخلي والخارجي كما أن سعر صرف الجنيه السوداني المنخفض يعوق عملية تخصيص الموارد ويجب على بلد مدين مثل السودان أن يخفض سعر عملته إلى المستوى التوازني حتى يتحقق التوازن لميزان مدفوعاته، ومن المعلوم أنه لم يتفق على سعر صرف توازني واحد ولا سعر فائدة يحقق ذلك، فسعر الصرف والمستوى الحقيقي للطلب وسعر الفائدة ومستوى الأجور كما يرى (مارشال) بأنها تتفاعل معاً ولا يمكن تحديد استنتاج قيمة هذه المتغيرات مجتمعة.

فبدأت الحكومة ومنذ اتصالاتها مع صندوق النقد الدولي بإجراء أكثر من تخفيض ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي والتثبيت وتم أول تخفيض في 1978/6/8، وتبعته عدة تخفيضات كان في 1978/6/8 سعر الدولار الأمريكي 0.36 جنيه سوداني، ثم توالى التخفيضات ففي 1982/11/15 بلغ سعر الدولار للجنيه السوداني 1.3، وفي 1985/12/13 بلغ السعر ذاته وفي 1987/8/3 4.5 جنيه سوداني وظهرت في السودان إلى جانب سوق الصرف الرسمية، السوق السوداء لكنها ليست بقوة السوق السوداء في مصر (لأسعار الصرف).

ج. وأما حالة الأردن فتمثلت في تذبذب سعر الصرف للدينار الأردني مقابل الدولار منذ عام 1972 وحتى نهاية عام 1986 فكان بتذبذب بحدود لا تتجاوز 5% وبدأ البنك المركزي الأردني في إعادة تقييم الدينار على أساس سلة العملات

الخارجية وذلك تلافياً لحدوث مبالغة في سعر صرف الدينار ووصولاً لسعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني.

وفي عام 1989 حدثت أزمة مالية ونقدية وارتفع معدل التضخم الى 16.4% مما أضعف موقف الدينار الأردني وجعلت قيمته الحقيقية في سوق الصرف أعلى من القيمة الحقيقية له مما أدى الى انخفاض سعر بمقدار 22.5% ووصل أحياناً الى 25% وظهرت السوق السوداء ولكن الدولة سيطرت على الوضع النقدي والمالي واختفت السوق السوداء، ولقي الدينار دعماً محلياً وخارجياً وثبت سعر الصرف عند 70 قرشاً للدينار، ويتذبذب بحدود 2.5% انخفاضاً أو ارتفاعاً.

د. وأما الحالة الرابعة فهي اليمن العربية ففي مرحلة الاستقرار استقر سعر الصرف عند 4.5 ريال للدولار الواحد، واستمرت حتى عام 1983 ففي هذا العام انخفضت قيمة الريال بين عامي 1983-1989 انخفضت قيمة الريال اليمني 114% في السوق الرسمي 124% في السوق الموازية.

وفي عام 1991 أصبح سعر الدولار 12 ريال واستخدمت انواعاً متعددة من أسعار الصرف، وبرزت السوق الموازية والتي كانت تمويل 80% من عمليات الاستيراد وتمويل السياحة الخارجية والدينية، ثم لجأت الحكومة اليمنية بعد ان اشتدت الأزمة الاقتصادية وخاصة بعد عودة العاملين في أقطار الخليج العربية الى تعويم سعر الصرف وقد ظهرت في سوق الصرف الأجنبية نوعين من أسعار الصرف، سوق الصرف الرسمي وهي التي تحدد أسعار الصرف مقابل الدولار والعملات الأجنبية من قبل الدولة ومن خلال هذه السوق طرح سعر الصرف الجمركي (18 ريال للدولار) للحد من الاستيراد، وسعر الصرف التشجيعي (25 ريال للدولار) ويستخدم هذا من قبل البنك المركزي، ثم سوق الصرف الموازي وقيمة العملة المحلية الوطنية مقابل العملات الأجنبية تتحدد وفقاً لقوة العرض والطلب ودون تدخل من السلطات النقدية.

ولابد من الإشارة الى ان معظم العملات العربية فقدت لا يقل عن 30% من أسعار صرفها ما عدا الدول النفطية والتي تقدم دعماً لقيمة عملاتها وهي بذلك لا تغير عن قيمتها الحقيقية.

4. متوسط التغير السنوي في قيمة العملة المحلية مقابل حقوق السحب الخاصة في البلدان العربية:

يستدل من ان التغير السالب يعني ان هناك تخفيضاً في قيمة العملة المحلية، بينما التغير الموجب يعني أن العملة المحلية تلقى دائماً دعماً، ويشير الجدول رقم (18) الى متوسط التغير السنوي في قيمة العملات المحلية مقابل حقوق وحدات السحب للفترة 1996-2001 ان تونس والجزائر والسودان وسوريا (SDR) الخاصة وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن قد انخفضت عملاتها مقارنة بوحدات حقوق السحب الخاصة، بينما دولاً عربية مثل الأردن والإمارات والبحرين وجيبوتي والسعودية وعمان وقطر والكويت ولبنان حققت متوسط تغير موجب لكن معظم متوسط التغير في عملات هذه الدول لم يتجاوز 2.6682%، بينما التغير السالب وصل الى السودان الى - 11.473% وموريتانيا - 9.5165% بينما في تونس 5.0459% والجزائر - 4.1537% والمغرب وليبيا - 2.5378%.

جدول (18)

متوسط التغير السنوي في قيمة العملة المحلية مقابل حقوق السحب الخاصة (%)

الدولة	متوسط التغير	الدولة	متوسط التغير
تونس	- 5.0459	الأردن	2.6622
الجزائر	- 4.1537	الإمارات	2.6538
السودان	- 11.473	البحرين	2.6622
سوريا	- 1.9835	جيبوتي	2.6622
ليبيا	- 2.538	السعودية	2.6622
مصر	- 0.5517	عمان	2.6622
المغرب	- 2.5378	قطر	2.6622
موريتانيا	- 9.3169	الكويت	2.1763
اليمن	- 2.8236	لبنان	3.5076

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 ملحق 12/9، وصندوق النقد الدولي على أساس وحدات حقوق السحب الخاصة مقابل العملة الوطنية

5. متوسط التغير السنوي في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار (على أساس

وحدات الدولار):

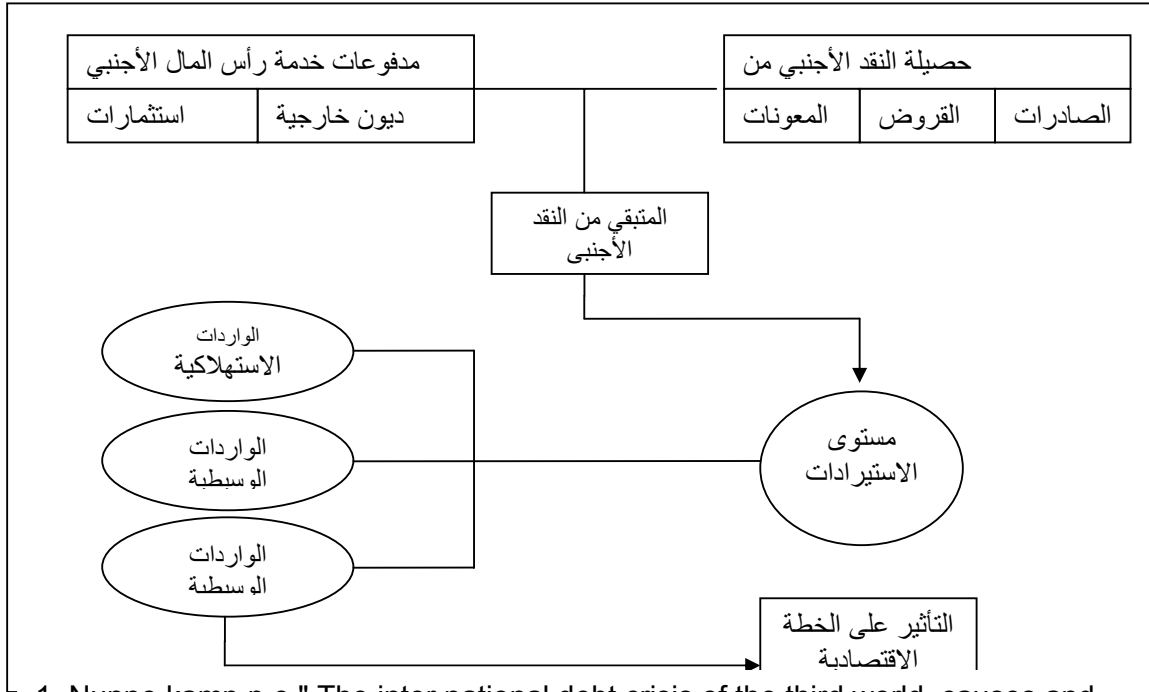
يعتبر الدولار أحد المكونات الرئيسية لسلة العملات الحرة التي تدعم معظم العملات العربية، وتسعى معظم البلدان العربية لتشكيل قوة من العملات الأجنبية داعمة لعملاتها المحلية، وتبين ان كافة الدول العربية قد انخفضت عملتها مقابل الدولار ما عدا الأردن والبحرين والسعودية وجيبوتي لم تتغير قيمة عملاتها تجاه الدولار بينما انخفضت عملة تونس - 7.508%، الجزائر - 6.64%، سوريا 13.77%، الكويت - 0.469%، ولبنان 0.82%، وليبيا - 9.67، مصر 3.118، والمغرب - 5.065، وموريتانيا - 11.67، واليمن - 5.34⁽⁷³⁾ وهذا نتيجة لأثر الاختلال النقدي والمالي وأثر اختلال هيكل الانتاج.

⁽⁷³⁾ عن صندوق النقد الدولي، النشرة الشهرية/ 2002، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 على أساس وحدات الدولار مقابل العملة المحلية.

ثالثاً. أثار الاختلالات الهيكلية في حجم المديونية العربية الخارجية:

ان التخطيط الاقتصادي هو بمثابة رؤية استشرافية للمستقبل وهو ببساطة شديدة يشتمل على وضع القرارات التي تنظم عمليات توزيع وتخصيص واستخدام الموارد المتاحة والممكنة بأعلى درجات الكفاءة، وفي ضوء معايير الأوليات التي يسترشد بها لأجل الوصول للأهداف العامة، ورغم دقة وكفاءة التخطيط والقدرة على التنبؤ والمبني على الوسائل والأدوات الاحصائية، إلا أن عملية التخطيط غالباً ما تنطوي على درجة من عدم اليقين، والذي ربما يعرض الخطة لاحتمالات التغيير لتتلائم مع الأحداث والظروف غير المتوقعة، ولعل أهم الأسباب دون أية عملية تخطيط تنموية بكفاءة عالية لتنمية القطاعات الاقتصادية هو التمويل، فقصور التمويل عن مواجهة الحاجات الاستثمارية يجعل الدول تلجأ الى التمويل الخارجي أو بالعجز أو بكليهما، وتزايد عميلة الاقتراض، وتراكم المديونية الخارجية تجعل آليات أعباء الديون الخارجية عاملاً هاماً ومؤثراً في تنفيذ الخطط التنموية، والشكل الآتي يوضح ذلك:

شكل (1) آليات تأثير أعباء الديون الخارجية على الخطط الاقتصادية



1. Nunne kamp,p.e " The inter national debt crisis of the third world, causes and consequences for the economy, brighton, u.k, howresar press. 1986.pp.57.

فآليات تأثير أعباء المديونية الخارجية كما يوضحها الشكل السابق تمتد تأثيراتها الى الاستيرادات والصادرات وغيرها من العلاقات السلعية تصديراً أو استيراداً، وكذلك للعلاقات النقدية (أسعار الصرف وتحركات رؤوس الأموال) وخاصة وان التعاملات التجارية تجري في الأسواق الدولية للسلع والخدمات والتي تتسم في الأمد القصير والطويل بتقلبات في الأسعار واختلالات في الاقتصاديات منها ما هو دوري ومنها ما هو عارض.

وتحت وطأة المديونية الخارجية، تضطر الدول لتغيير سياساتها الاقتصادية وحتى الأنظمة الاقتصادية التي تتبعها، وهذا ما حدث فعلاً لكثير من البلدان العربية والتي غيرت من أنظمتها الاقتصادية التي تتبعها، فمنذ تولد المديونية العربية عام 1975 (بحجم المديونية) حدثت عدة تغييرات جوهرية في الأسس التنظيمية والنقدية والجمركية أهمها حديثاً هو التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص،

وسنرى كيف تطور حجم المديونية العربية لتصحيح أحد عوامل الاختلال في هيكل الاقتصاد وأحد مصادر الاختلال في الوقت ذاته.

1. لقد بلغ حجم الديون العربية المستحقة على البلدان العربية المدينة حوالي 6.4 مليار دولار نهاية عام 1970 وبنسبة 10.9% مقارنة بمديونية العالم الثالث، وفي عام 1981 بلغت الديون المستحقة على البلدان العربية 74.5% مليار دولار وبنسبة 12.6% من حجم مديونية العالم الثالث، فقد تمت المديونية بمعدل 10.6 ضعف مديونيتها عام 1970 خلال إحدى عشر عاماً.

وقد نمت المديونية العربية في المتوسط 34% للفترة 1970-1981، مما يعطينا مؤشراً في أن نمو انفجارياً حدث للمديونية العربية، وخلال هذه الفترة دخلت دائرة المديونية دول عربية جديدة مثل الجزائر وعمان وهي دول مصدرة للنفط، ولكن ما يلاحظ أن الجزائر ومصر والمغرب وتونس والسودان استحوذت على نصيب مرتفع من حجم المديونية العربية بنسبة 85% من إجمالي الديون العربية 1970 و82% من إجمالي الديون العربية 1981 وفي بداية الفترة الأولى من الثمانينات دخلت المديونية أقطار عربية مصدرة للنفط أخرى مثل قطر، البحرين، ليبيا، عمان، والامارات، أي جميع البلدان العربية ما عدا الكويت والسعودية وقفزت المديونية بجموح الى 134.6 مليار دولار وبما نسبته 15.6% من حجم مديونية العالم الثالث⁽⁷⁴⁾.

وكما واصلت ارتفاعها عام 1986 الى 147 مليار دولار وفي المدة 1994-2001م بلغت المديونية العربية على التوالي 152.232 مليار، 160.931 مليار دولار، 141.428.8 مليون دولار، 132.122.3 مليون دولار، 136.874.3 مليون دولار، 127.739.1 مليون دولار، 125.662.5 مليون دولار، ويلاحظ على ذلك تراجع حجم المديونية باستمرار، فلو أخذنا حجم المديونية لعام 2001 مقارنة بحجم مديونية 1970 لوجدناها تعادل 18.8 مرة حجم مديونية 1970، وبلغت حجم

(74) عبد الوهاب حميد رشيد: التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الانماء العربي، بيروت 1984، ص123.

الديون للدول العربية الرئيسية المدينة (ذات أكبر حجم مديونية) مصر، الجزائر، المغرب، السودان، وتونس 92.701 مليار دولار بنسبة 74.7% ونصيب 496 دولار مديونية الفرد فيها.

وأما الدول العربية الأخرى المدينة منخفضة المديونية ومتوسطها مثل عمان وسوريا واليمن والأردن ولبنان وجيبوتي وموريتانيا فقد بلغ حجم مديونيتها عام 2001 (32.962) مليون دولار وبنسبة 26.3% من حجم المديونية العربية، كما بلغ نصيب الفرد فيها 653.2 دولار كمتوسط.

وقد تراجعت مديونية الأردن 94 ثم عادت أحياناً للارتفاع عام 1999 لتبلغ 7.321 مليون دولار وانخفضت عام 2001 لتصل الى 6680 مليون دولار وبقيت مديونية تونس تتراوح 11366 مليون دولار ثم تزايدت عام 2001 لتصل الى 12244 مليون دولار، بينما تراجعت مديونية الجزائر فكانت عام 1994-33421 مليون دولار وبلغت عام 2001 (22400) مليون دولار، وحافظت السودان على ثبات مستوى المديونية فكانت في بداية الفترة عام 1994-16972 مليون دولار وفي عام 2001 بلغت مديونيتها 15603 ونفس الحال في سوريا لم تنمو المديونية بشكل كبير فكانت عام 1994 (4760) مليون دولار وعام 2001 (5495) مليون دولار وكذلك عمان وهي دولة مصدرة للنفط فكانت ديونها تتراوح حول مبلغ 3602 مليون دولار ونفس وضع المديونية بالنسبة لمصر والتي بلغت ديونها عام 2001-28227 مليون دولار، والمغرب التي تذبذبت ديونها ما بين 21362 عام 1994 الى 14230 مليون دولار أي ان المغرب أكثر البلدان العربية التزاماً بيسداد ديونها.

2. مؤشرات نمو المديونية الخارجية:

أ. نسبة إجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإنتاجية:

تبلغ نسبة إجمالي الدين الخارجي للبلدان العربية المدينة الى ناتجها المحلي نسباً مرتفعة وتستغرق الناتج المحلي الإجمالي مما يؤكد أثر الاختلالات

الهيكلية في اقتصادات هذه الدول على حجم المديونية فنجدها في عوام 1994 كانت في الأردن 96% وتونس 58.5% والجزائر 71.4% وجيبوتي 57.6% والسودان 238.2% وعمان 22.4% ومصر 44.7% والمغرب 57.8% وموريتانيا 218.6% واليمن 110.7%. ومن الملاحظ ان الأردن تستغرق الدين ناتجها المحلي ثم الجزائر 4/3 ناتجها المحلي والمغرب 3/2 ناتجها المحلي ومصر تقريباً نصف ناتجها المحلي بينما تشكل الديون عبئاً مفرعاً للسودان وموريتانيا واليمن وهي البلدان العربية ذات معدل النمو الأقل إذا يستغرق الدين أكثر من ضعف الناتج المحلي الاجمالي وكامل الناتج الاجمالي المحلي بـ(101) في اليمن، وتوضح بيانات الجدول (19) هذه النسب للدول العربية.

وعند النظر الى حجم المديونية الى الناتج المحلي الاجمالي نجد نحسنأ ملموساً طراً على سداد المديونية في الأردن إذ تراجعت لتشكّل 24.0% عام 2008 بينما بقيت المديونية تشكّل نسب عالية في تونس تقدر نحو 50.4% لنفس العام أو تراجعت في جزائر لنصل الى نسبة قليلة تقدر بنحو 3.3% بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وفي جيبوتي ارتفعت عام 2008 الى 59% وقد أنخفضت في معظم الدول العربية الأخرى عدا لبنان فقد أرتفعت عام 2008 الى 70.4% ان هذه المديونية لها آثار كبيرة على حجم الانفاق الجاري والاستثماري وبالتالي ستزيد من العجز في ميزان المدفوعات وتشكّل اختلالاً كبيراً في الهيكل الانتاجي لمعظم القطاعات السلعية في البلدان العربية المقترضة.

جدول (19)

نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1994-2001) نسبة مئوية

2008	2007	1998	1997	1994	
24.0	43.0	65.4	60.5	68.3	مجموع الدول

العربية					
الأردن	96.0	89.0	89.2	56.5	50.4
تونس	58.5	60.0	55.4	4.2	3.3
الجزائر	71.4	64.6	64.8	52.0	59.0
جيبوتي	57.6	63.0	65.9	55.1	55.1
السودان	238.2	166.7	173.2	12.8	10.1
سوريا	27.0	28.4	32.7	14.3	11.5
عمان	22.4	22.7	25.8	83.6	70.4
لبنان	14.5	16.2	25.2	25.2	19.2
مصر	44.7	37.3	36.1	19.8	20.2
المغرب	57.8	57.1	54.2	96.1	72.6
موريتانيا	118.6	221.2	159.5	24.5	20.5
اليمن	110.7	56.1	72.2	53.1	53.5

المصدر: البنك الدولي، واشنطن، الديون الدولية، الكتاب السنوي 2002

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مصدر سابق، ص 161 -

164

ب. نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات:

ومن خلال بيانات جدول (20) يتضح حجم الدين والذي يتمثل في الدين وخدمته، كما ان خدمة الدين العام المتمثلة في أقساط القروض ومدفوعات الفائدة تمثل عبئاً سنوياً على البلدان العربية المدينة فنجد أن خدمة الدين لا تقل في أي عام في الأردن عن 13% وأما في تونس فلم تقل عن 18.1% كمتوسط، وشهدت تراجعاً عام 2001 لتبلغ الى 14.8%. وفي الجزائر كان متوسط الفترة 29% وقد شهد عام 2001 تحسناً في نسبة خدمة الدين بالنسبة للصادرات 24.8% وفي السودان لم تتم عمليات سداد في الأعوام 1994 و 1997 كبيرة، فقد كانت نسبتها

للصادرات عام 2001 8.4% وكذلك في سوريا 9.1% وعمان 7.8%
بينما في لبنان 20.2% وفي مصر 9.4% والمغرب 17% وموريتانيا
21.4% واليمن 6.8%.

ومن المعروف كلما ارتفعت نسبة خدمة الدين الخارجي الى
الصادرات من السلع والخدمات دل ذلك على ان هناك ضغطاً متزايداً على
الاقتصاد، لأن عملية سداد الدين وأقساطه المستحقة وفوائد الدين تستحق
بالعملات الأجنبية فتمتص جزء من حصيله الدول المدينة من النقد الأجنبي،
فتضعف قدرة الدول على تمويل وارداتها الضرورية من السلع الاستهلاكية
والوسيلة والاستثمارية، مما بالتالي يضعف إنتاجها القومي ويشوه هيكل
اقتصادها.

جدول (20)

نسبة خدمة الدين الخارجي الى الصادرات العربية من السلع والخدمات (1994-

2001) نسبة مئوية

2001	2000	1999	1998	1997	1994	
13.0	15.0	14.1	14.4	15.8	15.9	الأردن
14.8	21.5	17.3	17.9	18.2	19.2	تونس
24.8	24.7	34.6	38.0	24.9	26.4	الجزائر
8.4	11.3	1.5	0.5	0.0	0.0	السودان
7.8	8.2	9.2	9.0	13.4	7.1	سوريا
7.8	8.2	9.2	9.2	5.2	9.2	عمان
20.2	19.9	16.9	13.1	31.8	7.6	لبنان
9.4	8.6	8.9	10.4	8.0	12.3	مصر
17.0	19.0	22.6	23.9	26.4	29.7	المغرب
6.8	5.4	5.2	6.7	3.5	3.2	اليمن

المصدر: البنك الدولي، واشنطن، الديون الدولية 2002

ج. نسبة الاحتياطيات الرسمية/ إجمالي الدين العام الخارجي:

يتضح من بيانات الجدول (36) ان نسبة الاحتياطيات في الأردن تطورت فارتفعت 0.07 عام 1994 الى 0.26 عام 1997 والى 41% عام 2000 و38.6 عام 2001 وفي تونس 15.4% ثم الى 19.4% عام 1999م ثم انخفضت الى 16.6 عام 2001 وهذا دليل على تراجع الاحتياطيات في تونس. وبالنسبة لنسبة الاحتياطيات في الجزائر تطورت من 0.089 عام 1994 الى 0.47 عام 2000 ثم الى 81% عام 2001 وذا مؤشر ارتفاع الاحتياطيات وفي الجانب الآخر انخفضت المديونية الجزائرية،

كما ان السودان تعاني من انخفاض احتياطاته 0.0014 عام 1994 وباستمرار كانت نسبة الاحتياطات الى المديونية منخفضة حتى في عام 2001 بلغت 0.009 وبالنسبة الى سوريا نجد تطوراً في الاحتياطات وفي مقابل ذلك انخفاضاً في حجم المديونية، مما جعل نسبة الاحتياطات الى الديون 0.0528 عام 1994 ارتفعت الى 43.7% عام 2000 ثم الى 47%، وكما هو معروف ان العلاقة عكسية فكلما كان وضع الاحتياطات أفضل وكلما دل على تحسن في الوضع الاقتصادي للدولة، وارتفاع النسبة دليل على تحسن احتياطات سوريا.

وتجدر الإشارة الى ان عمان حققت تطور منذ عام 1994 حيث كانت نسبتها مؤشر 31.7% في عامي 2000 و2001، وبالنسبة للبنان شكلت نسبتها عامي 2000 و2001 - 86.5%، 66% وهذا أيضاً مؤشر جيد لنسبة الاحتياطات للمديونية، وأما مصر تتراوح النسبة حوالي 50% كمتوسط والمغرب ارتفعت من 20% الى 30% في عام 1999 ثم الى 59.5% وفي موريتانيا كانت نسبة الاحتياطات منخفضة جداً 0.018 في عام 1994 واستمرت عام 1997 0.0085 ثم ارتفعت عام 2000 وكذلك مؤشر نسبة احتياطات الى 18.5% والى 22% عام 2001 اليمن عام 0.058 ارتفعت باستمرار بسبب صادراتها النفطية الى 26.6% عام 1997 ثم الى - 1994 58.8% عام 2000 والى 75% عام 2001.

ومما سبق نستنتج ان هناك تطور في الاحتياطات وانخفاضاً في المديونية مما حسن نسبة الاحتياطات للمديونية، وجاء كل ذلك نتيجة لاعادة جدولة الديون ولزيادة صادرات الدولة وتخفيض وارداتها مما ساهم في زيادة أهمية الاحتياطات للمديونية وليس تحسناً في هياكل إنتاجها ومعالجة الاختلالات الهيكلية، بل مجرد اجراءات اقتصادية لمعالجة مؤقتة لمشكلة اقتصادية أي بمعنى أنها ليست معالجة هيكلية لاختلال اقتصادي معين.

والمؤشرات الثلاثة السابقة تبين لنا مشكلة السيولة الدولية ومدى كفاءة استخدام وسائل الدفع المحلية والاحتياطات الدولية التي تملكها البلدان العربية في مواجهة اعباء الالتزامات الخارجية في الأجل القصير تعتبر منخفضة، لأن مشكلة المديونية أصبحت عبئاً ثقيلاً ومؤشراً حتى في عملية اصلاح الاختلالات وفي خلق الفرص الاستثمارية الجديدة، أي ان المديونية ذات صلة وثيقة بهيكل الاقتصاد فهي لا تقتصر آثارها على تباطؤ معدلات النمو وتخفيض الانتاج بل في مساهمتها في استمرار الاختلالات بل وتفاقمهما.

جدول (21)

نسبة الاحتياطات الى إجمالي الدين العام في البلدان العربية (1994-2001) نسبة مئوية

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
0.386	0.41	0.27	0.166	0.26	..15	0.067	0.070	الأردن
6.166	0.156	0.194	0.166	0.174	0.172	0.1487	0.154	تونس
0.81	0.47	0.12	0.185	0.26	0.1305	0.061	0.089	الجزائر
0.009	0.015	0.010	0.0047	0.0042	0.0054	0.0084	0.0041	السودان
0.47	0.437	0.115	0.0975	0.0786	0.0798	0.063	0.0528	سوريا
0.93	0.93	0.512	0.336	0.43	0.407	0.357	0.317	عمان
0.66	0.865	14.453	16.36	24.88	3.48	3.403	4.449	لبنان
0.46	0.48	0.504	0.607	0.66	0.578	0.509	0.4324	مصر
0.595	0.30	0.291	0.2295	0.209	.179	.16	0.20	المغرب
0.22	0.186	0.1463	0.129	0.0084	0.0597	0.036	0.018	موريتانيا
0.75	0.588	0.24	0.21	0.266	0.159	0.099	0.058	اليمن

المصدر: البنك الدولي، واشنطن ، الديون الدولية، 2002

وبالنسبة لتونس فتجدر الإشارة الى أن تلك النسبة بقيت تقريباً تتزايد، لكن بنسبة ضئيلة، الا أنها ارتفعت قليلاً 1999 الى 19.4% وتشير بيانات الجدول الى أن هناك تحسناً نسبياً طرأ على نسبة احتياطات الجزائر الدولية الى الديون الخارجية منذ عام 1994 بعد ان كانت عام 1994- 0.089 وسجلت عام 1997

أفضل النسب 0.26 ثم انخفضت عام 1999 الى 0.12% والحال كذلك بالنسبة لسوريا فتحسنت منذ عام 1994 وسجلت أفضلها عام 1999 حيث وصلت الى 11.5% وتعتبر لبنان حالة خاصة حيث بلغت الاحتياطات 444.9% عام 1994 وانخفضت 340.3% واستمرت بالانخفاض عاماً تلو الآخر الى أن وصلت عام 1999 الى 143.5، وأما مصر فان وضعها بالنسبة للاحتياطات مقارنة بحجم المديونية بقي جيداً حيث لم تنخفض النسبة عن 50% وهي نسبة مقبولة وكما يبدو ان السياسة المالية والنقدية المصرية خططت للمحافظة على هذا المعدل من نسبة الاحتياطات لاجمالي الدين العام وبالمغرب بقيت حدود مديونية ثابتة أي أن السياسة النقدية والمالية كما هو الحال بالنسبة لمصر قد خططت للمحافظة على نسبة ثابتة بين نسبة الاحتياطات الرسمية للدول ومجالس الدين العام، وبالنسبة للدول العربية الأقل نمواً فان اخطر النسب أو الاوضاع حرجاً هي في السودان فقد انخفضت عام 1994 لتصل الى 0.0014 وبلغت في أفضل حالاتها عام 1999 لتبلغ 0.01 ولم يكن وضع موريتانيا بأفضل من السودان عام 1997 حيث كانت عام 1994م.

3. انعكاسات المديونية العربية على تخطيط التنمية التكاملية العربية

أ. أثر المديونية على تخطيط الاستثمار:

ان التأثير الذي أحدثه استمرار تفاقم المديونية للبلدان العربية المدينة، جعل الاختلالات الاقتصادية الأخرى مستمرة ولا يمكن معالجتها لانصراف المخطط الاقتصادي لمواجهة عملية سداد أقساط الدين وخدمة الدين مما كان له الأثر البالغ في تخفيض معدلات الاستثمار والتي تسعى لتحقيق معدلات نمو تسعى من خلالها الخطة الانمائية القومية لمعالجة الاختلالات وتحقيق أفضل النتائج الممكنة، هذا بالإضافة الى تخطيط نمو القطاعات الانتاجية من خلال توزيع الاستثمارات توزيعاً أمثل يحقق ذلك.

ولا يخفى بان معدلات أعباء خدمة الدين المرتفعة تنقص الموارد المحلية المتاحة وتستولي على جزء من تكوين المدخرات بدلاً من أن توجه لزيادة

معدلات الانتاج وزيادة الاستثمار وقد بين الباحث من خلال تطور فجوة الموارد المحلية منسوبة الى الناتج المحلي الإجمالي وجود قصور في الموارد المحلية العربية من خلال تواضع نسب الفجوة في جميع البلدان العربية المدينة وقد ساهمت في ضعف مستوى المدخرات المحلية في البلدان العربية عدة عوامل الى جانب المديونية الخارجية منها: ازدياد معدلات الاستهلاك المحلي وقد أثبت الباحث ذلك من خلال ارتفاع معدل الميل الحدي للاستهلاك في معظم البلدان العربية، وزيادة الانفاق الحكومي على الأغراض العسكرية المختلفة، فضلاً عن إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الفئات ذات الميل الاستهلاكية المتوسطة والحدية المرتفعة، هذا اذا ما أضفنا تباطؤ جهود التنمية، ومعدلات النمو السكاني في البلدان العربية والتي لا تقل عن 2.8%.

ومن تأثيرات المديونية على عمليات تخطيط الاستثمار هو ما نجم عن اضعاف القدرة الذاتية للبلدان العربية على الاستيراد من إبطاء أو تأخير أو إيقاف تنفيذ كثير من البرامج الاستثمارية وخاصة أننا نج ان رأس المال الأجنبي مكون رئيسي في عمليات التنمية والاستثمار، وكذلك أهمية هذا الاختلال في إعادة صياغة استراتيجية التنمية في البلدان العربية وكذلك في إعادة صياغة استراتيجيات الاستثمار حيث ركزت هذه السياسات على الصناعات التصديرية وتكريس الاندماج والاقتصادات العربية بالأسواق الرأسمالية، ونتيجة لذلك سوف تتأثر درجة إشباع الحاجات الأساسية للسكان، مما يجعل الاختلالات المزمنة في الاقتصاديات العربية متوطنة ومستمرة.

ب. أثر المديونية على تخطيط الإنتاج:

تستهدف عملية تخطيط الانتاج ضمان تشغيل الجهاز الإنتاجي بكفاءة وفاعلية، أي على النحو الذي يمثل استغلالاً أمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة من أجل الوفاء بحاجات السوق المحلي والسوق الخارجي (الصادرات)، وتنطوي هذه العملية على ضرورة توفير التوازن والانسجام بين قطاعات

الإنتاج المادي والخدمي وتحسين علاقات التشابك الإنتاجية بين قطاعات الاقتصاد.

وتتعدد المشكلات التي تواجه المخطط الاقتصادي حيث أولى هذه المشكلات هي قيد النقد الأجنبي اللازم لتوفير الواردات الوسيطة، فان تغير أسعار السلع والخدمات الوسيطة فان عجزاً إضافياً جديداً يضاف الى العجز المقيد للاستيراد (نقص النقد الأجنبي) ومما يزيد عملية التخطيط تعقيداً أن الغالبية العظمى من البلدان العربية المدينة تستورد الطاقة واحتياجات تشغيل المصانع من الوقود والطاقة بالإضافة الى حاجات قطاع الخدمات الاستهلاكية من الطاقة، لذا فان ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبها يزيد من اعباء ميزان المدفوعات للدول العربية المدينة أي أن تأثيرات ارتفاع أسعار الطاقة ومشتقاتها يؤثر تأثيراً سلبياً على ميزان المدفوعات البلدان غير المصدرة للنفط، وكذلك تزايد إجمالي قيمة الواردات عبر الزمن، وتغير الأهمية النسبية لقيمة الواردات بالنسبة للإنتاج المحلي الإجمالي.

وإذا ما أضفنا ارتفاع خدمة الديون الخارجية الى ما سبق فان مزيداً من تدهور القدرة على الاستيراد وخاصة احتياجات القطاعات القائمة، والمزمع إنشاؤها ضمن خطط الاستثمار والإنتاج مما يخلق عدم تناسب بين حجوم الإنتاج المخطط لها.

ويرى بعض المخططين بان نمط التصنيع الاحلالي للواردات سوف يؤدي الى حل هذه المشكلة الاقتصادية، الا ان تجربة التصنيع للاحلل بديلاً للواردات جعلت الاستيراد وبديلة التصنيعي متكاملتين لا متنافستين حيث أصبحت الزيادة في الإنتاج تتطلب زيادة المواد نصف المصنعة، هذا إذا ما أضفنا الى زيادة حاجاتها من النقد الأجنبي، وفي فترات العسرة النقدية، تتعرض لانخفاض في انتاجيتها بسبب عدم القدرة على تدبير الموارد اللازمة من النقد الأجنبي في حين ان الاقتراض الخارجي أصبح مقيداً بسبب أعباء المديونية السابقة، وكل البلدان العربية المدينة تواجه المشكلتين، مشكلة الواردات الوسيطة وخاصة في القطاع الزراعي والصناعي، فمثلاً في قطاع الزراعة نجد ان نسبة الواردات الوسيطة

الزراعية مقارنة بالنتائج المحلي الاجمالي الزراعي في الأردن عام 1997
25.3%، تونس 13.4%، الجزائر 10.9%، السودان 12.1%، سوريا 8%،
الصومال 3.9%، مصر والمغرب 13.2%، السمن 14.3% (75).

ويتضح من الاستعراض السابق ان الاستيراد للموارد الوسيطة لم يخلأ منه قطاع فنجده في قطاع الزراعة وكذلك قطاع الصناعة، وكنتيجة طبيعية للاختلال في القدرات التكنولوجية سيستورد قطاع الخدمات أيضاً، واردات وسيطة وسلع نهائية مختلفة، بالاضافة الى الاختلال الذي يحدثه أثر استيراد الطاقة اللازمة للاستهلاك ولتشغيل القطاعات الصناعية مما سيفاقم المديونية ويزيد من ضغوطها على القطاعات الاقتصادية المختلفة في البلدان العربية المدينة، ويعقد الأمور المتعلقة بعمليات التخطيط ويزيد صعوبات التنمية القطرية والتي تمارسها البلدان العربية.

مما سبق يمكن نستنتج ان ستراتيجمات التنمية والاجراءات والسياسات التي اعتمدتها الدول العربية من العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الحالي لم تصحح الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية بل ولدت آثار كبيرة انعكست سلباً على الاقتصادات العربية وجهود التنمية.

(75) اختيرت هذه النسب من احصاءات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي الاجتماعي، الكويت، لعام 1997. ومن United Nation Ibid. P 172-194.

اولا : الاستنتاجات

1. ان الدول المتقدمة وبمختلف انظمتها الاقتصادية والسياسية ساهمت في تعويق التنمية العربية ولم تكن العلاقات العربية الاقتصادية والتجارية تؤثر حالة دفع او محرك للنمو والتنمية العربية مما استمرت اقتصاديات الدول العربية تعاني من الاختلالات الهيكلية في البناء التحتي متمثلة باختلال معدلات النمو الحقيقية بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو السكان ، واختلال هيكل الانتاج ، وهيكل الصادرات والواردات ، وبطالة جزئية وكلية ومقنعة اسهمت في تعميق التخلف الاقتصادي.

2. ان الاختلالات الهيكلية ومصادرها المختلفة لها اثار اقتصادية على البنية الاقتصادية العربية متمثلة بالعجز في ميزانية المدفوعات وانخفاض قيمة العملة الوطنية العربية تجاه السلة القياسية العالمية (دولار – اليورو ... الخ) وزيادة المديونية العربية والعجز في الموازنات العربية .

3. ستظل اقتصادات العربية تعاني من جميع الاختلالات الهيكلية في اقتصادياتها بسبب ايدولوجيا العولمة والياتها ، سيما الضغوط على الجهود التنموية في البلدان العربية مما يؤثر تعمق حالة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية وزيادة حالة التبعية والاعتماد على الاسواق الدولية مما يعني اعادة هيكلة الاقتصادات العربية بما يخدم توجهات ايدولوجية العولمة من خلال وصفات الصندوق والبنك الدوليين .

4. تشير القيم المتوقعة للمتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تعكس مسارات البنية الاقتصادية العربية من خلال المشاهد المحتملة لمستقبل الاقتصادات العربية وكالاتي :

أ. ان وضع اقتصادات العربية المحتملة للمدة حتى عام (2015) هي استمرار معاناة اقتصاديات العربية من اختلالاتها الهيكلية وضغط تحديات العولمة .

ب. ان وضع الاقتصادات العربية المحتملة حتى عام (2020) ستشهد المزيد من الحاق والتبعية شبه المطلقة للاقتصاد العالمي من خلال ضغط اليات العولمة باعادة هيكلة اقتصادياتها بما يخدم ايدولوجية العولمة .

ت. ان وضع الاقتصادات العربية حتى عام 2025 هو اتجاه الدول العربية نحو تبني استراتيجية الاعتماد على الذات ، اي التحرر الجزئي للتنمية من التبعية من خلال استثمار عناصر القوة للمقدرات المادية وغير المادية لبعض الدول العربية الا ان هذه التنمية القطرية قد لا تستطيع الوقوف امام القدرات العلمية والميزة التنافسية للسلع الاجنبية ، فقد تكون محدودة ولا تصح الاختلالات في هذه الاقطار العربية .

ث. ان وضع الاقتصادات العربية حتى عام 2030 هو اتجاه الدول العربية نحو تبني استراتيجية التحدي والاستجابة في العلاقات الدولية (التكيف بالاعتماد على التنمية المستقلة) اي تعد اداة ووسيلة للوصول الى الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي لمواجهة حالة التفتت والاختراق والالحاق بالنظام الليبرالي الجديد .

ثانيا :التوصيات

1. ضرورة ان يكون هناك عمل عربي واسلامي مستقبلي يقوم على اساس الفهم الواعي للمتغيرات العالمية والواقع الحالي للبلاد العربية والاسلامية واجراء تصحيحات موضوعية لما يحدث على المستويين القومي والاسلامي منطلقين من قواعد الفكر العربي الاسلامي وتعزيز صيغ التكامل الاقتصادي العربي مع الدول الاسلامية وانشاء سوق عربية واسلامية مشتركة وتحرير السوق العربية والاسلامية والاستفادة من رؤوس الاموال وتوجيهها نحو الاستثمار نحو المشاريع التنموية فضلا عن اعتماد خطة اصلاحية لمعالجة الاختلالات الهيكلية المادية وغير المادية مسترشدين بالارث الحضاري الاسلامي والعمل نحو بناء قمة عمل عربية واسلامية .

2. ينبغي على الدول العربية التعامل مع ظاهرة العولمة كحقيقة واقعية لا يمكن تجاهلها باساليب موضوعية وعقلانية تتوضف معطياتها في التقدم العلمي والمعرفي والاتصالي والمعلوماتي كفرصى لاختزال الزمن والجهد والتحدي والتصدي لانعكاساتها السلبية الرامية الى التهميش والاختراق والتفتيت لسيادة دولهم وامنهم والسيطرة على مواردهم وتقييد نمط حياتهم وتعميق الاختلالات في اقتصادياتهم.

3. التوجه نحو اعتماد تنمية شاملة يقع على عاتقها تصحيح الاختلالات الهيكلية في البناء التحتي لعملية التنمية العربية بارادة جماعية وديمقراطية تشترك فيها جميع الاطراف الحكومية وغير الحكومية واحياء الاتفاقيات العربية ومؤسسات العمل العربي وصولا الى الوحدة الاقتصادية ومن ثم الى التكامل الاقتصادي العربي والابتعاد عن استخدام واستنساخ الوصفات والافكار العالمية .

4. لقد حاول الباحث ان يصيغ مشاهد محتملة حول مستقبل الاقتصادات العربية تعد اقرب الى التوصيات لكن هناك بعض التوصيات نراها ضرورية لدعم تصوراتنا للمشاهد المحتملة وكالاتي :

أ. تفعيل برامج وسياسات التنمية العربية (المستقلة) والهادفة الى تصحيح الاختلالات الهيكلية في البناء التحتي لعملية التنمية الاقتصادية العربية من خلال تنويع مصادر الدخل وتوسيع مساهمة القطاعات الانتاجية السلعية في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة كفاءة الاستثمار المحلي ، وتنويع الصادرات العربية ، واقامة المشاريع العربية المشتركة ، وتشجيع التجارة البينية ، واصدار عملة عربية موحدة (دينار عربي) ، والاستفادة من راس المال العربي في تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات المفترضة ، والاهتمام بالسلع الاستراتيجية الغذائية ، وتقليل من الاثار التضخمية ، وفك الارتباط بالاقتصاد العولمي .

ب. اعتماد سياسات وبرامج تقوم على اساس البناء الذاتي للدول الاسلامية ومنها الدول العربية من خلال احياء التكامل الاقتصادي العربي الاسلامي المتعدد الاطراف لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية مستند على الارث الحضاري والقيم الاصيلية .

ت. اعتماد وتعميم دراسات الاستشراف القائمة على وضع وتقييم المشاهد المستقبلية المحتملة لاثار اليات العولمة على البنية الاقتصادية سواء على المستوى الاقليمي (العربي والاسلامي) ، وترجيح الخيار الذي يحققه الموازنة العادلة بين المصالح الوطنية والاقليمية والدولية .

مصادر البحث

- المصادر العربية
- المصادر الاجنبية

أولاً. المصادر العربية:

أ. القرآن الكريم ، سورة المجادلة، آية (11)

ب. الكتب

1. المحجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة، القاهرة 1966.
2. زكي رمزي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نمو فهم أفضل، العرب والأزمة الاقتصادية العالمية، كاظمة للنشر، الكويت، 1985.
3. أمين سمير، الاقتصاد العربي المعاصر، ترجمة غسان أدريس، بيروت، دار الحقائق 1984.
4. شيحة مصطفى رشدي، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت، 1985.
5. فرح الياس، تطور الفكر الماركسي، بيروت دار الطليعة.

6. العمادي محمد، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دمشق، مطبعة الجمهورية، 1965.
 7. السيد علي عبد المنعم، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الجامعة المستنصرية، 1984.
 8. حسين عادل احمد، الاقتصاد الاشتراكي، دراسة هيكلية في المعالم الرئيسية للتعرف بالاقتصاد السياسي للاشتراكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1987.
 9. رومنيف جان، الاقتصاد المخطط، ترجمة حسان سركييس، مراجعة سهام الشريف، دمشق، 1966.
 10. ك. ف استرفيتانوف، قضايا الاقتصاد الاشتراكي السياسي، الجزء الثاني، موسكو 1973.
 11. العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار مدبولي 1995.
 12. والسن كينث اف، مقدمة في الاقتصاد السياسي، ترجمة د. عادل عبد الغني محبوب، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1982.
 13. بخيت حسين علي، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، الطبعة العربية، الأردن، عمان 2007.
 14. زكي رمزي، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي، القاهرة، مكتبة مدبولي 1987.
 15. رشيد عبد الوهاب حميد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984.
 16. بيترسون والاس، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح الدباغ، المكتبة العصرية، بيروت 1968.
 17. محي الدين عمرو، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت 1975.
 17. عبد الفضيل محمود، الهجرة الدولية في الوطن العربي، نظرة عامة في أعمال الدورة حول الآثار الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية مع إشارة للهجرة العائدة، 4-9 كانون الأول، عمان، 1981.
 18. زكي رمزي، بحوث في ديون مصر الخارجية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب. 1989.
 19. زكي رمزي، أزمة الديون الخارجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.
 20. زكي رمزي، مشكلة التضخم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.
 21. زكي رمزي، الاعتماد على الذات بين الاحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية، نفوسيا، دار الشباب، 1987.
- ج. البحوث والدراسات**
1. الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والانفاق العام، دراسة ظاهر، عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997.
 2. زكي رمزي، مأزق النظام الرأسمالي، الحلقة (6) وداعاً أيها اللورد، القاهرة، 15 نوفمبر، تشرين الثاني، 1982.
 3. زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف في دول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.
 4. حداد نائلة، دور رجال الأعمال العرب في التنمية وتعزيز بيئة الاستثمار، أوراق اقتصادية، العدد (11)، الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، آب 1995.
 5. محي الدين عمرو، تقييم استراتيجية التصنيع للبلدان العربية الحلقة الدراسية حول التخطيط الاقليمي، طويل الأجل بمصر والوطن العربي، معهد التخطيط العربي، نيسان 1977.
 6. حمادي علي مجيد، البنية الصناعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون الصناعي عدد 36، نيسان 1989.

7. عباس عباس خضير، التنبؤ بالاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية، مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009.

د. الرسائل والأطاريح

1. الدليمي مهدي صالح، نحو تنمية عربية مستقلة في ظل الاعتماد الجماعي على الذات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد 1993.
2. احمد جميل حميد، الاختلالات في الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد 2000.
3. السامرائي أسماء خضير، تحليل المتغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، 1993.
4. عباس عباس خضير، أثر الشركات متعددة الجنسية في مستقبل التنمية الاقتصادية العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات العليا، بغداد 2005.
5. خليل محمد موسى، الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية ومدى معالجتها بالتنمية التكاملية العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد 1993.

هـ. التقارير والنشرات

1. البند الدولي، الديون الدولية، الكتاب السنوي، واشنطن 2002.
2. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أيلول 2009.
3. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أيلول 2010.
4. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أيلول 2011.
5. الامانة العامة للجامعة العربية، الوثيقة الاساسية الصادرة عن المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد 1978.
6. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أيلول 1988.
7. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أيلول 1991.
8. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أيلول 1993.
9. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أيلول 1996.
10. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أيلول 2002.
11. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أيلول 2006.
12. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أيلول 2007.

ثانياً. المصادر الانكليزية

1. Buchanan and wanger. The Political legacy of lord Kenyes. Approach in growth in government expenditure public Finance, Q vol 1-4, 1989.
2. Desmond duehiman, Budget and The Political Debt un Sweden. Imf staff paper, vol 41.
3. Stephen M.miller and frank Russek, fibcal, structure and economic growth at The state and local nevel. Public finance review, vol 25, no 2, 1997.
4. Lucas An Equilibrium model of The Busimess cycle, Journal of political Economy, no 6, 1983.
5. Poul Sweezy, on The global disorder, monthy reviewed, vol 30, no 11, London, April 1979.
6. Ravi Betra, The great depression of 1929, why its got to happen, How to protect ya our self ? New York (simon and Schuster, 1987).
7. Charles Kindle brges! The world in Depression 1933 – 1942 california university of California press, 1973.
8. H. Schwartz, Russia soviet economy, Moscow, 1959.
9. Stiglitz, Josep, Post Washington consensus, Stanford university economic review, stand ford, a may, 2001.
10. A. Giddiness, The Third way, The renewal of social democracy, Washington, 2001.
11. A. Giddiness, Beyond left right The future of radical politics, polity press 1994.

الملاحق

ملحق (1)

القيم المتنبأ بها لمعدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو السكان للدول العربية مقارنة بالدول النامية والدول المتقدمة للمدة (2020 – 2011)

السنوات	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي	معدل النمو السكان	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي %	معدل النمو السكان	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي %
---------	----------------------------------	-------------------	---	-------------------	---

					الاجمالي %	
	الدول المتقدمة	الدول النامية		الدول العربية		
2011	2.273	1.853	6.605	2.392	6.56	
2012	2.263	1.884	6.745	2.373	6.745	
2013	2.253	1.915	6.885	2.354	6.93	
2014	2.243	1.946	7.025	2.335	7.115	
2015	2.233	1.977	7.165	2.316	7.3	
2016	2.223	2.008	7.305	2.297	7.485	
2017	2.203	2.039	7.445	2.278	7.670	
2018	2.203	2.070	7.585	2.259	7.865	
2019	2.193	2.101	7.725	2.240	8.040	
2020	2.183	2.132	7.885	2.221	8.225	

الملحق من عمل الباحث استناداً الى الجدول (3)

ملحق (2)

القيم المتنبأ بها لمعدل التراكم الرأسمالي وكفاءة الاستثمار للدول العربية للمدة
(2020 – 2011)

السنوات	معدل التراكم الرأسمالي	كفاءة الاستثمار
2011	16.671	0.839
2012	16.499	0.85
2013	16.327	0.861
2014	16.155	0.872
2015	15.983	0.883
2016	15.811	0.894
2017	15.639	0.905
2018	15.467	0.915
2019	15.295	0.927
2020	15.123	0.938

الملحق من عمل الباحث استناداً الى الجدول (4)

ملحق (3)

القيم المتنبأ بها للهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للمدة
(2020 - 2011)

الخدمات (%)	صناعة تحويلية (%)	صناعة استخراجية (%)	الزراعة (%)	السنوات
39.561	10.815	35.865	7.634	2011
39.397	10.782	36.696	7.426	2012
39.234	10.749	37.527	7.218	2013
39.071	10.718	38.358	7.01	2014
38.908	10.683	39.189	6.802	2015
39.561	10.815	35.865	7.634	2016
39.397	10.782	36.696	7.426	2017
39.234	10.749	37.527	7.218	2018
39.071	10.716	38.358	7.01	2019
38.908	10.683	39.189	6.802	2020

الملحق من عمل الباحث استناداً الى الجدول (5)

ملحق (4)

القيم المتنبأ بها للتركيب السلعي للصادرات والواردات للدول العربية للمدة
(2020 - 2011)

الواردات (المواد)	الواردات (المواد الأولية)	الصادرات المواد	الصادرات (المواد الأولية)	السنوات
----------------------	------------------------------	--------------------	------------------------------	---------

المصنعة (%)	والوقود المعدني (%)	المصنعة (%)	والوقود المعدني (%)	
61.737	14.016	19.731	70.511	2011
61.532	14.201	20.061	70.111	2012
61.327	14.386	20.391	69.711	2013
61.122	14.571	20.721	69.317	2014
60.917	14.756	21.051	68.911	2015
60.712	14.941	21.381	68.511	2016
60.507	15.126	21.711	68.111	2017
60.302	15.311	22.041	67.711	2018
60.097	15.496	22.371	67.311	2019
61.942	13.831	19.401	70.911	2020

الملحق من عمل الباحث استناداً الى الجدول (6)

ملحق (5)

**القيم المتوقعة لمعدلات البطالة في الدول العربية والمتقدمة للمدة
(2011 – 2020)**

السنوات	معدل البطالة في الدول العربية	معدل البطالة في الدول المتقدمة	معدل البطالة في الدول الصناعية
2011	17.021	6.039	5.596
2012	16.975	6.021	5.567
2013	16.929	6.003	5.538
2014	16.883	5.985	5.509

5.48	5.967	16.837	2015
5.451	5.949	16.791	2016
5.422	5.931	16.745	2017
5.393	5.913	16.699	2018
5.364	5.895	16.653	2019
5.335	5.877	16.607	2020

الملحق من عمل الباحث استناداً الى الجدول (9)

ملحق (6)

التنبؤ لمعدلات التضخم بالدول العربية مقارنة بالدول النامية والمتقدمة للمدة

(2015 – 2011)

معدل التضخم في الدول المتقدمة	معدل التضخم في الدول النامية	معدل التضخم في الدول العربية	المؤشرات السنوات
1.541	26.434	5.078	2011
1.488	27.278	5.199	2012
1.438	27.918	5.313	2013
1.390	28.404	5.421	2014
1.345	28.405	5.523	2015
1.324	28.599	5.312	2016
1.311	28.610	5.213	2017
1.201	28.913	5.115	2018
1.219	29.101	5.003	2019

1.151	30.102	4.929	2020
-------	--------	-------	------

الملحق من عمل الباحث استناداً الى الجدول (10)

ملحق (7)

التنبؤ بمعدلات الانكشاف الاقتصادي للدول العربية للمدة (2020 – 2011)

الانكشاف الاقتصادي	السنوات
90.09772	2011
90.70901	2012
91.26832	2013
91.79565	2014
92.28929	2015
92.752	2016
93.187	2017
39.597	2018
93.984	2019
94.349	2020

الملحق من عمل الباحث استناداً الى الجدول (11)

ملحق (8)

القيم المتوقعة للفجوات الاقتصادية اجمالي الدين والعجز والفائض في الموازنة

للبلدان العربية للمدة (2011 – 2020)

السنوات	فجوة المواد الغذائية	فجوة المواد الخارجية	الفجوة الغذائية	إجمالي الدين	العجز أو الفائض في الموازنة
2011	3.126	155.151	20.983	158.699	15.014
2012	3.05	161.964	21.436	159.757	17.288
2013	2.974	168.777	21.889	160.815	19.562
2014	2.898	175.59	22.342	161.873	21.836
2015	2.822	182.403	22.795	162.931	24.11
2016	2.746	189.216	23.248	163.989	26.384
2017	2.670	196.029	23.701	165.047	28.658
2018	2.594	202.842	24.154	166.105	30.932
2019	2.518	209.655	24.607	167.163	33.206
2020	2.442	216.468	25.060	168.221	35.480

الملحق من عمل الباحث استناداً الى الجدول (12)

ملحق (9)

الانكشاف الاقتصادي للدول العربية للمدة (1985 – 2010) مليار دولار

الانكشاف الاقتصادي %	الواردات	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	المؤشرات السنوات
52.2	90.0	108.0	379.3	1985
41.8	76.0	75.0	361.2	1986
41.6	77.0	86.0	391.8	1987
47.0	87.0	87.0	369.9	1988
50.8	93.0	109.0	396.9	1989
53.5	102.8	138.6	451.5	1990
53.1	108.4	124.8	438.8	1991
55.1	127.4	137.4	480.9	1992
53.0	126.7	142.3	507.7	1993
49.8	115.3	135.1	502.5	1994
52.8	130.9	151.8	535.6	1995
59.3	138.9	176.3	531.7	1996
56.4	139.9	178.8	565.4	1997
53.2	151.4	139.3	546.9	1998
53.2	144.4	170.0	590.6	1999
58.0	152.5	243.3	682.7	2000
60.1	162.9	235.8	662.9	2001
61.7	171.5	244.9	674.8	2002
66.4	194.9	304.0	751.0	2003
74.9	266.2	400.7	890.1	2004
81.0	325.0	559.2	1091.5	2005
84.7	400.5	680.9	1276.3	2006
87.9	530.7	792.3	1504.7	2007
92.2	701.6	1049.8	1898.6	2008
	875.3	1070.2	1920.2	2009
	950.4	1095.3	2000.5	2010

جمعت البيانات واستخرجت المعدلات والنسب من قبل الباحث استناداً إلى:
- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة من (1980 – 2005).

ملحق (10)

معدلات التضخم بالدول العربية مقارنة بالدول النامية والمتقدمة للمدة (1985 –

(2010

السنوات	المؤشرات	معدل التضخم في الدول العربية	معدل التضخم في الدول النامية	معدل التضخم في الدول المتقدمة
1985		14.0	38.8	4.2
1986		15.2	30.2	2.4
1987		16.3	41.0	3.0
1988		20.2	70.0	3.3
1989		25.1	105.0	4.4
1990		22.1	117.7	4.9
1991		19.4	63.2	4.6
1992		16.7	38.3	3.5
1993		15.8	46.8	3.0
1994		11.8	50.7	2.6
1995		9.5	21.7	2.5
1996		12.4	15.4	2.4
1997		4.9	10.0	2.1
1998		5.7	10.6	1.5
1999		4.1	6.9	1.4
2000		3.6	7.0	2.2
2001		2.9	6.5	2.1
2002		2.5	6.0	1.5
2003		2.5	6.7	1.8
2004		4.0	5.9	2.0
2005		6.3	5.7	2.3
2006		6.9	5.4	2.4
2007		8.1	6.4	2.2
2008		9.3	9.3	3.4
2009		9.4	10.5	3.5
2010		9.6	10.9	3.7

جمعت البيانات واستخرجت المعدلات والنسب من قبل الباحث استناداً الى:
 - صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة من (1985 – 2010).

ملحق (11)

معدلات البطالة في الدول العربية والمتقدمة للمدة (1980 – 2004) نسبة

منوية

السنوات	المؤشرات	معدل التضخم في الدول العربية	معدل التضخم في الدول النامية	معدل التضخم في الدول المتقدمة
1980		19.4	6.1	6.9
1981		17.1	6.8	6.5
1982		18.9	6.9	6.8
1983		18.6	7.4	7.1

7.3	7.1	18.4	1984
7.9	7.3	17.2	1985
7.8	7.2	20.1	1986
7.5	7.1	22.5	1987
6.8	6.4	23.1	1988
6.3	5.4	24.1	1989
6.2	5.8	22.9	1990
6.5	6.6	18.2	1991
7.2	7.4	14.7	1992
7.3	7.7	14.7	1993
7.2	7.6	14.1	1994
6.9	7.3	16.3	1995
6.8	7.1	17.1	1996
6.6	6.9	18.3	1997
6.4	6.8	18.8	1998
6.1	6.4	22.4	1999
5.7	5.8	22.1	2000
5.9	5.9	24.7	2001
6.6	6.4	13.9	2002
6.7	6.6	18.9	2003
6.3	6.3	15	2004
6.4	6.3	16.8	2005
6.4	6.4	17.7	2006
6.52	6.5	18.2	2007
6.5	6.5	18.5	2008
6.6	6.5	18.6	2009
6.6	6.6	18.6	2010

جمعت البيانات واستخرجت النسب من قبل الباحث استناداً الى:
- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لاعداد مختلفة من
(1985 - 2010).

ملحق (12)

الفجوات الاقتصادية للبلدان العربية للمدة (1985 - 2010)

المؤشرات السنوية	فجوة الموارد الداخلية	فجوة الموارد الخارجية	الفجوة الغذائية	اجمالي الدين	العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات
1985	22.5	18.0	14.3	106.2	- 36.3
1986	8.8	- 1.0	12.9	120.0	- 29.3
1987	4.7	9.0	12.5	135.6	39.5
1988	-1.7	0.0	13.7	137.7	- 35.5
1989	- 10.0	16.0	14.9	141.4	- 26.6
1990	- 4.1	35.8	11.7	141.4	- 16.8
1991	10.5	16.3	8.4	144.7	-68.1

-39.5	140.6	10.2	9.9	7.9	1992
-32.9	142.4	13.4	15.6	- 5.0	1993
-32.6	152.3	9.4	19.8	40.3	1994
-23.6	159.1	11.4	20.8	11.3	1995
-15.6	158.0	12.1	37.3	5.8	1996
17.5	148.2	12.6	38.9	0.7	1997
-36.6	154.0	13.4	- 12.1	15.2	1998
-5.3	151.2	12.0	25.5	- 9.9	1999
0.7	143.8	13.5	90.8	17.4	2000
-2.6	128.2	14.7	72.9	- 55.8	2001
-3.4	138.2	14.8	73.4	- 66.9	2002
0.4	151.3	14.6	109.1	66.0	2003
4.4	155.5	16.7	153.4	33.8	2004
9.2	148.4	18.1	151.3	7.4	2005
8.3	139.7	18.4	149.2	5.6	2006
7.9	152.9	23.8	148.6	5.5	2007
7.1	156.4	23.9	145.6	5.1	2008
6.9	160.3	24.2	140.8	5.2	2009
5.8	162.5	25.8	135.9	5.3	2010

جمعت البيانات واستخرجت النسب من قبل الباحث استناداً الى:
- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لاعداد مختلفة من
(1985 – 2011).